

# الاشتراكية والشيوعية

على أدهم

مركز البحوث والدراسات والبحوث

الاستاذ سليم كحيتوني

الإدارة العامة للثقافة

# الاشتراكية والشيوعية

على أرهم

وزارة الثقافة وزيراً للفنون

الاستاذ سليم سجنوني

الإدارة العامة للثقافة

صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

تعمير وتنظيف

بغداد

## مقدمة

**الكبير** ظنى أن الفقر المدقع أقبح مظاهر الحضارة الحديثة ، وأمرها وأقساها ، وأبعثها على الشك في نبل الإنسان وسداد رأيه ، وكرم خلاله ورجاحة عقله ؛ فالفقر الفقير يستذل النفوس ، ويضوى الأجسام ، وينفي الطمأنينة وراحة البال ، ويشير النقمة والمرارة ؛ ومقاومة الفقر والرغبة في الانعتاق من قيوده مصدر الكثير من الثورات الدامية الخطيرة ، ومنبع دافق من منابع القلق والتذمر والنقمة . وقد جاهد المصلحون الغربيون الفقر جهاداً شاقاً طويلاً في العصر الحديث ، وكان جهادهم تارة مضطرباً متقطعاً ، وطوراً متصلاً منظماً مستمراً متتابع الخطوات محكم الحلقات ، وكان مرة مسالماً رزيناً حليماً حكيماً ، وأخرى ثائراً عاصفاً عنيفاً ساحقاً مدمراً ، فالثورة الفرنسية كانت في صميمها ثورة اجتماعية اقتصادية قبل أن تكون حركة سياسية ، ومنذ الثورة الفرنسية حاول الفقراء من صناع وفلاحين وصعاليك وسائر الذين ابتلوا بقبلة الدخل وضيق ذات اليد أن يصدعوا أغلال الفقر ،

ويطردوا شبح الحاجة ، وظهرت في تلك الفترة قوة الآلة و ثورة الصناعة ، وتجمع العمال في المدن الكبيرة ، واشتدت المنافسة غير المقيدة ، واستتبع ذلك وقوع الازمات الاقتصادية ، فظهر الفقر الحديث بطلعته البشعة النكراء ، ولقى منه الكثيرون من سكان المدن المزدهمة بوجه خاص الشدائد والأهوال .

وقد قاومه الغربيون مقاومة صادقة ، وشنوا عليه غارات شعواء ، واتفروا عليه في بعض الدول انتصارات جديدة بالتقدير ، فارتفع مستوى المعيشة في بعض البلاد ، وتحسنت أحوال الطبقات الفقيرة ، ووُجِدَت ضمانات تزيل القلق ، وتبعث على الطمأنينة ، وتوحي الثقة بالمستقبل وتكف عادية الفاقة والمتربة ، ولكن برغم ذلك لا يزال للفقر في أكثر الأمم سلطان قاهر وكابوس جاثم ، ولا يزال الملايين من البشر يعانون شدة وطأته وتمكنه من أن يحول بينهم وبين تذوق الحياة ، والاستمتاع بالثقافة الحقة ، وروائع التفكير الإنساني ، ويحجب عنهم منافذ النور ، ويقضي ذلك عليهم بأن يعيشوا عيشة أذل وأنزل مستوى من معيشة العجاوات والحشرات .

والمجهود الذي بذل في مقاومة الفقر حقق من غير شك جزءاً من برنامجه ، وجانباً من أهدافه ، ولقى التقدير من المفكرين

المخلصين ، وفي البلاد المتمدنة الراقية في العصر الحاضر يدرك العقلاء والمفكرين والسياسيون البارزون والمصلحون الاجتماعيون ، أنه لا مفر من متابعة علاج مشكلة الفقر ، والعمل على القضاء عليه أو تخفيف وقعته وتهوين أمره جهد الطاقة ، ولا بد أن تشارك الحكومة والجماعات والأفراد في هذا العمل ، ولذا تضع الأحزاب السياسية في البلاد الديمقراطية تحسين الأحوال الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة في رأس برامجها ، وبما ساعد الزعيمين المعروفين هتلر وموسوليني على تسنم ذروة السلطان وتسلم مقاليد الحكم ما وعدا به أمتيهما من تيسير سبل الرزق ، ومطاردة الفقر ، وتوفير أسباب العزة والرفعة والمجد لأفراد الشعب .

وفي أوائل القرن التاسع عشر كانت حركة مقاومة الفقر محدودة النطاق ، وذلك لأن المدرسة الفردية كانت لا تزال غالبية سائدة ، وكانت ترى أن خير علاج للفقر هو عدم تدخل الدولة وترك الأمور تجري في أعنتها وتسلك مسلكها الطبيعي ، ولكن هذه الفكرة أصبحت منبوذة بغيضة ، لأنه قد اتضح أن ترك الأمور تسير سيرها العادي بلا توجيه ولا إرشاد لا يجلب سوى الشر . والقانون والنظام لا يحدان الحرية ولا ينقصانها ، بل قد

يحميها ويصونان حوزتها ويذيعانها. ومما يسترعى النظر أن رجال الدين في الغرب يقومون في العصر الحاضر بنصيب وافر في مقاومة الفقر ، وكانوا في الماضي يميلون إلى امتداح الفقر وتزهيد الناس في طلب الدنيا ؛ ولا نزاع في أن التكالب على الحياة والإسراف في طلب متعها ومباهجها من دواعي اشتداد التناحر على البقاء ، والتفريط في العناية بالقيم الروحية ، ولكن التجربة دلت على أن إغراء الفقراء بالقناعة والتزام الزهد من بواعث إمعان الأثرياء في الاستزادة من جمع المال . ورجال الدين بوجه عام يقدرون خطورة الموقف في هذا العصر ، ويرون خطر الإغراء الشيوعي ، ولذا يعملون من ناحيتهم على تحجيب الأغنياء في البذل والعتاء ، ومقاومة الفقر والعمل على رفع مستوى الطبقات المحرومة ، وهم يحاولون بذلك إبطال قول الشيوعيين الحثباء الماكرين « إن الدين هو أفيون الفقراء ، والفقر الآن في نظر الجميع كرب يجب تفريجه ، لا نعمة يخبط عليها الإنسان واحتمال الفاقة والحرمان أصبح يعد نوعاً من تفريط الإنسان في حقوقه الإنسانية وكرامته البشرية ، ولوناً من ألوان الاستكانة والغفلة والغباء والسذاجة ، ومن الأمور المسلم بها الآن أن تقدير القيم الروحية لا بد أن يقوم على الأسس المادية ،

ولا نزاع في أن الحياة أجل وأسمى من طلب الخبز وجمع المال ،  
ولكن كيف يستمتع بالثقافة ويقدر الحق والخير والجمال من  
يعانى الضيق والحرمان ويلقى من دهره العنت والشدة ؟ وكيف  
يرتفع طرفه إلى السماء ويطيل التحديق في زهر النجوم وجمال  
القبة الزرقاء وهو غارق في أوحال الأرض ، راسف في أغلال  
الحاجة ، مشغول بعثرات الطريق وعقباته ؟ وكيف يصفو خاطر  
من يرهقه طلب القوت والكساء والمسكن والتماس طيب الهواء ؟  
والنصح للفقراء بالإذعان لفقيرهم وقبول ما قسم لهم أصبح كلاماً  
لا يصدر إلا من رأس فارغ ، وقلب مغلق ، ونفس مشغولة  
العطف ، سيئة السريرة منغمسة في أفذار الأثرة ، بل هو من لغو  
الكلام وسفسافه ؛ وليس من المقبول ولا الصحيح أن يقال  
للناس كذلك . إن الحياة قد قضت بأن مصائب قوم عند قوم  
فوائد ، وأنه لا بد من وجود قلة قليلة من الأثرياء وكثرة كاثرة  
من الفقراء ، وأن الحقائق الاقتصادية القاسية تتطلب ذلك ، فقد  
كان يقال هذا الكلام قديماً ، ولكن في العصر الحاضر ، عصر  
التقدم العلى والأخذ بالأساليب العلمية الصحيحة في إنماء موارد  
الثروات واستغلال خيرات الأرض ، لا يُرتضى هذا القول  
ولا تقبل هذه الحجة .



ويرد بعض الناس قائلين : إن عصرنا هو عصر الآلة ، وإن الآلة قد استعبدت الإنسان ، ولكن هذا القول قلب للأوضاع ، فالآلة لم توجد لاستعباد الناس ، وإنما ابتكرها العقل البشرى لتكون خادمه الطيع ، وليرفع آصار العبودية عن الناس ، ويريحهم من العمل المضني الشاق ، والكدح الممل الرتيب . والقول بأن ثروة العالم لا تكفي للتوزيع العادل أصبح قولاً يشك في صحته ويتردد في قبوله .

على أن هناك مصدراً آخر هاماً من مصادر القلق الاجتماعي ، وهذا المصدر الهام غير الشعور بالفقر والحرمان والبؤس المادي هو الشعور بالظلم الاجتماعي ، فلو أننا يسرنا أسباب الرزق للجميع لأزلنا الكثير من أسباب التذمر والسخط ، ولكن هذا لا يقتلع من النفوس دوافع الثورة والتمرد ، وذلك لأن التفاوت الكبير في الدخل مما يثير النقمة ، ويهيج الشر والفتنة ، فإنه مما يغضب العامل الذي يستفرغ جهده في عمله ولا يقصر مثقال ذرة في إلتقانه أن يثاب عليه بالقليل ، في حين أن غيره من الوادعين المترفين ينثال عليه المال اثتيالا ، ويرزق بغير حساب ، فكيف لا يغلب على العصر القلق والتمرد والسخط ؟ ليس العجيب أن يكون الأمر كذلك بل العجيب أن يكون الأمر غير ذلك .

ولكن إذا كان الفقر هو علة العصر الحديث وسبب نكباته ورزاياه وثوراته وانقلاباته، وكان لا بد من مقاومته وتقليم أظفاره، وخلع أضراسه وأنيابه، فما شأن امتلاك الأملاك الواسعة والضياع الفسيحة والعمارات الضخمة والقصور الفخمة والأموال المكدسة في المصارف؟ لا نزاع في أن هذه المسألة هي سبب صراع الطبقات في العصر الحديث، وقد نشأ عن هذا الصراع الثورات الاجتماعية والحروب الداخلية والخارجية؛ وقد انقسم العالم تلقاء هذه المسألة إلى معسكرين، ولسنا نعرف ما الذي سيسفر عنه هذا الخلاف، وكل دولة تعالج هذه المشكلة بالطريقة التي تلائم أحوالها وتتفق وتقاليدها. وقد حاولت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية أن تعالجا هذه المسألة بأساليهما الخاصة ونظاميهما الصارمين وكانت النتيجة شراً ووبالاً عليهما وعلى العالم بأسره.

وقامت روسيا بتجربة شاملة واسعة النطاق اتبعت فيها خطة محكمة صارمة لا رحمة فيها ولا خيار، وهي نوع من الاشتراكية الحكومية، فمعظم موارد الثروة والإنتاج ملك للدولة، وقد قلت هناك فروق الطبقات إلى أقصى حد ممكن وأصبحت حياة العمال من الناحية المادية مكفولة، ولكن هذه التجربة استهانت

بالكثير من القيم الإنسانية في سبيل تحقيق أهدافها ، واتبعت أساليب تكاد تقضى على الشخصية الفردية ، وعدت الإنسان جزءاً صغيراً من أجزاء الآلة الضخمة .

ولروسيا ظروفها الخاصة وماضيها وتجاربها المرة ، وهي أمور استوجبت القيام بهذه التجربة الضخمة وجرت إليها ، فلقد كانت روسيا تعاني سيطرة حكومة القياصرة الطاغية المستبدة ، وكان الحكم في العهد القيصرى الأخير قد بلغ مبلغاً من الفساد والعنف يعز احتماله والصبر عليه ، فقد كانت الحكومة مستبدة عاجزة فاسدة مخرقة ، وكان أفراد الطبقة الأرستقراطية قوما شيمتهم الاستهتار وفقدان الشعور بالتبعية ، وكان رجال الدين جهلة لا يعينهم من أمر الدين شيء ، وليس لهم عمل غير السعى وراء مطالبهم المادية ، وغاياتهم الأرضية الحقيرة ، وكان الجهل والفقر ضارين بجرانهما آخذين بالمخائق ، ونشأت طائفة ناشطة عاملة من المستنيرين اعترمت القيام بالثورة وإحداث الانقلاب وأخذت تمهد لذلك السبيل وتحنين الفرس ، وحدثت الحرب الكبرى الأولى ، وخاضت روسيا بأموها المختلفة وأحوالها المضطربة غمارها بغير موجب ولغير هدف ظاهر ، وحينما منيت بالهزيمة وساد التذمر وشاعت النعمة لاحت الفرصة لإحداث

الانقلاب والقضاء على العهد القيصري ، وابتدأ القيام بالتجربة الجديدة . وواضح من ذلك أن العوامل التي أدت إلى وقوع الثورة في روسيا ليست متوافرة جميعها في البلاد الأخرى .

وكثير من المفكرين يتساءلون تلقاء هذه الحالة السائدة في روسيا : هل تجريد العامل من دوافع الأمل في الرج وإراحته من صنوف البطالة والتعطل يكفيان لإسعاره بالواجب الاجتماعي والقيام به ؟ وهل يستمر هذا الدافع على توالي الأيام فلا يناله فتور ولا ييمسه لغوب ؟ وهل يكفي لمقاومة الميل إلى الاستقلال ونزعات الفساد الروح الإنسانية القائمة على ما يصح أن نسميه العقيدة المادية ؟ وهل يسمح مثل هذا النظام بالنصيب الكافي من الحرية لتكوين الآراء واختيار الأساليب التي تناسب كل إنسان للتعبير عن نفسه والكشف عن مواهبه ؟

وقد تناولت إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية مشكلة الفقر وعدم المساواة تناولاً عجيباً كان يخفي عيوبه ويستر أخطاه افتنان الديكتاتوريين في أفانين الدعاية ، وكلفهما بالمظاهر البراقة الخادعة ، والطنطنة الكاذبة .

أما في البلاد الديمقراطية فقد ظهر أن الفقر له سببان ، سبب شخصي خاص ، وسبب اجتماعي عام ، فبعض الناس سبب فقرهم

سوء الصحة وضعف البنية أو العجز أو الإصابة بعاهة من العاهات التي تعوق عن العمل أو ضعف الأخلاق والإفراط في الشراب ؛ وبعضهم سبب فقرهم قلة الأجور التي تعطى لهم أو البطالة التي تفرض عليهم فرضاً لسبب خارج عن إرادتهم ؛ والعيوب الشخصية ربما يكون لها أسباب اجتماعية ، ومهما يكن من الأمر فإن الأسباب الشخصية الخاصة يمكن أن تعالج من الناحية الشخصية ، أما الأسباب الاجتماعية ففي وسع المجتمع أن يعالجها . وفي البلاد الديمقراطية تنشأ الجمعيات التعاونية وتعمل التنظيمات الشعبية لإصلاح هذه الأحوال ، وقد كان أقوى سلاح جرد لمقاومة الفقر هو تعميم التعليم ، وتمكين طبقات الأمة جميعها من ورود حوضه ، لأن التعليم يبصرنا بوجوه مقاومة الفقر ، ويرفع مستوى الناس ، ويساعد على إزالة فروق الطبقات أو التقليل من حدتها ؛ والطبقة الجاهلة تكون في الأغلب عاجزة مستضعفة يغطي على بصيرتها الجهل ، ويفقدها الذكاء واليقظة والقدرة على الملاحظة الدقيقة والدراسة المستوعبة ، ولا يمكنها من شق طريقها أو رفع مستواها ، فنشر التعليم العام أو التمكين من تكافؤ الفرص خطوة واعدة نحو العدالة الاجتماعية ، كما أن العمل على تجنب الناس خطر الانهماك في تعاطي المسكرات

والمخدرات والاندفاع في المقامرة يعين على انتشارهم من وهدة  
الفقر والحرمان والبؤس .

وقد نجحت في البلاد الديمقراطية محاولة رفع أجور العمال  
وتقليل ساعات العمل وإيجاد أحوال ملائمة لصحتهم ووقايتهم  
من الأمراض ، ووجدت قوانين تنظم علاقاتهم بأصحاب الشركات  
ورءوس الأموال تنظيم يرفع عنهم الغبن والإجحاف ويصون  
حقوقهم ، وتألفت جمعيات تعاونية لتيسير حياتهم المادية  
وتهوين تكاليفها عليهم ، ووجدت مصارف للتوفير حتى يصبحوا  
من صغار الملاك وأصحاب المصالح الاقتصادية ، وجمعيات لتقوم  
ببناء منازل مناسبة لهم . وقد ساعد فرض الضرائب على تقريب  
مسافة الخلف بين الأغنياء والفقراء ، وذلك لأن التفاوت الشديد  
في الثروات لا يتفق مع صميم النظام الديمقراطي ، وفرضت  
ضرائب على ملاك الأرض وأصحاب رؤوس الأموال أكثر من  
الضرائب المفروضة على الدخل المكتسب ، وفرضت ضرائب  
على الدخل المكتسب الكبير أكثر من الضرائب المفروضة  
على الدخل الصغير ، وترتفع نسبة الضرائب على التركات ،  
فالدولة تأخذ نصف دخل الأغنياء المياسير في أثناء حياتهم  
وتحصل نصف ما يتركونه بعد موتهم .

فتعميم التعليم ومجانته وإيجاد معاش للعمال في شيخوختهم ،  
وإتاحة الفرص لجميع الطبقات ، وتحسين البيئة وإيجاد الضمانات  
الكافية لتأمين حياة العمال ، وتنظيم الصناعة وقوانين العمل ،  
وتوسيع الملكية الصغيرة ، وتنويع الضرائب وجعلها تصاعدية ،  
كل هذا من أساليب العلاج ووجوه الإصلاح ، وقد قلل هذا  
العلاج سطوة الفقر ، وأنقذ الكثيرين من براثن الحاجة وأنياب  
البؤس ، ولكن الفقر مع ذلك لا يزال باقياً ، وقد لظفت دواعي  
الإصلاح من عدم المساواة ، وقربت ما بين الطبقات ، ولكن  
التفاوت برغم ذلك لا يزال موجوداً ، والمشكلة الآن في البلاد  
الديمقراطية هي هل يكفي السير في الطريق الذي وصف واتباع  
الأساليب التي ذكرت والتوسع فيها لتحسين الأحوال وعلاج  
الحالة وإزالة أسباب النقمة وبواعث القلق ، أو أن الأمر  
يستلزم اتخاذ أساليب أخرى أقوى وأعنف وأبلغ أثراً ؟

لا نزاع في أن الأساليب العنيفة والانقلابات المفاجئة  
تستتبع الظلم والطغيان والعنف والقسوة ، ولا تؤمن مغبتها ،  
ولذلك تؤمن البلاد الديمقراطية بالتغيير التدريجي البطيء الثابت  
الخطوات ، والتطور المتمهل المطرد الحلقات ، ولكن الإصلاح  
التدريجي والعلاج المعتدل قد يلقى مقاومة من ذوى الأثرة

الحقهاء والعقول الضيقة والنفوس الملتوية والطبائع المنحرفة التي  
قد تعميمها لجاجة الغرض وعماية الهوى ، وتستر عنها الحقائق ،  
وتخفي العيوب ، ومن ثم تلوح علامات الخطر وتنجم نواجم الشر .  
نظير الفقر عظيم رهيب ، وخطر عدم المساواة مرعب مخيف ،  
وإدراك حقيقة الموقف وفهم طبيعته قد يعين على التوفيق في  
مواجهته وإجادة علاجه وتجنب أخطاره ، وإذا لم يأت العلاج  
عن طريق الاقتناع والموافقة والقبول فإن النتيجة معروفة  
وليست في حاجة إلى نظر بعيد وفكر دقيق للتسكن بها ، فإن  
الفقراء سوف لا يستطيعون احتمال فقرهم والاطمئنان إليه ،  
والمحرومون إذا طال بهم الحرمان مملوه وسئموه وحاولوا  
تغييره ، والشعور بعدم المساواة باعث قوى عنيد يدعو إلى التمرد  
والعصيان ، فمن الخير في البلاد الديمقراطية التوسع في مقاومة  
الفقر ، وإزالة فوارق الطبقات جهد الإمكان حتى تهدأ الخواطر  
وتستقر النفوس ، وتأمين الأمم شر الانقلابات وخطر الثورات  
وقد راعت حكومة الثورة في مصر هذه الاعتبارات وقدرتها  
فبعد أن أراحت البلاد من شرور الحكم الملكي الفاسد ، أصدرت  
قانون الإصلاح الزراعي ، وحددت ملكية الأرض ، وقامت  
بمركبة تصنيع واسعة النطاق ، وعملت على تحسين الأحوال



الاقتصادية ، ونشر التعليم في شتى مراحلها ، والنهوض بالثقافة ،  
ولا تزال موالية بذل الجهود في هذا السبيل لبناء مجتمع ديمقراطي  
اشتراكي تعاوني ، وهذا هو السبيل المأمون الذي يكفل للبلاد  
التقدم ، و يقيها عواقب الاضطرابات والانتقالات ، ويجعلها  
تواجه المستقبل في ثقة وإيمان واطمئنان ، ويمكن الكفايات  
المنوعة بها من العمل في الميادين المختلفة والتعاون على توطيد  
الاستقلال الذي ظفرنا به بعد جهاد شاق ، وتدعيم القومية العربية  
وهي خير مجن لها من عوادي الزمن في معترك السياسة العالمية  
وحومة الصراع الدولي .



## التغيرات الاجتماعية وظهور المذاهب الاشتراكية

معظم الناس حياتهم في ظلال نظم لم يشتركوا في صنعها ، ولم يستشاروا في الموافقة عليها وإقرارها ، وهم في أغلب الأحيان يقبلونها لأنهم أو سعوها درساً ، وقدروا مزاياها وفوائدها ، واقتنعوا بضرورة وجودها ، وإنما لأنهم درجوا عليها ، وألفوها بحكم النشأة والاعتياد ، وهذا هو السر في ثبات أكثر النظم واستقرارها ، ولولا هذه الروح المحافظة لكان المجتمع معرضاً على الدوام لتوبات حب التغيير وهزات التجديد ، ومن طبيعة تقاليد الأمم وقيمها الأخلاقية وعاداتها ، وسائر قوالب حياتها ، الحرص على الاستمرار والتعلق بالبقاء .

ولكن الشيء الذي يسترعى النظر في الوقت نفسه أن أى نظام اجتماعى لا يستطيع البقاء طويلاً إلا إذا كانت فيه مرونة وقابلية للتغيير واستعداد فى كل وقت للتعديل والتسوية والملاءمة بين نفسه وبين الأحوال المتغيرة ومطالب الأفكار المستحدثة ، وصلاحيته لهذه الملاءمة ، هى التى نسميها قابليته للرقى والتقدم . وما أحسب أن هناك نظاماً اجتماعياً بالغاً ما بلغ من الدقة

والإحكام والاستجابة لطبيعة الإنسان ومسايرة غرائزه يصلح لكل زمان دون أن يتناوله تعديل في أصوله أو في فروعه ، ومعظم النظم التي عاشت طويلا استطاعت مغالبة الزمن بفضل خضوعها للتقحيح والمراجعة والتغيير المستمر .

وتتلاقى آراء المفكرين في أحوال المجتمع الإنساني على أن هناك نوعين من النظم لهما تأثير بعيد المدى في حياة الإنسان ، وهما نظام الحكم ونظام الاقتصاد ، والنظام الأول تتمثل فيه السلطة العامة وتوجيه السياسة والفصل النهائي في كل خلاف ؛ ونظام الاقتصاد يسعد الناس أو يشقيهم ، ويريح بالهم أو يزعج خواطرهم ، وفي الجملة يرجع إليه الكثير مما يلحق الناس من الخير أو الشر . وبين نظام الحكم والنظام الاقتصادي علاقات قديمة سواء في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي ، فإن الاقتصاد يعتمد على سطوة الدولة في مباشرة الأعمال التجارية ، وإبرام العقود والانفاقيات ، والنهوض بمختلف المشروعات والمحاولات الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه يقوم كيان الدولة على ما تجنيه من الخراج وألوان الضرائب . ولما كان عبء تحسين الأحوال وتيسير سبل العيش يقوم على كاهلها ، فإن عليها أن تتحرى وجوه الخير للناس ، وتكفل لهم أسباب الحياة ، وتوفر لهم دواعي

الأمن والطمأنينة . والعلاقة بين الدولة والاقتصاد من الواضح بحيث لا تحتاج إلى مزيد من البيان ، لذلك لانعجب حينما نرى أن أكثر حركات الإصلاح في مختلف العصور وفي شتى الأمم ، كانت تدور حول التنظيم السياسى والتنظيم الاقتصادى ، ويصدق هذا حتى عن المذهب الفوضوى الذى يرمى إلى إزالة الدولة والاستغناء عنها ، وعن المذهب الفاشى والنازى وغيرهما من المذاهب الكلية التى ترمى إلى تركيز السلطة جميعها فى يد الدولة . والأحوال التى تستدعى شيئاً من التعديل والتبديل فى النظم الاقتصادية أو النظم السياسية لا تنشأ دفعة واحدة ، وإنما تجيء بالتدريج ، بل قد تحدث بطريقة لا تكاد يحس بها ، فإذا كانت النظم الاقتصادية والسياسية السائدة مرنة قابلة للتعديل صالحة للتكيف حسب الظروف المتجددة - مثل الاختراعات والكشوف العلمية وما إلى ذلك من دواعى التغيير - أمكن أن يسير كل شيء على مايرام ، ولا نزاع فى أن هذا التغيير الطارىء قد يفيد بعض الناس وقد يضر آخرين ، ولكنه أمر لا بد منه ولا يحصى عنه ، وإذا لم يجد استجابة فإنه يظل يطالب بالاعتراف به وتمهيد السبيل له ، والإمعان فى مدافعتة تغريه بالالتجاء إلى استعمال القوة والاستعانة بالعنف ، وقد أصبح النظام الرأسمالى فيما يشبه

هذا الموقف ، وقد كانت الثورة الفرنسية والثورة الروسية مثلين  
لنتيجة جمود النظم وتأبيها على الإصلاح والتغيير .  
وكل حركة اجتماعية يمكن أن ينظر إليها من ثلاث وجهات ،  
الوجهة الأولى تعليل سبب حدوثها ، والوجهة الثانية بيان  
الأغراض التي تستهدفها ، والوجهة الثالثة شرح الوسائل التي تراها  
كفيلة بتحقيق غاياتها ؛ وتعليل أسباب حدوث الحركة يستلزم  
وصف الموقف التاريخي والكشف عن العوامل التي أدت إلى  
ظهور الحركة ؛ وبيان الأغراض التي تستهدفها يستدعي إظهار  
مزايا تلك الأغراض ووجوه تفضيلها على الحالة الراهنة ؛  
وشرح الوسائل الكفيلة بتحقيق غاياتها يوضح حكمة اختيار  
تلك الوسائل وترجيح وفائها بالغرض اللازم ، وتتفاوت هذه  
الوسائل بطبيعة الحال من المقاومة السلبية إلى العمل الثوري  
المباشر .

وتاريخ الحركات الاشتراكية الحديثة يبدأ منذ باكورة  
انتقال المجتمع الغربي من العهد الإقطاعي إلى العهد الرأسمالي ؛  
ولبيان بعد مدى هذا التغيير علينا أن نشير إلى بعض الأحوال  
التي كانت سائدة في العصور الوسطى ، فقد ضعف أمر الدولة  
الرومانية في القرن الخامس الميلادي وركدت ريجها ، وتصعدت

وحدة أوروبا السياسية والاقتصادية من جراء ذلك ، وأصبحت الجماعات التي كانت تعيش في داخل نطاق الدولة الرومانية وتقنياً ظل رعايتها وحمايتها ، مضطرة إلى الاعتماد على نفسها في تنظيم أحوالها ودفع العدوان عن أراضيها ، وسقوط الحكومة المركزية القوية التي كان يعينها تيسير سبل المواصلات لتوطيد سلطانها وحماية رعاياها ، أدى إلى إهمال العناية بإصلاح الطرق وتأمينها ، وبذلك أصبحت كل جماعة من الجماعات تعيش في شبه عزلة وانفصال عن الجماعات الأخرى ، وعدا الخراب على مدن كثيرة ولم يقو بعضها على البقاء وأصبحت الحياة في المدن ضيقة المجال محدودة الآفاق ، وصارت التجارة والصناعة خاضعتين لإدارة النقابات التجارية ومحتكرى الصناعة ، وكان أعضاء هذه النقابات والقائمون على الاحتكار يسيطرون على إنتاج العمل واستعمال المواد وتحديد أسعار المنتجات ، وكان لهذا النظام مزاياه في تلك الأزمنة ، ولكنه لم يكن يشجع على الابتكار والتبادل الثقافى أو تجمع رأس المال .

ومعظم الجماعات الإقطاعية كانت تعيش جماعات متفرقة محدودة في الأرض الزراعية مكتفية بذاتها ، ولكل ضيعة سيدها الذى يقم في قلعته وحوله عبيده من الزارعين المقيمين في

الأكواخ ، وكان هؤلاء الفلاحون ملزمين بزراعة الأرض وتعهدوا  
والبقاء بها وخدمة السيد المقيم بالقلعة ، وكانت الوسائل المتبعة  
في الزراعة وسائل بدائية ، وكان أكثر ما تنتجه الأرض  
للاستهلاك المباشر أو المفايضة ، وكان على العبيد والخدم  
والزارعين تلقي الأوامر من السيد والاستجابة لمطالبه ، وعلى السيد  
حمايتهم ورد الغارة عنهم ، والسادة الأشراف في دورهم يقدمون  
الطاعة للملك ويتلقون لقاء ذلك الامتيازات ، وكان معيار الثروة  
حينذاك هو حيازة الأرض ، وكان هذا النظام في مجموعة يحظى  
بتأييد الكنيسة ، التي كانت تعد الخروج عليه والتشكيك في قيمته  
وجدواه ، نوعاً من الخروج على الدين ، وتهديداً لسلطة الكنيسة .  
ولكن كان هناك عامل لعب دوراً هاماً في القضاء على عهد  
الإقطاع ، وهذا العامل هو تقدم التجارة واشتداد ساعدها ،  
وارتفاع مكاتها ، واتساع نطاقها ، فقد استطاعت التجارة  
التغلب على العقبات التي كانت تعترض طريقها ، ونشأت المدن  
في ملتقى أمكنة التبادل التجاري ، وجاءت الحروب الصليبية  
وأعادت الاتصال بين الغرب والشرق ، وكان الشرق حينذاك أسمر  
حضارة وأعز مكانة من الغرب ، فأفاد الغرب من هذا الاحتكاك  
وأخذت رؤوس الأموال تزايد ، وأصبح التاجر وصاحب

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMar'ouk/>

المشروعات وأصحاب المصارف في طليعة رواد العصر الجديد ورافعي بنائه ، وتوالت الكشوف الجغرافية والاختراعات فزادت حركة التغيير سرعة وقوة ، وبدأت تظهر الحكومات القومية وتستكمل عناصرها ، ومقومات كيائها .

وباتساع نطاق التجارة وكشف العوالم الجديدة واستفتاح الأبواب التي كانت مغلقة وتحرر العقول من إسار التقاليد البالية والأفكار الخاطئة وتغلب روح المغامرة والمخاطرة واشتداد الثقة بالإنسان والإيمان بالتقدم ، بدأ العهد الحديث ، وأخذت الروح الحديثة تؤكد وجودها في كل ناحية من نواحي الثقافة ، وكل جانب من جوانب الحياة ، وبخاصة في السياسة والاقتصاد ، وتجلى ذلك كله في إحياء العلوم وفي حركة الإصلاح الديني وفي بدء العهد الرأسمالي .

ولا يمكن بطبيعة الحال تحديد تاريخ هذا التحول ، وغاية ما يمكن أن يقال إن هذه الحركة ظهرت جلية واضحة في القرن الخامس عشر الميلادي ، وفي خلال القرون الأربعة التالية تابعت وجهة النظر الجديدة انتصاراتها ، وقويت مكانة تلك الطبقة الجديدة المعروفة باسم طبقة البورجوازية أو الطبقة المتوسطة . وقد كانت الثورة التجارية إرهاباً بقرب حدوث ثورة



أخرى أجل شأنًا وأبلغ تأثيراً ، وهذه الثورة هي الثورة الصناعية ، فالإنتاج بالجملة الذي يسرت حدوثه اختراعات القرن الثامن عشر الصناعية ضمن انتصار طبقة أصحاب المشروعات في السياسة والاقتصاد ، وكانت النظرية التي أعلن الانتصار باسمها هي نظرية مذهب الأحرار ، وأساس هذا المذهب التسليم بحرية الفرد ، وبخاصة حرّيته في الجرى وراء الربح بغير عائق ولا حاجز ، ولم يكن هناك حجة تمنع التوسع في الأخذ بهذه النظرية ، ولكنها في الواقع كانت مقصورة على طبقة رجال الأعمال وأصحاب رأس المال ، وكان لسلوك النظرية هذا الاتجاه أثر سيء ، لأنها كانت تناقض مصلحة طبقة العمال التي استدعى وجودها التقدم الصناعي ، وكان عهد النقابات قد تولى وضعف أمر ملاك الأرض ، وأصبحت مصلحة الزراعين وأصحاب الحرف تقضى عليهم بالانضمام إلى طبقة عمال المصانع .

وحتى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن لطبقة العمال حق التصويت ، ولا حق إيجاد اتحادات تجارية ، وكانت الأجور غير كافية ، وأحوال العمل رديئة إلى أقصى حد ، وزاد الأمر خطورة نوبات التعطل التي كان يتعرض لها العمال فزيد في قلقهم وتفقدهم الشعور بالطمأنينة ، ولم يكن مما يطيب له خواطر العمال أن يعملوا

أن الثروات الضخمة التي أخذت تتجمع وتتراكم في نواحي العالم من ثمرات جهدهم ماداموا محرومين من المشاركة فيما تقدمه هذه الثروة من أسباب الاستمتاع والعيش الراغد .

وفي مثل هذه الظروف كان لا بد من ظهور المعارضة وتمهؤ المقاومة ، وقد جاءت هذه المعارضة من نواح شتى ، وربما كان أجدرها بالتنويه بها والإشارة إليها معارضة رجال الاقتصاد ومعارضة أنصار النزعة الإنسانية الذين طالبوا باتخاذ اجراءات تخفف ألم الحاجة عن الفقراء وتلطف وطأة الأزمة التي يعانونها ، وتعمل على استدرak عيوب الأحوال الاقتصادية السائدة ، ولقيت هذه الحركة تأييدا من رجال الدين الذين وجدوا في اللفظة على السكسب العاجل والانطلاق وراء جمع المال بشتى الطرق ما يناقض آداب المسيحية السمحاء ، وعضدتها كذلك طبقة ملاك الأرض لأنها ضاقت ذرعا بمنافسة طبقة رجال الصناعة الجديدة التي انتزعت النفوذ ودفعت بها إلى الوراء ، وكذلك علماء الاجتماع الذين كانوا يرون أن مصالحة المجتمع يجب أن يكون لها المسكان الأسمى وأن تعلق على المصلحة الخاصة لكل طبقة من طبقات الأمة .

وهكذا قبل أن تستوفى الرأسمالية شوطها وتبلغ ذروتها قام رد فعل لمقاومتها وقل شوكتها ، وفي طليعة من ثاروا

بها ووضعوا الخطط لملقاومتها المصلحون الخاليون مثل  
توماس مور وهارنجتون وسانت سيمون وغيرهم من المفكرين  
الذين حاولوا إقامة المجتمع على أسس معقولة تكفل وجود  
توازن بين الطبقات ، وتضمن الخير العام للمجتمع ؛ وكانت  
الصور التي قدمها هؤلاء المصلحون تقوم في كثير من الأحيان  
على التخيل وتجاهل بعض الحقائق الرئيسية ، ولكنها رغم ذلك  
توضح عيوب المجتمع المعاصر ، وتقدم المقترحات لإصلاحها ،  
وكثير من هذه المقترحات كان موضع عناية المفكرين في  
الأجيال التالية ، فأحلام هؤلاء المصلحين لم تذهب عبثاً ،  
ومقترحاتهم كان لها أثر فعال في ترميم العيوب واستكمال وجوه  
النقص .

وفي أواخر القرن الثامن عشر كان الكثير من الأفكار  
المناهضة للرأسماليين قد تحددت وتبلورت واستقرت أسسها ،  
وظهرت طلائع تلك الأفكار في الآراء الاشتراكية الواردة  
بمؤلفات وليام تومبسون ولويس بلانك وويلهلم ويتلنج  
وفرديناند لاسال .

ولكن الحركة الاشتراكية المنظمة التي أصبحت قوة مؤثرة  
مرهوبة الجانب مسموعة الكلمة تمت بمجيء كارل ماركس

ومعاونه فردريك إنجلز ، وقد تجاوزت الاشتراكية الماركسية أو الاشتراكية العلمية كما يدعوها بعض الناس الحدود التي وقف عندها المفكرون الاشتراكيون المتقدمون ، ووضعت أساس النقد المنظم للذهب الرأسمالي ، وفسرت التاريخ تفسيراً جديداً يلائم نزعتها وأعلنت حتمية سقوط النظام الرأسمالي ، وزادت طبقة العمال الكادحين ثقة بنفسها ، وأملا في مستقبلها ، باعتبارها الطبقة التي تعمل على الانتقال إلى العهد الاشتراكي

وماركس له إذن أهمية ملحوظة غير منكرة في التفكير الاشتراكي الحديث . ولكن بعض ما قرره ماركس يحتمل تفسيرات عدة ، ويمكن فهمه من زوايا مختلفة : ولذا اختلف خلفاء ماركس في تفسير مذهبه والعناية باتجاهاته ، وصارت الماركسية في أعنف صورها وأنقاها وأقربها إلى الماركسية الحقيقية هي الاشتراكية الثورية التي أخذ بمبادئها رجال الثورة الروسية ونظموا الأحزاب الشيوعية تبعاً لتعاليمها .

أما الجماعات الاشتراكية الأخرى فإنها حينما رأت الامتيازات التي فاز بها العمال عن طريق الإصلاح التشريعي وضغط الاتحادات التجارية آمنت بأن مستقبلها مرتبط بوسائل الإصلاح التدريجية ، ووثقت من أن الزمن والتطور الاجتماعي في صفها ، ومن هؤلاء

الاشتراكيين جماعة الاشتراكيين المنقحين والاشتراكيون الفايون والاشتراكيون المسيحيون .

وقد اشتهر في القرن التاسع عشر الاشتراكيون الفوضويون وكانوا يرمون إلى إلغاء وجود الدولة ، وإبطال رأس المال الصناعي . ووقفوا من الماركسية موقف المعارضة الشديدة ، وظهرت في أواخر القرن التاسع عشر الاشتراكية النقابية المعروفة باسم السنديكالية وكانت لا تطمئن إلى الإصلاح السياسي ، وتؤمن بقدرة العمال على خلق المجتمع الجديد ، وقد ظهر نوع معتدل من السنديكالية في إنجلترا عرف باسم الاشتراكية الطائفية .

وكل هذه المذاهب على اختلاف ألوانها وتباين نزعاتها وتنوع وسائلها تمثل الرغبة المفسكرة والحاجة الماسة إلى تحسين أحوال المجتمع ومعالجة عيوبه ومساوئه والتطلع القوى إلى خلق نظام يكفل أسباب الخير والحياة الصالحة للجميع .

وقد كان موقف المذاهب الاشتراكية المختلفة وموقف الدول الرأسمالية من الديمقراطية موقف التأييد والاعتراف بمزايا الحكم الديمقراطي ، وكان بعض الحكام المستبدين في الدول الرأسمالية يتظاهرون بالولاء للديمقراطية ، وظلت للديمقراطية مكانتها المرعية حتى ظهرت الفاشية في إيطاليا والنازية

أو الاشتراكية الوطنية في ألمانيا ، وتنكرت الحركتان للنظام الديمقراطي ، ووجهتا النقد إلى الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام الديمقراطي ، وحاولتا استعمال القوة لحمل الأمم على الإعراض عن النظام الديمقراطي .

ويؤخذ على الاشتراكية الوطنية سواء في صورتها النازية أو صورتها الفاشية ، الاستهانة بقيمة الفرد وإهدار حريته ، وهذا العيب واضح كذلك في المذهب الشيوعي ، والشيوعيون يقولون عن النازية والفاشية إنهما كانتا آخر محاولة مستميتة تبذلها الرأسمالية الواهنة لاستبقاء نفوذها ، والمحافظة على كيانها ، ولا نزاع في أن أصحاب الأعمال الكبيرة لعبوا دوراً في تأييد النازية والفاشية ، ولكنهم ما كانوا لينجحوا في محاولتهم لو لم يكن هناك حاجة عاطفية للاتجاه النازي في ألمانيا والنزعة الفاشية في إيطاليا ، وظروف الأمم الخاصة وماضيها وتقاليدها تأثير كبير في المبادئ السياسية والاقتصادية التي تستجيب لها وتتأثر بها . وفي اعتقادي أن تقاليدنا في الشرق الأوسط وماضي تاريخنا وخبرتنا المكتسبة تجعلنا أميل إلى قبول الاشتراكية التعاونية الديمقراطية التي تحفظ للفرد كيانه ، وتصون حريته ، وتلائم بين مصلحته ومصلحة الجماعة ، ولا يمكن القيم المادية من الطغيان

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك


<https://www.facebook.com/AhmedMar'touk/>

على القيم الروحية ولا تشتط في تفسيرها للتاريخ فتقصره على الأسباب المادية والدوافع الاقتصادية ، ولا تؤمن بتفوق سلالة من السلالات على سائر أجناس البشر ، ولا ترى أفضلية أمة على باقى الأمم إلا بالعمل لما فيه خير الإنسانية . والمشكلات التى تواجه الأمم فى العصر الحاضر من الكثرة والخطورة بحيث لا يمكن معالجتها إلا فى ظل نظام اشتراكى تعاونى ديمقراطى يشجع مختلف الكفايات ويؤيد الحرية والمساواة ، ولا يدخر جهداً فى النهوض بالمجتمع ، وتحسين أحواله ، وحماية حوزته ودفع المكاره عنه .



## الديمقراطية

أسباب ظهورها ونزايها

في أوسع معانيها فلسفة اجتماعية تسيطر على العلاقات البشرية جميعها سواء كانت علاقات شخصية الديمقراطية  أو علاقات اجتماعية، ومن أهم ميزاتها أنها مرنة قابلة للمطالب المتغيرة، وهي ليست نمطاً من أنماط الحياة صلباً جامداً، ولا مذهباً من مذاهب الحكم التي تدعى العصمة والكمال، ولا نظاماً اقتصادياً يزعم أنه الكلمة الأخيرة في الاقتصاد، وهي قابلة للتطور في كل خطوة من خطواتها وبكل مرحلة من مراحل تقدمها، وذلك لأنها قائمة على الاستفادة من التجارب، ومسايرة التطورات التي تحدث في حياة البشر، ونظمها قابلة على الدوام للبحث والنظر والتعديل والتنقيح في ضوء المناقشة الحرة والتجربة الواقعية، ومن ثم قد تختلف صور الديمقراطية باختلاف الأمم الآخذة بالنظام الديمقراطي.

والديمقراطية هي النظام الذي يتيح لكل فرد أن يحقق ذاته، ولذلك كان الاتجاه إليها من أقدم الدوافع في النفس الإنسانية، وقد كانت النظم السياسية العميقة لا تشجع رغبة الدافع



العتيد إلى الديمقراطية لأنها كانت نظماً متممة بطابع التحكم والاستبداد ، معتمدة على القوة العارية ، ولا تقيم وزناً للحياة البشرية ، ولا تقدر الشخصية الإنسانية .

وقد قدمت الحضارة اليونانية أول مثل من أمثلة الديمقراطية السياسية ، ففي بعض المدن اليونانية وبخاصة مدينة أثينا كان يعهد في تقرير الساسية العامة إلى جماعات شعبية أو هيئات ينتخب أعضاؤها . وكان بين أبناء المدينة الواحدة لون من ألوان المساواة الاجتماعية والسياسية ، مقترناً في الوقت نفسه بالشعور بالمسؤولية المدنية ، ومع ذلك فإن الديمقراطية اليونانية لم تسلم من العيوب ، فقد كان ينقصها عنصر الشمول ، وكانت مقصورة على طبقة المواطنين ، فهم وحدهم الذين كان من حقهم الاستمتاع بمزاياها ، وقد كانوا قلة بين السكان ، وكان سائر الأهالي من غير المواطنين والعميد أكثرية محرومة من الحقوق المشروعة مزعزة الكيان مسلوبة الأمن والطمأنينة ، ولم ينظر أفلاطون في جمهوريته إلى حكم الأكثرية بعين الرضا ، وعد الحكم الديمقراطي مقدمة للفوضى ، وكان أرسطو أكثر منه تقديراً لمزايا الحكم الديمقراطي ولكنه كان يشك في مستقبله .

وجاءت بعد قرون الجمهورية الرومانية ، وقد قدمت للمذهب

الديمقراطى عنصرين هامين ، العنصر الأول الفكرة القانونية التى مضمونها أن الموافقة الشعبية هى أساس كل سلطة سياسية ؛ والعنصر الثانى هو نظرية المساواة الإنسانية ، وهى النظرية التى عنى بها عناية خاصة مفكرو القرن التاسع عشر . وكان من واجبات الدولة عند الرومان أن توزع العدالة بين الناس فى نزاهة تامة دون تحيز لطبقة من الطبقات أو لفرد من الأفراد .

وفى الفوضى التى تبعت سقوط الدولة الرومانية توقف تقدم المبادئ الديمقراطية ؛ والديمقراطية فى صورتها الحديثة نتيجة من نتائج التغيير الاجتماعى العميق الشامل الذى أعقب اضمحلال المجتمع الإقطاعى ، وكان ذلك عصر ارتفاع شأن التجارة وتكون الحكومات القومية وظهور الطبقة المتوسطة ومقاومتها للأرستقراطية التى كانت تملك الأرض ، وعصر الكشف الجغرافية وظهور العلم الحديث وتزايد انتصارات الفكر الإنسانى الحر فى عوالم الدين والسياسة ، وكانت الثورة الفكرية تشمل كل العناصر التى تتكون منها الديمقراطية ولذلك ظلت مبادئ الديمقراطية خلال أربعة قرون مرتبطة أشد ارتباط بظهور مذهب الأحرار .

وعهد إحياء العلوم الممتد من القرن الرابع عشر إلى القرن

السادس عشر يوضح لنا معالم الانتقال من تفكير العصر الوسيط إلى التفكير الحديث . وقد كان ذلك التفكير الحديث في جوهره ثورة على جمود عهد الاقطاع ؛ وحينما استرد عصر الإحياء تراث الفكر اليونانى والأدب الرومانى طالب بحرية الفكر وحق البحث الطليق من القيود ، وتحدى سلطان الكنيسة ، وأشعل حماسة الناس ، وألهمهم الميل إلى البحث فى كل ميدان من ميادين المعرفة ، وساعد اختراع آلات الطباعة على إذاعة الأفكار الجديدة فى صورة لم تكن معهودة فيما سلف من الزمان ، وملاّت الكشوف العلمية التى اقترنت بأسماء روجر بيكون وكوبرنيكوس وجاليليو وكيبلر ونيوتن نفوس الناس ثقة بحاضرهم وأملا فى المستقبل ، واستوجب تقدم المعرفة فى الطبيعة والطب والرياضة إعادة النظر فى الأفكار القديمة ، والآراء التقليدية المتوارثة ، وظهر أثر ذلك أوضح ظهور فى التفكير الفلسفى والتفكير السياسى ، وفى مؤلفات أمثال إيراسموس وفرانسيس بيكون وبودان وتوماس مور ومكيافىلى وغيرهم من المفكرين الذين عنوا بالأفكار التى لا تزال تسود التفكير السياسى والفلسفى حتى اليوم .

وساعد نجاح الإصلاح البروتستانتى على تشجيع حرية التفكير

الديني والاعتماد على ضمير الفرد في مواجهة سلطان الكنيسة وحرصها على الاستئثار بحق التفسير لمسائل العقيدة والبث فيها ، وضمن ذلك للديمقراطية حقاً من حقوقها ، وهو حق حرية العقيدة .

أما في عالم السياسة فقد كانت النتيجة المباشرة لانهيار النظام الإقطاعي ظهور الحكم الملكي المطلق في الدول القومية الجديدة ، وادعى الملوك لأنفسهم الحق الإلهي في الحكم ، وبموجب هذا الحق المزعوم استأثروا بمقاليد السلطة ، وأمضوا في الاستبداد والطغيان ، وخلقوا أداة إدارية مركزية تمسكهم من السيطرة الكاملة على الأمة برمتها ، وحصر الملوك في أنفسهم القوة الزمنية والقوة الروحية ، فهم غير مسؤولين عن أعمالهم إلا أمام الله ، وليس للأفراد ولا للجماعات أى حقوق سوى الحقوق التي يخولهم إياها الملوك ، واتفقت الكنيسة والدولة في الضغط على الحريات وعصدت كل منهما الأخرى في ادعاء أن طلب أى لون من ألوان الحرية يعد نوعاً من الثورة والتمرد على سلطان الدولة وخروجاً على الدين ، وظل التطلع إلى الديمقراطية رازحاً تحت أثقال الاضطهاد وطغيان الحكم المطلق حتى القرن الثامن عشر .

وقد استطاع الإنجليز أن يحدوا من سلطة الملك المطلقة

وادعائه الحق الإلهي بالثورة التي قامت في سنة ١٦٨٨ ، ولكن مجلس النواب البريطاني لم يستطع توطيد سلطته إلا بالتدريج ولم تمنح الحقوق الانتخابية لعدد أكبر من الناس إلا بعد لآي ، ولم يصبح مجلس النواب المنتخب أعلى سلطة من مجلس اللوردات الذي يعين فيه الأعضاء بالوراثة إلا بعد خطوات جد بطيئة ومدى طويل ، وكان الذين تولوا القيام بهذه الحركة في الأغلب من طبقة التجار بوجه خاص وسائر أفراد الطبقة المتوسطة بوجه عام ، وكانت فكرة الحرية الشخصية تفسح الآفاق أمام أفراد هذه الطبقة .

أما في فرنسا فقد عاق الإصلاح الديمقراطي الإسراف في الحكم المطلق وكثرة الامتيازات التي كان يتمتع بها الأشراف ، وقد أدى ذلك إلى الانفجار المدوي المعروف في التاريخ باسم الثورة الفرنسية ، وقد سبق هذه الثورة قيام الثورة الأمريكية ، واستطاعت هاتان الثورتان أن تديعا في أنحاء العالم مبادئ الحكم الديمقراطي وتبدها عهد الديمقراطية . وفي إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان وفي إعلان إستغلال الولايات المتحدة لتلك الحقوق تبلورت فلسفة الديمقراطية التي جاهدت جهاداً طويلاً لإيجاد مجتمع قائم على الاتفاق العام مسترشد بالنزعة العقلية . وقد أكدت

هاتان الوثيقتان ، وثيقة حقوق الإنسان ووثيقة إعلان الاستقلال ، وجود الحقوق الطبيعية ، وأن هذه الحقوق ملك لكل البشر ، وأكدت حق حرية التعبير عن الرأي وحرية الضمير وفكرة المساواة وسيادة الشعب . وحاول أنصار الديمقراطية في السنوات التالية لذلك أن يتناولوا مشكلات السياسة والمجتمع في ضوء هذه الأفكار ، وكانت نتيجة ذلك مد حدود الفرص الاقتصادية ، وتوسيع نطاق حق الانتخاب ، وارتفاع شأن المجالس النيابية ، وتقليل الامتيازات الوراثة ، وتحسن مركز المرأة .

وإذا رجعنا إلى التاريخ وجدنا أن هناك تيارات فكرية كثيرة ساعدت على تحقيق ذلك ، وشدت أزر الحركة الديمقراطية ، ومن هذه التيارات النزعة الإنسانية والتطلع إلى الحرية ، والعناية بالنزعة الفردية ، وانتصار النظرة العلمية ، وظهور فكرة المساواة . وكان كل تيار من هذه التيارات يخدم الحركة الديمقراطية بنسب متفاوتة حسب الظروف التاريخية ، وتقلبات الحوادث وضغطها ، وكانت ملائسات الظروف في بعض الأوقات تمكن أحد التيارات من أن يكون أقوى أثراً من غيره ، ومن ثم لم يكن هناك انسجام في تأثير هذه التيارات المختلفة ، وهذا

هو السبب في التفسيرات المختلفة للنظام الديمقراطي .  
وقد واجهت نتائج الثورة الصناعية الديمقراطية مشكلة من أخطر  
المشكلات وأعضها ، ولا تزال هذه المشكلة حتى اليوم في انتظار  
الحل السعيد الموفق ، وقد استطاعت الديمقراطية التغلب على نظام  
الإقطاع ، والقضاء على مبادئ الحكم المطلق ، ومهدت بذلك  
السييل للحضارة الصناعية الحديثة ، ولكن بعد أن تم لها هذا  
الانتصار ، وجد أنصار الديمقراطية ودعاة المذهب الحر والقائلون  
بالفردية أن أهدافهم متباعدة ، فأنصار الديمقراطية يميلون إلى  
تأكيد المساواة ، لأن المساواة هي التي تمكن كل فرد من إنماء  
شخصيته ، والكشف عن مواهبه ، ولذلك يعارضون في مجتمع  
يمكن فيه عدم تساوي الثروات والأحوال المالية من وجود  
طبقة جديدة من الأرستقراطية الثرية ، وأنصار الحرية الذين  
يضعون الحرية فوق كل اعتبار ولا يعدلون بها شيئاً آخر ، وجدوا  
أمامهم مشكلة تدخل الدولة للحد من حرية أصحاب المشروعات  
الكبيرة أو قبول إساءة استعمال هذه الحرية ، وأنصار المذهب  
الفردى من ناحيتهم أصروا على تمييز إطلاق حرية الأشخاص  
في ميادين المشروعات واثقين من أن القوانين الاقتصادية الصالحة  
تجعل هذا التدخل من جانب الدولة أمراً لا لزوم له .

ومهما يكن من الأمر فإن خير وسيلة لفهم الديمقراطية هي معرفة مدى احترامها العميق للشخصية الإنسانية وتقديرها لها ، وهو تقدير يتناول كل فرد من أفراد المجتمع في غير تحيز وبدون نظر إلى الأصل والنشأة والثروة والمركز الاجتماعي ، وقد عبرت عن ذلك وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي بهذه الكلمات « لقد خلق الناس جميعهم متساوين ، وحباهم خالقهم بطائفة من الحقوق لا يمكن إنكارها عليهم ، ومن بين هذه الحقوق : الحياة والحرية والبحث عن السعادة » . والديمقراطية تضمن لكل إنسان حق إظهار ملكاته سواء كانت ملكات ممتازة سامية ، أو ملكات عادية دارجة .

وتعنى الديمقراطية عناية خاصة بمسألة المساواة وذلك لأن العصور السالفة التي سادت فيها الامتيازات كانت تحرم الإنسان من حق المساواة ، وأى نوع من أنواع التمييز بغير مسوغ معقول يعد خروجاً على الديمقراطية ، وكل إنسان يعد غاية في نفسه وليس وسيلة لغايات أخرى ، ولكل إنسان الحق في التعبير عن نفسه ، ولكن ليس من حقه استغلال غيره واعتراض طريقه .

ومبدأ تكافؤ الفرص ليس معناه أن الناس جميعهم سيسيرون



صفاً واحداً في طريق التقدم ، فإن المستويات التي يصل إليها الناس متوقفة على كفايتهم الشخصية ، وميزة تكافؤ الفرص أنه لا يقصر حق تحقيق الذات على الطبقة الميسورة أو على أصحاب السيطرة والنفوذ وإنما يهيء فرصة للجميع بغير استثناء .

وفكرة المساواة من العمدة التي تقوم عليها الديمقراطية ، ولكنها كثيراً ما تسبب البلبلة في تفكير الديمقراطيين وغيرهم من الناس ، وكثيراً ما تعرض الديمقراطية نفسها للإنكار الشديد والهجوم العنيف ، وذلك أنه من الواضح الذي لا سبيل إلى نكرانه ، أن الناس من بعض الوجوه غير متساوين على الإطلاق ، فبعض الناس أذكيا لامعون وأقوياء العقول إلى درجة عالية ، وبعض الناس أغبياء متخلفون ضعاف الإدراك متهاقون التفكير ، وبعض الناس خيرون صالحون وبعضهم أشرار مجرمون ، وبعض الناس أقوياء العزم ممتازو الشخصية ، وبعضهم مسلوبو الإرادة متخلفون ، وبعض الناس أكفاء قديرون ، وبعضهم لا يرجي منهم نفع ولا يصلحون لشيء ، وهذا التناقض الكبير والتفاوت العظيم واضح لا خفاء به ولا يشك في وجوده إنسان ، وواضح كذلك أن هناك درجات في التفاوت والاختلاف ، فمن الناس العبقريون الذي يصلون إلى مستويات فكرية لا تكاد تصدق

وهناك كذلك العجزة المتأخرون الذين يصل بهم الغباء إلى حد  
يثير العجب ويشكك الإنسان في إنسانيتهم . وموجز القول أن  
هناك الأعلياء والسفلة والأشراف والأدنياء وما إلى ذلك من  
الاختلاف في الصفات والمواهب ، ولا يمكن أن يقال إن هناك  
صفة واحدة يشترك فيها الناس بنصيب متساو .

وهذه الحجة الواضحة يلجأ إليها خصوم النظام الديمقراطي ،  
والذين يرون أن الديمقراطية ضد طبائع الأشياء ويعدوننا لونا  
من السخف ، وعة من علل المجتمعات الحديثة ؛ ومن هؤلاء  
الفيلسوف الألماني المعروف فردريك نيتشه وأشياعه ، فقد كان  
نيتشه يوجه طعناته إلى الديمقراطية لأنها تنادى بطلب المساواة ،  
وقد وضع نيتشه نصب عينيه الفروق التي أشرت إليها ، ومن  
الذين هاجموا الديمقراطية لقولها بالمساواة الزعيم الإيطالي السابق  
موسوليني في الرسالة التي كتبها دفاعاً عن المذهب الفاشي وشرحاً  
للفلسفة الفاشية ، وهو من أجل ذلك يستنكر فكرة التصويت  
العام التي تحترمها الديمقراطية وتأخذ بها ، والواقع أن  
الديمقراطية لو كانت تقصد بالمساواة ما ظنه نيتشه أو ما ذهب  
إليه موسوليني لكانت جديرة بأن يشك في أصولها ، ولكانت  
شيئاً ظاهر السخف والبطلان .

فما معنى المساواة التي يرمى إليها النظام الديمقراطي وتراه الديمقراطية أساساً من أسسها ؟ الواقع أن لكل إنسان قيمتين : قيمته باعتباره غاية في نفسه يحمل بين جنبيه روحاً من عند الله وشعوراً بإنسانيته وله عالمه ودينه وآماله وآلامه ، وقيمة أخرى من حيث هو وسيلة من الوسائل لأداء خدمات للمجتمع الإنساني ، فقد أكون محامياً أو طبيباً مداوياً أو مهندساً أو عالماً أو كاتباً أو أديباً أو صحفياً ، وأنا بهذه المثابة وسيلة لأداء غاية في القانون أو الطب أو الهندسة أو العلم أو الفن أو الكتابة الأدبية أو الأخبار الصحفية ، وقيمتي من هذه الناحية تقاس بمدى كفايتي باعتباري وسيلة لتحقيق الغاية التي يرومها المجتمع ، فقد يكون الإنسان محامياً بارعاً أو طبيباً نظامياً أو مهندساً نابغاً ، ويستتبع ذلك أن يكون وسيلة جيدة لتحقيق غاية ، وهي إجادة الدفاع عن موكله أو التوفيق في تطبيب مريض أو إتقان المشروع الذي يعهد إليه في الإشراف على تنفيذه ، وقد يكون الإنسان طبيباً مهملاً ، أو محامياً مقصراً ، أو مهندساً متخلفاً ، فلا يكون بذلك وسيلة صالحة لتحقيق الغاية المطلوبة والعمل المنتظر ، ولا نزاع في أن المحامي القدير والطبيب البارع والمهندس النابغ أرفع قدراً من المحامي العاجز ، والطبيب

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

المهمل ، والمهندس المتخلف ، ومن هنا تختلف الأقدار ،  
وتتفاوت القيم ؛ فالطبيب أو المهندس أو المحامي من حيث هو  
إنسان له قيمة لا تقدر بمال ولا توزن بمقياس ، لأنها ترتفع فوق  
الموازن والمعايير ، ولكن قيمته كوسيلة لغاية من الغايات التي  
يرومها المجتمع قابلة للوزن والتقدير والمفاضلة ، والقائلون  
بالمساواة ينظرون إلى الإنسان من حيث قيمته كغاية من  
الغايات في ذاته ، والبشر جميعهم متساوون من هذه الناحية ،  
أما قيمته باعتباره وسيلة من الوسائل فهي موضع المفاضلة  
ومجال الموازنة بين الأقدار ، وفيها الراجح والمرجوح ، والمجد  
والمقصر ، والصالح والطالح .

والمجتمع الديمقراطي يتعهد بحماية حرية كل فرد من أفرادهِ ،  
ويحفظ له حقه في حرية الاختيار والعمل ، والناس في النظام  
الديمقراطي سواء أمام القانون ، ولكل منهم صوت متساو في  
السياسة العامة للدولة عن طريق الانتخابات .

والمجتمع الديمقراطي عليه تبعات أخرى كثيرة ، منها  
العمل على إتاحة الفرص وإيجاد الميادين لإنماء الشخصية ،  
وإظهار الكفايات المتنوعة ، وتشجيع البحوث العلمية ،  
وتوسيع نطاق التعليم ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ،  
والعمل الدائم على رفع مستوى المعيشة ، والحكومة الديمقراطية

هى خادمة الشعب ، وحارس حرياتة ، ومرشده فى سبيل التقدم ، ولكى تستجيب لمطالب الإصلاح الدائم والتجديد المستمر عليها أن تتعرف على حاجات الشعب المتغيرة ، وتفيد من التجارب ، ولاغنى عن استدراك العيوب ، وتصحيح الأخطاء ، وقد تختلف الوسائل التى تتخذها الحكومات الديمقراطية ولكنها تتفق فى أنها جميعاً ترمى إلى جعل الدولة سريعة الاستجابة لمطالب الشعب ، قوية الشعور بحاجاته ؛ وتؤمن الديمقراطية بأن برق الحقيقة يلبع ويسطع من تلاقى وجهات النظر المختلفة ، وتقليب الأمور على جوانبها وإطلاق حرية الصحافة والكلام والاجتماع . واضطهاد الأقليات أو الحيلولة بينها وبين إبداء رأيها لا يتفق مع أصول الديمقراطية ، ومن أقوال أحد الديمقراطيين البارزين « خير وسيلة لاختبار الحق هى قدرته على نيل القبول فى سوق الأفكار ، وأضمن الوسائل لحصول الديمقراطية على رأى العام المستنير هو العناية بالتعليم وتعميمه ورفع مستواه وتمكين كل الطبقات من الأخذ بقسط وافر منه ، والعناية بكل فرع من فروع المعرفة الإنسانية . والاشتراكية كما سيرى القارئ صنوف وألوان وفى بعض ألوانها خروج على المبادئ الديمقراطية الأصلية ، وأقربها تمشياً مع الديمقراطية الحققة هى الاشتراكية التعاونية الديمقراطية .

## النظام الرأسمالى

يمكن أن نقضى آثار ظهور النظام الرأسمالى فى أول أمره باعتباره مذهبا من مذاهب الحياة الاقتصادية إلى القرن الثالث عشر ، وقد نشأت فكرة القيام بالمشروعات الحرة بقيام طبقة التجار ورجال المال بحركة لتجاوز الحدود التى وضعها النظام الإقطاعى ؛ وبظهور التفكير الحر فى القرن السادس عشر اتخذت الرأسمالية مبدأ الحرية الاقتصادية وجعلته شعاراً لها ، ولكن انتصار الفردية فى ميدان الأعمال التجارية لم يتحقق فى يسر وسهولة ، وحقيقة أنه من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كانت التجارة هى القالب الاقتصادى للدول القومية الجديدة ولكن الرأسمالية مع ذلك لم تصبح سائدة إلا بمجىء الثورة الصناعية ، ومن عادة الانتقال من إحدى صور المجتمع إلى صورة أخرى أن يقع فى جو من الريب والشكوك والتردد والحيرة ، وهكذا كانت الحال فى عصر الانتقال من سلطة الكنيسة إلى سلطة الدولة . وقد أصبحت الدولة هى الموكلة بصيانة الأمن وصاحبة الاشراف على المشروعات التجارية ، وقبلت طبقة التجار

هذا الموقف مؤقتا وكان من أسباب ذلك اتفاقها مع الاشراف أصحاب الأرض ، وكانت هاتان الطبقتان تعتمدان على قوة الدولة في حماية التجارة عبر البحار ، وكان التجار في كل مكان يعتمدون على حكوماتهم في الحصول على الامتيازات التجارية في الأسواق الخارجية ، والحصول على المواد الخام من شتى أنحاء العالم ، وكانت أوربا جميعها على أبواب عهد الامبيرالية .

واتجه الاهتمام بالتجارة في أول الأمر إلى انشاء الدولة القوية النزاعة إلى التوسع والاكتفاء الذاتي ، ولما كان الاهتمام بالتجارة قائماً على الاعتقاد بأن حيازة المعادن الثمينة هي أساس الثروة القومية لذلك عني بالميزان التجاري ، واتخذت كل الوسائل الممكنة لجعله في مصلحة الدولة ، وفرضت التعريفات على الواردات ، ومنحت الإعانات لزيادة الإنتاج والصادرات ، وشجعت الحكومة الصناعات الجديدة ، ونظمت الاحتكارات ، وسنت قوانين حماية التجارة ، وحاولت أن تحمل عدداً كبيراً من السكان على مباشرة العمل لتوفير القوة العاملة ، وامتد تنظيم الأعمال التجارية إلى كل ميدان من ميادينها ، وتناول تحديد الأجور ، ومستوى الأسعار ، وكانت هذه النزعة التجارية المسيطرة لا تتورع في سياستها الاستعمارية عن الاستغلال الصريح بطريق

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

السيطرة على التجارة ، والتحكم في موارد المواد الخام ومحاولة الشراء بأرخص الأثمان ، والبيع بالثمن الغالى فى كل سوق من الأسواق ، أى إن النزعة التجارية كانت ترمى إلى جعل الدولة قوية عن طريق الثروة ، ولكن فى خلال هذه العملية كانت النزعة التجارية تجعل مصالح طبقة التجار فى المرتبة الأولى ، وحينما كانت الأرباح التجارية مجزية سار كل شىء على ما يرام ولم يكن هناك ما يبعث على التذمر ، ولكن نظام التجارة أخذ فى الاضمحلال وعجز عن مواجهة تعقد المشروعات التجارية ونموها المتزايد ، وأصبحت طبقة التجار من القوة بحيث تستطيع أن تملى على الدولة شروطاً أكثر ملاءمة لأحوالها .

وكانت نظرية الفردية الاقتصادية قد أطلت من خلال الاتجاه إلى التفكير الحر وتلقت دافعاً قوياً فى فلسفة الفيلسوف الإنجليزى جون لوك ( ١٦٣٢ / ١٧٠٤ ) الذى ذهب إلى أن حق الملكية حق طبيعى غير قابل للانتزاع ، والمجتمع فى رأيه قائم على التعاقد بين أفرادها ، وقد أعطيت القوة للحاكم للمحافظة على حياة الناس وحريتهم ومحاولتهم القيام بالمشروعات ، واستخلاص من ذلك أن دور الحكومة فى الميدان الاقتصادى محدود إلى أقصى حد ، وأن المجتمع يخدم أجل خدمة حينما يسمح للأفراد بحرية



## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

العمل بلا قيد ولا شرط ، وقد أكد آدم سميث في كتابه عن ثروة الأمم أن في الطبيعة انسجاماً بين القوانين الاقتصادية . وهذه القوانين تعمل بحيث يعود الخير على الجميع حينما يجاهد الأفراد للحصول على الكسب الشخصي ، وأصحاب المشروعات حينما يأملون في الأرباح غير المحدودة سيدلون أقصى ما عندهم من الجهد لخلق أضخم ما يمكن من الثروة ، ويتقضى هذا بضرورة الحال إنتاج أحسن السلع للجميع ، وسيسترشد المتنافسون في جهادهم بتقلب الأسعار في السوق الحرة إذ يشتد الطلب فيها على ما يحتاج إليه المستهلكون .

وتصور الدولة في هذه الحالة يختلف عن تصور وظيفتها في رأى أنصار النزعة التجارية ، فالفرديون يرون أن تدخل الدولة يقلل من إنتاج الثروة ، وأنصار النزعة التجارية يرون أن الاستعانة بالدولة يجدى على التجارة ، وواجب الدولة في رأى الفرديين هو العمل على خلق الظروف التي تؤدي إلى الحرية الفردية ، أى الظروف التي تعين على حفظ النظام وحماية حقوق الملكية ، واحترام العقود والاتفاقيات ، ودفع الغزو الخارجى ؛ وعلى الحكومة أن توجه عنايتها إلى التربية والتعليم ومباشرة الأعمال العامة ، وموجز القول أن على الحكومة أن تقف

موقف الحكم دون أن تشترك في لعبة إنتاج الثروة .  
و حينما حدثت الثورة الصناعية اشتد ساعد الرأسمالية ، فإن  
تزايد قوة الآلة جعل الإنتاج بالجملة ممكناً ، وأصبحت سوق  
المواد الخام عالمية ، وكذلك سوق توزيع السلع ، وتكاثر  
الأرباح التجارية أوجد رموس أموال جديدة مما دعا إلى التوسع  
التجارى وامتداد حركة التوزيع ، وأخذت المنشآت الصناعية  
الكبيرة والمتاجر الضخمة تحل محل المصانع الصغيرة ، وعجز  
الصانع المستقل عن منافسة المصانع الكبيرة ، وأصبح يعتمد على  
ما يتقاضاه من أجر ، واشتدت المنافسة بين الدول على الأسواق  
الخارجية لتوزيع السلع وجلب المواد الخام ، وأدى ذلك إلى  
وقوع الصراع الاستعماري ، واضطرت الدول الصناعية إلى  
خوض غماره .

وأصبحت السمة البارزة للرأسمالية أنها النظام الاقتصادي  
الذي يؤثر إطلاق حرية أصحاب المشروعات في الجرى وراء  
الأرباح في ميادين المنافسة ، أى إنه يشجع السعى التقليدى  
للحصول على الثروة أخذاً بوجهة نظر النظرية الفردية التي  
أصبحت متبلورة في طائفة من النظم والقوانين ، أظهرها حق  
الملكية الخاصة وحرية القيام بالمشروعات واعتبار الحصول على

الربح دافعاً إلى الإنتاج وأن قوة المنافسة تتولى بنفسها تنظيم نفسها وتنسيق خططها .

وحق الملكية الشخصية يقرره القانون في كل صورة من صور المجتمع ، ولكن الملكية الخاصة نوعان ملكية أشياء لازمة للمستهلكين إشباعا لحاجاتهم مثل اقتناء منزل للسكن أو سيارة أو آلة لغسل الملابس أو ثلاجة لحفظ الأطعمة ، و ملكية أشياء مثل الآلات والمصانع والمواد الخام والأرض وما إلى ذلك من الأشياء التي تنتج أو تساعد على إنتاج ما يلزم المستهلكين ، وهذا النوع الثاني من الامتلاك هو حجر الزاوية في النظام الرأسمالي ، وواضح أن امتلاك مثل هذه الآلات يتضمن شرعية استعمالها والاستفادة منها أو التوقف عن استعمالها وحق نقلها للغير أو توريثها ، أما النظام الاشتراكي فإنه يقر امتلاك السلع الاستهلاكية ، أما وسائل الإنتاج فإنها يجب أن تكون في حيازة المجتمع .

وفي النظام الرأسمالي تكون وسائل الإنتاج ملكا لفرد من الأفراد أو ملكا لجماعة من الناس ، وهم أحرار في الاتقاع بها واستغلالها على الوجه الذي يريدونه ، وهم في هذه المحاولة معرضون للربح والخسارة ، ولهم الحرية التامة في الإكثار من الإنتاج

أو التقليل منه ، وتحديد السعر الذى يرونه مناسباً لسلعهم ،  
وإستخدام الأشخاص الذين يقع عليهم اختيارهم للإستعانة بهم  
فى عملية الإنتاج ، ولهم حرية اختيار الشروط والالتزامات المالية  
التي يرونها كفيلة بإنجاز المشروعات على خير الوجوه ، وتمتاز  
العلاقات التجارية بين البائع والمشتري والمستخدم والأجير  
بحرية التعاقد .

والدافع العتيد إلى المشروعات فى النظام الرأسمالى هو دافع  
طلب الكسب ، وتعتمد الرأسمالية على رغبة الإنسان الأصيلة فى  
حب التملك وتعددها أقوى الحوافز على الإنتاج ، والمنظور أن  
صاحب المشروع سيعد للأمر عدته ليلبغ أقصى ما يمكن بلوغه  
من الإلتقان لأن الربح غير محدود ، وسيظل مثابراً على متابعة  
الإلتقان ، وتحسين الإنتاج ، وتخفيض نفقاته ، واقتحام أسواق  
جديدة للتوزيع ، وكلما وفق فى ذلك أثيب بمؤفور الربح ، وهو  
لا يمتضى فى الإنتاج إلا إذا كان قوى الأمل فى الحصول على الربح ،  
وهو يبادر إلى ترك المشروعات التي تنذر بالخسارة وتهدد  
بالإخفاق ، وحافز الكسب هو أقوى ضمان لنجاح المشروعات .  
وتعتمد الرأسمالية على المنافسة فى تنظيم الأسعار وتحديد  
الأرباح ، فوجود المتنافسين فى السوق يعين على إستقرار الأسعار

والمنافسة بين المنتجين في أى ميدان من ميادين الأعمال التجارية والمشروعات من عوامل تخفيض الأسعار في السوق ، على حين أن المنافسة بين المستهلكين في شراء السلع تساعد على رفع الأسعار ، وتعود بالربح الجزيل على المنتجين ، وكذلك المنافسة بين العمال للحصول على الأعمال تهبط بالاجور ، في حين أن طلب أصحاب الأعمال للعمال يرفع أجورهم .

و أصحاب رموس الأموال عرضة لأن يتحملوا تبعه إخفاق المشروعات وما يجره ذلك من الخسائر ، ولذلك يحرصون على الأرباح التي تأتيهم من النهوض بالمشروعات ، والعمل يدخل في قائمة النفقات مثل الآلة والمواد الخام ، والعمال يتقاضون أجورا ثابتة ولا شأن لهم بتقلبات خطوط أصحاب الأعمال ، وصاحب العمل هو الذى يحدد قيم الأجور ولو أن ذلك يتوقف على كثرة وجود الأعمال أو ندرتها ، وعلى مدى قدرة الأجراء على المساومة ، ولما كان العمل نفسه عنصراً من عناصر تكاليف السلعة فإن صاحب العمل يميل من أجل ذلك إلى تخفيض السعر حتى أدنى حد ، والصانع من ناحيته يحاول على الدوام رفع مستوى معيشته ، ومن ثم كان ولاؤه لاتحاد العمال أكثر من ولائه لصاحب العمل ، وواضح أن العامل في الوقت نفسه يعتمد

على عمله فى تحصيل رزقه ، وهو لذلك يعنى بنجاح المشروع  
ولما كان الحصول على الأرباح متوقفا على استعمال الأساليب  
التجارية الناجحة لذلك يميل أصحاب الأعمال فى النظام  
الرأسمالى إلى زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وتسمى هذه  
السياسة « الترشيد » ، وهى تقوم على تطبيق وسائل الإدارة  
العلمية على الصناعة

ومن الخطأ أن نعد الرأسمالية مذهباً قائماً على التخطيط  
المصمم ، وهى فى الواقع تعتمد على قدرة القوانين الطبيعية على  
تحويل الرغبات الاقتصادية غير المصممة لمصلحة المجتمع ،  
والمشروعات الرأسمالية قوامها محاولات أصحاب رءوس الأموال  
الطليقة من كل قيد فى ميدان المنافسة للحصول على المكاسب الخاصة .  
وقد سيطر الاقتصاد الإقطاعى على أوروبا من القرن التاسع إلى  
القرن الخامس عشر ، وسيطرت النزعة التجارية من القرن  
الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر . ومن ذلك الحين لا تزال  
الرأسمالية النظام السائد فى أغلب بقاع الأرض .

وليس معنى ذلك أن عناصر الرأسمالية لم تكن موجودة قبل  
ذلك العهد ، وإنما اكتسبت الرأسمالية معناها الحديث بعد تجمع  
رأس المال الموظف واستعمال الآلة وإنتاج الجملة . وقد بدأ وضع

أسس الصناعة في منتصف القرن الثامن عشر ، وكثر الإقبال بعد ذلك على إنشاء المصانع ، وتحسين الآلات ، والإنتاج الضخم ، وسهّلت المواصلات ، وأنشئت أسواق جديدة في كل ناحية من نواحي الكرة الأرضية ، وامتاز هذا العصر بكثرة الاختراعات وغلبة الميل إلى التوسع ، ولعل أصدق ممثل لطبيعة هذا العصر هو صاحب المشروعات الجريء الواثق بنفسه الواسع الحيلة المادى النزعة والذي يبصر من بعيد مواطن الربح الوافر ، ويجيد الخروج من الأزمات ، ويفيد من كل صفقة ويستغل كل شيء .

ويعزو بعض المفكرين الاقتصاديين أسباب الحرب الكبرى الأولى إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، ومهما تكن قيمة هذا الرأى فإن هذه الحرب كان لها تأثير فى توجيه النظام الرأسمالى وجهات جديدة ، فقد سرت المستحدثات الصناعية الإنتاج الضخم وسهلت طرائق التوزيع ، ولكن امتداد زحف المشروعات الاقتصادية بدأ يسير فى بطء شديد بعد التقدم فى خطوات سريعة متلاحقة ، وهدأت حدة المنافسة فى السوق الحرة نتيجة لتكون الاتحادات التجارية وقيام الشركات الاحتكارية بين كبار المنتجين ، واضطرت الحكومة فى الدول الرأسمالية إلى سن قوانين تمس حرية التجارة ، وكان من أسباب ذلك توالى نوبات ارتفاع

الأسعار وأوقات هبوطها ، واستلزم الموقف كذلك عمل تشريع مفصل يجعل المضى في المشروعات مناسبة للاعتبارات الاجتماعية وشرعت البلديات تعنى بتولى الاشراف على المرافق العامة ، وأخذت الدولة تميل إلى القيام بالدور الذى سبق لها القيام به فى بدء العهد الرأسمالى ، ولكنها فى هذه المرة لم تكن تصدر عن إرادة الحاكم الطاغية المستبد وإنما عن إرادة الشعب وحرصا على مصلحته .


ومن الواضح أن النظام الاقتصادى السائد فى أى عصر من العصور مهما تكن صورته وأهدافه فإنه يؤثر فى مستوى معيشة الناس وأحوالهم الصحية وعاداتهم فى الملبس والمأكل والتسلية ونظرتهم السياسية ومستواهم الاجتماعى ، وسلوك الإنسان مرتبط إلى حد كبير بقيمة دخله ، وعلاقة الناس بعضهم ببعض تتأثر إلى حد كبير بقيمة دخل كل واحد منهم . وقد كان للنظام الرأسمالى تأثير كبير فى الحضارة الغربية الراهنة والأحوال العالمية بوجه عام ، وكثير من أوجه تلك الحضارة تعد نتيجة من نتائجها وأثرها من آثاره ، ومهما قيل عن قرب انهياره وعدم قدرته على مواجهة مشكلات الحياة الحديثة فإنه لا يمكن إنكار



أهمية الدور الخطير الذى لعبه ، وأشد نقاده قسوة لا ينكرون  
أنه العصر الذى زاد فيه الإنتاج زيادة عظيمة ، وبلغ الثراء  
حدا غير مسبوق ، وارتفع مستوى المعيشة تبعا لتكاثر الثروة ،  
فغير غريب أن يطبع هذا النظام العصر الحديث بطابعه ويترك  
على النظم الاجتماعية حينما وجد ميسمه



## الاشتراكية الخيالية

من محتويات النظريات الاشتراكية الحديثة  يستمد أصوله من مؤلفات المصلحين الخياليين المتقدمين ، ويمكن تعريف هذا الضرب من ضروب التفكير المثالي بأنه محاولة للهرب من مجتمع ناقص إلى صورة خيالية لمجتمع تتحقق فيه القيم الإنسانية . وقد قدم لنا أفلاطون في جمهوريته المشهورة مثالا كلاسيكيا لهذا النوع من أنواع التفكير تصور فيه مجتمعا منظما على أسس من المبادئ العادلة ، وقد يكون في التحدث عن جمهورية أفلاطون والأهداف التي قصد إليها خروج عن الموضوع الذي نحن بصدده ، ولذلك سأقصر الحديث على بعض التصورات الخيالية لجماعات حاولت إصلاح مساوىء المجتمع الصناعى الحديث والموضوع الذي يتناوله تصور الجماعات المثالية هو وصف العيوب اللاصقة بالنظم السائدة .

وقد ألف السير توماس مور كتابه المعروف باسم «طوبى» في إبان فترة الانتقال بانجلترا من عهد الاعتماد على زراعة الأرض في العصر الوسيط إلى عهد الاقتصاد التجارى ، وكانت تجارة

الصوف التي تدر الأرباح الكثيرة قد حولت مساحات كبيرة من الأراضى المزروعة إلى حقول للرعى ، وقد أدى ذلك إلى إفلاس كثيرين من المزارعين ، ولم تكن هناك صناعات كافية لاستيعاب المتعطلين ، واكتسحت أنجلترا موجة من الإجرام ، وبدلاً من أن تتخذ الحكومة إجراءات لتخفيف الضائقة وتفريج الأزيمة لجأت إلى وسائل الشدة فمالت السجون بالمجرمين وأنزلت بهم العقوبات الصارمة .

وهذه هى الحالة المحزنة التي انبرى السير توماس مور لعقد الموازنة بينها وبين الصورة التي تمثلها للمجتمع ، وفي الوقت الذي كانت فيه الأمم الغربية تستقبل العهد الصناعى كان الذى يلهم السير توماس مور هو التطلع إلى الجماعات الصغيرة المتعاونة فى العصر الوسيط التي تجعل مصلحة كل فرد متفقة مع مصلحة الجماعة ، وغرض المجتمع كما تصوره هو تهيئة الظروف المناسبة لتقدم الإنسان الأخلاقى والعقلى ، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من جعل مطالب الحياة المادية ميسورة لكل إنسان ، وإزالة الفقر المدقع والثراء المفرط ، وتحويل نشاط الناس إلى ناحية التعاون بدلاً من اتجاهها إلى الصراع والتناحر وأدرك توماس مور أن الرغبة فى الحياة هى أصل الشر

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

ومصدر الشقاء ، ولما كان الحرص على اجتناء الربح متوقفاً على الامتلاك الخاص لذلك يسود في مجتمع مور المثالي الامتلاك العام للأرض وموارد الإنتاج وكل طبقة من العمال تزود بما يمكنها من القيام بوظيفتها المناسبة ، وكل فرد يثاب مثوبة عادلة لقاء نصيبه في الإنتاج ، وعدم وجود الثروة أو الأملاك يمنع وقوع الصراع بين الأفراد ، ولا يسمح لإنسان بالتعطل إلا إذا كان قد بلغ سن التقاعد ، وفي هذه الحالة يسمح له بحرية الاستمتاع بما يريد من الملهى الثقافية ، ولما كانت الحالة الاقتصادية في هذا المجتمع خالية من تبذير التنافس فإن يوم العمل ست ساعات ، والمرضى يعالجون مجاناً ، والتعليم الزامى لجميع أفراد المجتمع ، والحكومة بسيطة في تكوينها سريعة في اجراءاتها ، يختار رجالها اختياراً ديمقراطياً ويكون نفوذهم محدوداً ويوضع الدخل العام تحت رقابة شديدة ، وسبق مور عصره بمراحل حينما اقترح جعل التسامح الدينى سائداً في مجتمعه ، وساوى بين الرجال والنساء ، واقترح وسائل جديدة لمنع الجرائم واصلاح المجرمين وتحسين السجون .

وذهب جيمس هارنجتون في كتابه « جمهورية أوشيانا » الذي ظهر سنة ١٦٥٦ إلى أن امتلاك الأرض هو السبب الرئيسي

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

للصراع الاجتماعي . وقد استطاع أن يدرك طبيعة الثورة الاقتصادية التي كانت تعمل حينذاك على تغيير العلاقات السياسية والاجتماعية بين الناس ، والفكرة التي يرددها من الحين إلى الحين في كتابه هي أن الملكية الخاصة ولا سيما ملكية الأرض هي التي تفرض طبيعة النظام السياسي ، وقد لحظ أنه إذا قسمت الممتلكات تقسيماً عاماً بين الناس فإن عاطفة الدفاع عنها تتخذ شكل الحكومة الجمهورية ، ولكي يجنب جمهوريته الاستبداد والظلم رأى هارنجتون أن يلجأ إلى طرائق خاصة منها إنشاء دستور وتكوين مجلسين للتشريع ، وعمل انتخابات ، واستعمال الاقتراع السري ، وفصل السلطات ، وكانت معظم هذه المقترحات طريفة حينذاك ، وشم أصبحت من مميزات الحكم الديمقراطي المألوفة . وقد قدم كتابه لكر ومويل ولكن هذا التقديم لم يسفر عن شيء يذكر .

وبقدوم الثورة الصناعية اتخذت تلك الصور الخيالية للجمع المثالي صورة النظام الاشتراكي ، فإن الأخذ بفكرة «دعه يعمل» في النظام الرأسمالي مكنت أصحاب المشروعات من جمع الأرباح الضخمة ، ولكنها أفقرت العمال ، وكانت من أقوى أسباب البؤس والفقر والحرمان ، وكانت نظرية المذهب الفردي ترمي

إلى منع تدخل الدولة في عمل القوانين الاقتصادية الطبيعية ، وقد ساعد انتصار المذهب البروتستانتي على تقوية النزعة الفردية في الغرب ، و فطن التصور الخيالي للمجتمع لما في طبيعة المجتمع الصناعي من دواعي إثارة الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، وقد وجه هؤلاء المصلحون الجدد هجومهم على الأسس التي قام عليها هذا المجتمع الصناعي ، وأشاروا إلى انتشار الفقر والجهل والجريمة والمرض بين أفراد طبقة العمال ، وأنسكروا على تلك القوانين الاقتصادية الطبيعية قدرتها على تحسين الأحوال ، ووجدوا أن الامتلاك الخاص هو سبب الظلم الاجتماعي ومصدر البلاء ، وشعروا بأن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو جعل وسائل حياة الجماعة جميعها في يد الجماعة برمتها ، وكان هناك بعض الاختلافات بين المصلحين الخياليين في تحديد مدى سيطرة الدولة في جمهورياتهم المثالية ، ولسكنهم جميعاً كانوا متفقين في نبذ الحياة الشخصية وتحريرها ، وقد قبلوا حقيقة التصنيع الحديث ، ولسكنهم أرادوا أن يكون هذا التصنيع وسيلة للخير العام والرخاء الشامل ، ووضعوا ثقتهم في أساليب التعاون ، واعتمدوا عليها في مقاومة المنافسة والتسابق في الاستغلال وطلب الأرباح ، وهم بذلك قلبوا النظرية القائلة إنه يمكن الوصول إلى التوازن

الاجتماعى عن طريق الحرية الفردية . وعند المصلحين المثاليين  
أن النظام الاقتصادى ليس سوى وسيلة لسعادة الإنسان .  
وتوفير أكبر قسط ممكن من الرخاء المادى لجميع أفراد المجتمع  
أول شرط من شروط الحياة الصالحة ، وكان هدفهم من وراء  
الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى هو توفير  
أسباب الحياة الصالحة لاجمع الثروة واقتناء العقار .

ورأى سانت سيمون فى كتابه « المسيحية الجديدة » عودة  
المجتمع إلى مبدأ الإخاء الإنسانى ، وقد وضع زمام القيادة لمجتمعه  
فى يد العلماء ورأى أن تكون الدوافع الروحية هى الدوافع التى  
تسوده ، وأن يكون الإنتاج اشتراكياً وللصالح العام ، وعلى كل  
إنسان أن ينتج حسب قدرته واستعداده وأن يثاب على قدر  
مزيته الفردية ، وإلغاء التوريث لأنه إنكار لمبدأ المكافأة ،  
فى مقابل العمل .

وقد تأثر سانت سيمون تأثراً عميقاً بقدرة الصناعة الجديدة  
على الإنتاج ، ولم يكن برنامجه أكثر من محاولة لتسخير العوامل  
الاقتصادية لتحسين أحوال الإنسان ، وهو لم يعمد إلى استشارة  
المحرومين وإنما عمل على اقناع الطبقات المختلفة بطريق العقل  
ومخاطبة ضمائرهم وتحريك نخوتها .

وذهب شارل فورييه إلى أن البشر بطبيعتهم طيبون إذا سمح لهم باتباع رغباتهم الطبيعية ولكن النظم الفاسدة التي فرضت عليهم أضرتهم ولبست عليهم أمورهم ، وهو يرفض المشروعات القائمة على التنافس ، ويدعو إلى التعاون بين العمال ، ويشير باستعمال الأساليب العلمية في زراعة الأرض واستغلال الموارد الطبيعية ، ويرى تقسيم المجتمع إلى جماعات تعاونية ، كل جماعة تكون من العمال والفنيين ، ويرى إلغاء الأعمال غير المنتجة القائمة على الفضول واعتماد الفرص للكسب مثل عمل سماسرة الأوراق المالية والوسطاء وأن يراعى في تربية الأطفال تشجيع استعداداتهم الأصلية ، وقد أثر تفكير فورييه في طائفة من الكتاب الأمريكيين مثل هو ثورن وإمرسن وثورو ولويل ، وأسس بعضهم مستعمرات على أساس تعاليمه .

وقد اشتهر في إنجلترا روبرت أوين في أوائل القرن التاسع عشر وعرف بنزعته الإنسانية إلى الإصلاح واشتراكيته الخيالية ، ومعظم الرواد في الحركات الاجتماعية الكبيرة الشاملة لا يكونون من حيث قوة التفكير وسعة الإحاطة في مرتبة أضراهم الذين يجيئون في آثارهم ، فقبل لوثر ظهر مصلحون دينيون كثيرون وقبل هومر نبيغ شعراء عديدون ، وتقدم جيمس وات مخترعون



للبخار ، وكان لهؤلاء الرواد طرافة الابتكار وأصالة التصور ،  
ولكن لم يكن من نصيبهم التوفيق في التنفيذ وتحقيق الغاية ،  
وروبرت أوين من طراز هؤلاء الرواد ، فليس هونداً لماركس  
في سعة العلم وقوة التفكير ، وليس هو مفكراً منطقياً صارم  
التفكير ناصح الحجة مثل بعض معاصريه الذين بنوا على الأساس  
الذي وضعه آدم سميث ، ولم يضمن أفكاره مذهباً فلسفياً ،  
ولم يحطها بسياج من المنطق الآسر المتناسك ، وربما كان نبل  
أخلاقه ونزاهة قصده وبراعة نفسه أكثر من دقة تفكيره ،  
وتعمقه في البحوث والنظريات ؛ وربما كان هذا الرجل قديساً  
أكثر منه حكماً ، وقليل من الناس الذين يقرأ الإنسان سيرة  
حياتهم ويلم بأعمالهم ومواقفهم يثيرون في نفسه من الحب والعطف  
والإعجاب ماثيره حياة هذا الرجل النبيل العظيم الخلق الكبير  
القلب . .

وقد كان في طبيعة من أدركوا طبيعة المشكلات التي أثارها  
قوة الآلة المنتجة ، وأيقن ان استمرار عمل الآلات سيؤدي إلى  
كثرة العمال المتعطلين ، ويجر أزمات البطالة ، وأنه يجب التفكير  
في تدبير عمل هؤلاء العمال واستدراك الأمر قبل استفحاله ، وأن  
الآلات يجب أن تسخر لخدمة الإنسان لا لإرهاقه واستعباده

وتركه يتضور جوعاً ، ويفنى حسرة وهزالاً .  
وقد حجت حقيقة المشكلة حيناً من الدهر مسألتان ، وهما  
نمو التجارة الخارجية ، ثم نشوء عهد الأمير يا لزم ، وهو العهد  
الذي مكن للتجاره عن طريق التوسع الاستعماري . وأهمية أوين  
في تاريخ الفسكرا الاشتراكي والسياسي والاقتصادي أنه أدرك طبيعة  
المشكلات المتصلة بوفرة الإنتاج الصناعي ، ورأى أن زيادة  
الإنتاج الناشئة من تأثير الآلات تؤدي إلى تراكم الإنتاج من  
ناحية وإلى البطالة من ناحية أخرى ، ولا علاج لذلك إلا إذا  
وسع نطاق السوق توسيعاً واضحاً ملموساً ، وأن خير سبيل لذلك  
هو رفع أجور العمال ، وقد رأى أوين أن هذه الزيادة في الأجور  
لا ينتظر أن تتم وتقدر أهميتها في خلال انعقاد غبار المنافسة الحرة ،  
ورأى أن لا مفر من التنظيم الاشتراكي إذا أردنا أن يكون  
الإنتاج الوافر سيلاً للرخاء ، وقد تحاشى القرن التاسع عشر  
هذا المشكل الخطير بإيجاد أسواق جديدة ، وأبطل بذلك حجة  
الذين أشاروا بخطر الإنتاج الوافر وأسلوب علاجه ، ولكن  
انتهاء عهد المنافسة الاستعمارية أظهر صدق تحليل أوين وبعده نظره  
ومن أشهر الاشتراكيين الخياليين في القرن التاسع عشر  
ادوارد بيلامي الذي وصف تصوره للجمع الصالح في كتابه

الذائع الصيت « النظر إلى الوراثة » وقد ظهر هذا الكتاب أول مرة سنة ١٨٨٧ وقوبل بحماسة شديدة في الولايات المتحدة . ويأخذ بعض النقاد على بيلاى أن مؤلفه ينتقصه الصبغة الأخلاقية والهدف الروحى ، وأن ميزة المجتمع الذى وصفه هى أن نظامه يكفل للإنسان مصلحته المادية ، ولكن الواقع أن الحافز الذى بعث بيلاى على تصور مجتمعه الخيالى كان باعثا روحيا ، لأن مجتمعه يمكن الفرد من إنماء مواهبه وتحقيق ذاته ، ويسمح للبشر أن يتقدموا تقدماً روحياً ؛ وعالمه الخيالى يمثل الخطوات التى تتخذ لتحقيق فكرة الإخاء الإنسانى ، وأسلوب الحياة الذى يصفه فى مجتمعه لم يصل إلى مرتبة الكمال لأن البشر مايزالون مستعبدين لأنانيتهم ، ولكنه يشجع فى نفوسهم الشعور بالتضامن وحاجة كل منهم إلى الآخرين ، وبذلك يقلل من الأسباب التى تدفع إلى الأثرة . وموضوع كتاب بيلاى هو أن الامتلاك الخاص يقيم الحواجز المادية والأدبية بين البشر ، ولذلك لا يوسع مكاناً فى مجتمعه للملكية الخاصة أو المنافسة .


وبيلاى مثل أكثر أسلافه من المفكرين الحالمين يرى تمكين الذين يظهرون قابلية عظيمة للعلم من الأخذ بأوفى نصيب منه ، ويمنح النساء المساواة المطلقة مع الرجال فى كل شىء .

ولا نزاع فى صواب رأى بيلامى القائل بأن البيئة تلعب دوراً هاماً فى تحسين الحياة الإنسانية ؛ وتقدم عقل الإنسان أو نمو جسمه يمكن أن يتوقف أو يسير فى ببطء شديد إذا لم تكن الظروف مواتية ، ومحاولة رفع مستوى الجماعة تستلزم تحسين البيئة التى تعيش بها .

وقد ظهرت كتب أخرى تصف مجتمعات خيالية ، وكان مؤلفوها يحاولون أن يقدموا للقارئ صورة لما يجب أن يكون عليه المجتمع لكى يعقد الموازنة بين المجتمع الذى يعيش فيه والمجتمع الذى تخيله مؤلف الكتاب ، ومن هؤلاء الكتاب الكاتب البريطانى الاجتماعى المشهور ولز فى كتابه «طوبى حديثة» وكتابه «صورة الأشياء القادمة» ، ومنهم أرويل فى كتابيه «مزرعة الحيوان» ، «والعالم سنة ١٩٨٤» ، وكتاب الدوس هكسلى عن العالم الجديد ؛ ومعظم هذه الكتب تنطوى على محاولات صادقة مخصصة لتطبيق مبادئ العقل فى التنظيم الاجتماعى ، وقد أطلق على هؤلاء المفكرين وأمثالهم لقب الاشتراكيين الخياليين لأنهم لم يقدموا وسائل عملية لتحقيق المثل الأعلى الذى استلهم وحملهم على وصف ملاحظه، ولم يضعوا نصب عيونهم شدة رسوخ النظم التى ألفها الناس ، وطبيعة المحافظة الغالبة عليهم ، وربما

كان ينقص بعضهم الحاسة التاريخية والتفطن لما في الطبيعة البشرية من دواعي النقص والعجز وتعقد الدوافع ، ويتخلل مؤلفاتهم إيمان يقرب من أن يكون ساذجا يقرب عهد الرخاء الشامل والسعادة البشرية التي لا يشوب صفوها مكدر من الظروف الاقتصادية والأحوال العامة ، ولكن بناء هذه المجتمعات الخيالية من أمثال توماس مور وسانت سيمون وفورييه وبيلامي قد أثروا في التفكير الحديث تأثيراً بعيد المدى ، ومن السهل أن يدرك الإنسان قوة هذا التأثير حينما يتأمل الفرق بين أكثر النظم السائدة في العصر الحاضر والنظم التي كانت سائدة قبل ذلك ، وقد كان لخيالاتهم وتطلعاتهم واقتراحاتهم فضل كبير في دفع اليأس عن النفوس ، وبعث الأمل وتوجيه الفكر إلى أقوم النظم وأمثلها ، وقد أدركوا من بادىء الأمر أن الآلة يجب أن تكون للإنسان الخادم المطيع لا السيد المطاع ، وأن وظيفة العلم تحرير الإنسان لا استعبادها ، وكان غرض المدن الفاضلة والمجتمعات المثالية على الدوام السعادة العامة الشاملة للبشر جميعاً ، وتمكين كل إنسان من تحقيق ذاته وإظهار مواهبه وإمكانياته ، وكان جل اعتمادهم في تحقيق مثلهم العليا على إيجاد روح التعاون بين الناس والقضاء على أسباب النزاع والصراع .

## المذهب الماركسي

أقوال كارل ماركس أن الفلاسفة قد فسروا الدنيا بطرائق مختلفة ولكن الشيء الهام هو تغييرها . 

وقيل عن ماركس إنه وجد الاشتراكية مؤامرة وتركها حركة ، والواقع أن الاشتراكية قبل ماركس لم تكن مبادئ محددة ، ولا مذاهب واضحة المعالم ، وكانت اتجاهات لحتها الوهم وسداها الخيال ، وتعلات تلائم الحاجات المحتبسة في النفوس ، ومجتمعات أوين وأضرابه الخيالية المثالية ليست سوى تصورات جميلة ، مقنعة في حملتها على الملكية الخاصة ، ووصفها لمساوىء المجتمع الحقيقي ، وقد عرضت ببراعة تأثير الحماسة ، وتحفز الهمة إلى طلب التغيير ، ولسكنها لم تصف الوسائل لإحداث الانقلاب والانتقال إلى النظام الاشتراكي ولا كيفية الاستيلاء على السلطة لوضع تلك المبادئ موضع التنفيذ ورد الهجوم الذي يوجه إليها ، ولقد حاول بعض الاشتراكيين الخياليين مثل أوين أن يحققوا تصورهم المثالي للمجتمع الاشتراكي ، وكونوا مجتمعات تسترشد في حياتها بالمبادئ التي رأى هؤلاء المصلحون أنها جديرة بضمان

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

الحياة السعيدة للإنسان ، ولكن هذه التجارب كان نصيبها الاخفاق بغير استثناء ، وكان أكثر هؤلاء المصلحين يظنون أنه يكفى أن يسترعوا أفكار الناس إلى ما في صورهم الخيالية للمجتمع من كمال وجمال ليقبلوا عليها ويعملوا على تحقيقها ، ولذلك لا نعجب من أن أكثر هؤلاء المصلحين الحالمين أصيبوا بعد استغراقهم في الأحلام الوضيئة بخيبة الأمل ؛ ومن أسباب إخفاقهم أنهم لم يضعوا أفكارهم في الإطار التاريخي ، ولم يتعمقوا معرفة العوامل الاقتصادية التي كانت غالبية على عصرهم ، وكانت فكرتهم عن الطبيعة الإنسانية لا تخلو من السذاجة ، فقد كانوا يعتقدون أن البشر عقلاء مفكرون وحسنو الأخلاق طيبون ، ويكفى أن نريهم صورة المجتمع المثالي لنحصل على موافقتهم ، ونظفر بتنكرهم للقديم ، وكانت الفكرة الغالبة على مفكرى القرن الثامن عشر أن المجتمع شيء ثابت مستقر ، وتصور الاشتراكيون الخياليون مجتمعهم على هذا النمط من الثبات والاستقرار ، فهو إذن ليس بحاجة إلى ما يضمن له البقاء ويكفل له الاستقرار ، فتمت تحققت الصورة الخيالية التي تصوروها فهي ستظل ثابتة مدى الدهر .

ووجهة نظر ماركس تخالف ذلك ، فهو يرى أن النظام

الرأسمالى والنظام الاشتراكى مراحل متباينة فى تطور العالم التاريخى وهو تطور مستمر ، وكما أن النظام الرأسمالى لم يتحقق كاملا إلا بعد توفر وسائل الإنتاج الصناعى فكذلك لا يتيسر للنظام الإشتراكى أن يخلف النظام الرأسمالى إلا بعد أن تصبح علاقات الإنتاج جميعها اشتراكية وذلك بظهور طبقة العمال الكادحين — طبقة البروليتاريا — وتغلها .

وقد ولد كارل ماركس من أسرة يهودية ألمانية من الطبقة الوسطى فى تريفيز بألمانيا سنة ١٨١٨ والتحق بجامعة بون فى عهد ثورة فكرية ، وتأثر تأثراً شديداً بفلسفة الفيلسوف الألمانى الشهير هيغل مثل أكثر الطلبة فى عهده ، وقد ترك دراسة القانون وفرغ لدراسة مذهب هيغل ، وحرّم من التعيين فى الجامعة بعد حصوله على الدكتوراه فى الفلسفة سنة ١٨٤١ لأن آراءه لم تكن مرضيا عنها فى تلك الفترة ، فتنحى إلى الصحافة ، وأنشأ جريدة وأقبل على دراسة المؤلفات الاشتراكية ، واستطاع فى مدى قصير أن يكون المبادئ الأساسية لمذهبه ، وأصبحت اشتراكيته تسمى « الاشتراكية العلية » تمييزاً لها عن اشتراكية الخاملين بوجه خاص .

وقد حاول ماركس أن يكشف العوامل التى تعمل وراء



التطور الاجتماعى ، واستعان فى هذه المحاولة باتخاذ فكرة الحركة الديالكتيكية من فلسفة هيغل ، وقد كان ماركس منذ كان طالبا يعد نفسه من أتباع هيغل ، ولكنه كان يعارض اتجاهه الرجعى فى السياسة ، وكان يرى هو وجماعة من أصحابه الهيجليين الشبان أن جوهر فلسفة هيغل ثورى وأن هيغل ينظر إلى المجتمع باعتباره فى جوهره دائم التغير متتابع التطور ؛ وقد ظل ماركس إلى آخر حياته يردد أنه مدين لهيغل ، ولكنه كان يصر على أن هيغل أخطأ فهم المعنى الحقيقى لفلسفته أو أنه اتجه به اتجاهها منحرفا عن القصد ، وأن ماركس نفسه هو الذى صحح هذا الخطأ وأعاد الأمر إلى نصابه ، وكان الدليل فى رأيه على صحة جوهر فلسفة هيغل أنها قبلت هذا التصحيح .

ولفظة الديالكتيكية التى وصف بها هيغل الحركة التاريخية يونانية الأصل ومعناها الحديث أو الجدل ، وكان لها عند اليونان معنى حسن وآخر ردىء ، وهى كذلك عند المحدثين ، ونحن حينما نصف أحد الناس بأن له قدرة على الجدل والمحااجة قد نقصد أن نشير إشارة خفية إلى أن هذا الإنسان قد ينقض رأينا ويفند حجتنا بالرغم من أننا فى جانب الحق وهو فى ناحية الباطل ، وأن قدرته الجدلية تجعله يظهر الباطل فى صورة الحق ويجعل

الحق باطلا ، وهذا هو المعنى الرديء للفظه الديالكتيك ، ولكن كان لها كذلك معنى حسن ، لأن تصادم الآراء خير وسيلة لكشف الحق إذا كان الفريقان حريصين على الوصول إليه وليس غرضهما مجرد الانتصار في المعركة ، والمعنى الذي تنطوي عليه كلمة الديالكتيك في هذا المقام هو أن الاتجاهات ذات الجانب الواحد يصحح بعضها بعضا ، وأن الحق يأتي من هذا الصراع ، لأن الصراع بين الاتجاهين يجعلنا نصل إلى نتيجة فيها إنصاف وتقدير للاتجاهين المتعارضين .

وعند هيجل وماركس أن الفكرة الرئيسية في الديالكتيك هي أن الحق والتقدم يتحققان بطريق صراع العناصر المتعادية أو الاتجاهات المتعارضة ، والذي يميز استعمال هيجل وماركس لهذه الكلمة هو أنهما لا يقصدان بها حركة الفكر في كشف الحق وحدها وإنما يقصدان بها كذلك حركة الواقع نفسه أو حركة التاريخ في عمل التقدم ، فالديالكتيك إذن وسيلة لكشف الحق ومعرفة حقيقة الأشياء ، وهو في الوقت نفسه وصف للطريقة التي تجيء بها الأشياء إلى الوجود وتنمو وتتطور ، وقد استعملت اللفظة في بادئ الأمر في طرائق التفكير ، ثم استعملت بعد ذلك في وصف الحركات التاريخية

التي حاول التفكير أن يفهمها ، وقد استمد ماركس من هيجل طريقته المنطقية وكذلك طريقته في النظر إلى التاريخ ، وسواء ذهبنا إلى أن الحركة الفكرية في العقل هي الحقيقة الأولى وأن الحركة التاريخية هي انعكاس لتلك الحركة الفكرية — كما يرى الكثيرون من مفسري هيجل — أو إلى أن الحركة الفكرية ليست سوى انعكاس للحركة في الأشياء كما يرى كارل ماركس فإن مفهوم الديالكتيك في كلتا الحالتين هو أنه قانون التقدم خلال الصراع الذي يصدق في عالم الفكر وعالم الحوادث . وعند هيجل أن تاريخ الفكر حركة ارتفاع وسقوط ، فاتجاه من الاتجاهات يتغلب ويسود حيناً ما ، ولكن حيناً يظهر أنه قد اكتسح كل شيء في طريقه وتمت له الغلبة يبدأ الاتجاه المناقض له يطل برأسه ويثبت وجوده ؛ والتفكير بطبيعته مجرد وله جانب واحد ولكنه إذا كان تفكيراً سليماً مستوعباً دقيقاً فإنه يعمل على تصحيح نفسه واستدراك عيبه ونقصه إذ يبدو واضحاً له أنه في حاجة إلى ما يعارضه ويناقضه ؛ ولتوضيح رأى هيجل نضرب القرن التاسع عشر مثلاً لذلك ، ففي أول ذلك القرن غلبت النزعة الفردية ، واتسع سلطانها ، وأخذ يظهر بوضوح أنها تنظر إلى الأمور من جانب واحد ، وعجزت عن

مواجهة كثير من الحقائق ، وأخذ الناس في التلفت إلى النزعة الجماعية المناقضة لها ، وأصبحت النزعة الجماعية قبلة الأنظار وموضوع التفكير والاهتمام ، ويعمل هيجل انتصار النزعة المناقضة بأنها تشمل جانباً من النزعة التي تغلبت عليها والتي تكملها ، فالنزعة الجماعية تغلبت في القرن التاسع عشر على النزعة الفردية لأنها كانت أكثر منها تقديراً للحقائق ، ولأنها استفادت من النزعة الفردية التي تقدمتها ، وعينت بالحق الجزئي الذي اشتملت عليه النزعة الفردية ، والنزعة الجديدة تشمل النزعة القديمة وتحويها بالرغم من أنها تعارضها ، وتصادم الاتجاهات المتناقضة يأتي على الدوام بنتائج نافعة ،

وقد طبق هيجل رأيه في الديالكتيك على التاريخ والفكر ، فتاريخ العالم في رأى هيجل حركة ديالكتيكية مثل حركة الفكر الديالكتيكية ، والتقدم مثل الحق لا يأتي إلا عن طريق الصراع ، فكل اتجاه في تاريخ البشر يظهر ويؤثر يهدد الطريق لحجى اتجاه آخر يكمل نقصه ويصح خطاه ، ومن ثم لانستطيع أن نفهم القوانين المسيطرة على المجتمع إلا إذا تعمقنا فهم الحركات التاريخية وأوسعناها درساً وبحثاً ، وهيجل هو موجد المنهج التاريخي العظيم الذي لعب دوراً بارزاً في تفكير القرن

التاسع عشر والذي يعتمد عليه أكثر علماء علم الاجتماع في دراساتهم ، وبتأثير هيجل أصبح دارسو النظم المختلفة يحاولون أن يدرسوها في ضوء البحث التاريخي .

ففسكرة التقدم التاريخي عن طريق الكفاح من أفكار هيجل الأساسية ، وقد آمن بها ماركس ، ولكنه مع ذلك يعارض تصور هيجل لهذه الفسكرة ، ويقول عن هذا التصور إنه يخفي الحقيقة ويضلنا في أمرها ، فإذا يقصد ماركس بذلك ؟ يرى بعض شارحي الماركسية أن ماركس يريد أن يقول إننا إذا نظرنا إلى ما كتبه هيجل عن التطور التاريخي وسألنا أنفسنا عن كيفية حدوث هذا التطور لما استطعنا الحصول على جواب واضح ، فهيجل يصف حركات تاريخية لم تأت بها حكمة الأفراد الواعية ، بل الأمر على تقيض ذلك ، فإنك إذا نظرت إلى التطورات التاريخية أدهشك حقيقة أن الأفراد الذين تعنيهم هذه التطورات لم يكن عندهم أية فكرة عما هو حادث ، ويبدو كأنهم آلات ووسائل لما حدث ، ولم يكونوا بحال المسيطرين على الحركة التاريخية ، ويبدو أن الحركة غير واعية ، فإذا كان ما يحدث ليس نتيجة لرغبات الأفراد فكيف حدث إذن ؟ إن هيجل لا يقدم جواباً واضحاً عن ذلك ، ويبدو أن الذي

يشغل باله ويعنيه ليس معرفة كيف جاءت هذه الحركة ، وإنما كيف تبدو هذه الحركة جارية على سنن العقل حينما ننظر إليها بعد وقوعها ، وهو يتحدث عن هذا التطور كأنه لم يكن من صنع قوى أى إنسان المفكرة وإنما كان مع ذلك من عمل العقل بوجه عام ، كأن الأفكار يمكن أن تعمل دون أن تكون أفكاراً جوالة في عقل أى إنسان من الناس ؛ ويصف ماركس هذا النوع من الحديث بالغموض والإغراب والتعمية وبأنه نوع من استعمال الألفاظ الفخمة التى لا تعنى شيئاً لمداراة الجهل ، وهو شيء غير علمي ومخالف للعقول .

ولو كان هيجل سمع هذا النقد لما أعجزه الرد عليه ، فإن هذا النقد قائم على التفريق بين الذاتية والموضوعية ، وهو تفريق قد تغلبت عليه فلسفة هيجل فى رأى الذين يفهمونها على الوجه الصحيح ، ويرى ماركس أنه قد وجد التفسير الصحيح لتطور المجتمع ، الذى سلم هيجل بأنه من وراء رغبات الأفراد ، وهذا التفسير هو الصراع الاقتصادى ، فوسائل الإنتاج الشائعة تخلق نمط البناء الاقتصادى المناسب لها وتقسيم المجتمع إلى طبقات ، وتنشأ الآراء الأخلاقية والاجتماعية التى يبدو أنها تشكل المجتمع وتحم اتجاهاته وبنائه ولكنها فى الواقع نتيجة

هذا البناء لا سببه ، ومعنى ذلك أن الديالكتيك الهيجلى حينما قوّم ماركس اعوجاجه ووجهه التوجيه الصحيح أصبح التفسير المادى للتاريخ أو الجبرية التاريخية .

ولقد كان مصدر ضعف الاشتراكية المثالية فى رأى ماركس أنها كانت تجهل حقيقة أن النظرية ليست لها قيمة إلا إذا كانت جذورها ضاربة فى أعماق الوقائع المادية ، وأن هذه الوقائع المادية هى المحرك الأصيل لسلوك الإنسان . وقد حاول الاشتراكيون الخياليون أن يشكّلوا الأحوال الاقتصادية حسب الصورة التى رسمها خيالهم دون أن يرجعوا إلى الواقع فى تخيل هذه الصورة .. فواجب الاشتراكيين إذن أن يستعينوا بالديالكتيك على تحليل قوانين حركة المجتمع ، وأن يتبينوا اتجاهها ، وأن يضعوا خططهم على هذا الأساس . وبرناج كارل ماركس الثورى مستمد من هذا الاتجاه ، والأساليب الماركسية تحتفظ بمروتها فى كل وقت ، لأنها تسترشد بهذا المعيار الوحيد وهو ملاءمة العمل لواقع الظروف ، والعمل الناجح فى نظرها هو العمل الذى يقرب العمال من العهد الاشتراكي .

وقد ظل ماركس طوال حياته باحثاً دارساً ، وكاتباً مثابراً على الكتابة والتأليف ، ولكنه كان فى الوقت نفسه ناثراً

خطيراً ، وقد تنقل في خلال حياته العاصفة من المانيا إلى فرنسا  
ومن فرنسا إلى بلجيكا واستقر به المقام في إنجلترا وقضى بها  
أربعاً وثلاثين سنة حتى أدركته الوفاة في سنة ١٨٨٣ ، وكانت  
جهوده موزعة لغايتين هامتين ، وهما استكمال وضع مذهبه  
الاقتصادي السياسي ، والاشترك العملي في تنظيم الحركة العالمية .  
وأوضح تعبير لبرنامج السياسي هو المانيفستو الشيوعي  
الذي أعده هو وإنجلز سنة ١٨٤٨ استجابة لرغبة الاتحاد  
الشيوعي ، وكان هذا الاتحاد مكوناً من جماعة من الألمان  
الأحرار المبعدين ، وقد تحرى ماركس أن يسمى هذا الاتحاد  
الاتحاد الشيوعي تمييزاً له عن الجماعات المعروفة باسم الاشتراكيين  
الخياليين أو الاشتراكيين المصلحين ، وفي سنة ١٨٦٥ كان  
ماركس القوة المحركة في تكوين اتحاد جماعات العمال المعروف  
باسم الدولي الأول ، وقد استمر هذا الاتحاد حتى سنة ١٨٧٦ .  
ومؤلفات ماركس كثيرة ومتنوعة وفي طليعتها كتاب رأس المال ،  
ونقد الاقتصاد السياسي ، وفقر الفلسفة ؛ وقد اشترك معه فردريك  
إنجلز في تأليف بعض الكتب مثل المانيفستو وغيره من  
الكتب والرسائل ، وكان إنجلز نفسه كاتباً قديراً ،  
ومفكراً لامعاً .



ويمكن تعريف النظرية الماركسية بأنها نظرية للشورة  
الاشتراكية وبرنامجا لما يعمل لتحقيق هذه الشورة و التمهيد  
لوقوعها ، و أساسها تحليل التاريخ تحليلا يرد أصل النظم  
الاجتماعية إلى العوامل الاقتصادية كما ذكرت ؛ و الماركسية من  
حيث هي مذهب سياسى تصف بناء المجتمع والطبقات التى  
يتكون منها ، و يبدو من خلال هذا الوصف أن الدولة هى الآلة  
التى تسيطر عليها الطبقة الغالبة ، و هى باعتبارها نظاما اقتصاديا  
ترمى إلى نقد طريقة الإنتاج الرأسمالية و بيان أن أصحاب رموس  
الأموال يستغلون العمال، و هى توضح أن هذه العملية لا مندوحة  
عن انتهائها بسقوط النظام الرأسمالى و تغلب النظام الاشتراكى ؛  
و الماركسية بوصفها برنامجاً ثورياً توضح الأساليب التى يتبعها  
العمال فى حركاتهم لإسقاط النظام الرأسمالى وإقامة النظام  
الاشتراكى .

وقد كانت الماركسية نقطة ابتداء لحركتين هامتين من  
الحركات الاشتراكية ؛ وهما الاشتراكية التطورية و الاشتراكية  
الثورية أو الشيوعية ، و الاشتراكية الثورية أو الشيوعية تتبع  
مذهب ماركس بحدافيره ، و أما الاشتراكية التطورية فإنها

تستأصل من الماركسية فكرة الصراع الطبقي والحاجة إلى العمل الثورى ، وقد أضاف لينين إلى نظرية ماركس وانجز تحليلا للنظام الرأسمالى فى مرحلته الإمبريالية وأوضح وسائل الجهاد الثورى .

وقد عنى ماركس بالتاريخ للبحث عن القوانين العامة المسيطرة على التقدم التاريخى ، والمجتمع فى رأيه فى حركة ديناميكية دائمة التغير متصلة النمو والتقدم والهبوط ، وتعمل علاقة السبب بالمسبب خلال هذه الحركة ، فكل وجه من وجوها يشمل بطبيعة الحال العناصر الرئيسية التى كانت فى الوجه المتقدم والوجه الجديد فى دوره يعد العدة للوجه الذى سيتلوه .

وينشأ التقدم التاريخى من التفاعل بين الناس والأحوال المادية التى يعيشون فيها ، وقدرة الإنسان العقلية والجسدية تعمل مع موارد البيئة الطبيعية لتزويد المجتمع بالسلع اللازمة ، وينشأ من ثم نظام اجتماعى يوسع المجال لحركات الإنتاج والتوزيع والمبادلة الاستهلاكية ، وعلى هذا الأساس تقوم العلاقات الإنسانية المعقدة ، ونظم المجتمعات المتحضرة القانونية والسياسية الأخلاقية والثقافية .

والقاعدة الاقتصادية لهذا البناء هى التى تفرض عليه طبيعتها

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMar'ouk/>

وتظهر الطبقات الاجتماعية على حسب نصيب كل طبقة من الثروة ، وينشأ القانون لحماية علاقات الملكية الموجودة ، والحكومة تعبر عن إرادة الطبقة المسيطرة اقتصاديا ، وتتحكم في السياسة الخارجية حاجات الإنتاج الصناعي ويمجر ذلك بطبيعة الحال إلى المنافسات الامبيرالية ، والآداب الاجتماعية نفسها لا تخرج عن كونها تعبيراً دقيقاً عن العوامل الاقتصادية ، وفضلاً عن ذلك فإن أسلوب التربية والتعليم يعد الوسط الذي تنتقل فيه الثقافة السائدة من الجيل السابق للجيل اللاحق . ويقول ماركس إن افكار الطبقة الحاكمة كانت دائماً هي الأفكار المسيطرة في كل عصر من عصور التاريخ ، ولا يصدر ماركس حكماً أخلاقياً على ذلك وإنما يكتفي بملاحظته وتسجيله ؛ ولا ينكر ماركس وجود قوى أخرى في التاريخ مثل قوة المثل العليا وقوة القادة العظام وقوة الدوافع الدينية ولكنه يرى أن كل هذه العوامل تنشأ وتشكل بتأثير عوامل البيئة المادية ، فجوهر المثل العليا مثلاً هو أنها تمثل المحاولة لتغيير الحقائق الواقعة أو الهرب من مواجهتها ، وليس معنى ذلك أن كل أفكار الإنسان وأعماله خاضعة خضوعاً تاماً للعوامل الاقتصادية ، وإنما معناه أن الإنسان لا يستطيع أن يعمل ولا أن يفكر

استجابة لتجريدات ليس لها كيان مادي وإنما هو يفكر ويعمل  
استجابة لعلاقة بينه وبين القالب الدينوي الذي يعيش فيه .  
وحركة إنتاج الثروة في أى مجتمع دائمة التغير والتحول  
تبعاً للتجديد الذى يطرأ على الوسائل الفنية للإنتاج ، فاقصاد  
العصور الوسطى الذى كان قائماً على الصناعة المحدودة المجال لم  
يستطع البقاء أمام إنتاج المصانع الكبيرة ، ويصحب كل تغير  
في وسائل الإنتاج تغير في العلاقات الاجتماعية ، وتنظم الطبقات  
الاقتصادية على أساس مشاركتها في ثروة الإنتاج وبطبيعة الحال  
ترتفع كل طبقة نتيجة لوحدة مصالحها وتبعاً لمنزلتها العامة ،  
وتحاول كل طبقة أن تحصل لنفسها على نصيب أكبر من دخل  
الإنتاج ، وتتضامن الطبقة السائدة وتوحد صفوفها لدفع هجوم  
الذين يهددون نفوذها أو يحاولون الاستيلاء على أملاكها ؛  
وتقتصر المعركة في بادئ الأمر على الميدان الاقتصادى ،  
ولكنها لا تلبث أن تنتقل منه إلى الميدان السياسى ، ويسترعى  
ماركس نظر قرائه إلى أن الطبقة السائدة تحاول دائماً جعل  
الحكومة خاضعة لها لاعتقادها أن هذا هو السبيل الوحيد  
للاحتفاظ بمكانتها ، والدولة لم تكن محايدة في الدور  
التاريخى الذى لعبته ولم توزع العدالة في نزاهة وإخلاص وإنما

كانت على الدوام آلة تنفيذ لمطالب الطبقة المالكة .  
وحيثما تتغير وسائل الإنتاج وتنشأ الحاجة إلى وجود  
علاقات اجتماعية جديدة ويتطلب ذلك نقل السيطرة من طبقة  
إلى طبقة ترفض الطبقة القديمة التنازل عن نفوذها السياسي ،  
ويتبع ذلك اشتداد المعركة ، وتجد الطبقة الجديدة الناشئة  
ما يعترض طريقها من بقايا النظام البالي وأطلال البناء القديم  
فتمضطر إلى اللجوء للقوة والعنف لأخذ مقاليد السلطة وإنشاء  
حكومة تعطف على النظام الاقتصادي الجديد ، وتستجيب  
لمطالبه ، وتجعل علاقات الملكية الجديدة علاقات شرعية ؛  
وتاريخ المجتمع كما يرى ماركس هو تاريخ هذا النزاع الطبقي .  
ويرى ماركس أن توزيع الطبقات في العهد الرأسمالي قد  
أصبح من البساطة بمكان ، ودواعي الصراع جد واضحة ، فجوهر  
الرأسمالية هو الملكية الشخصية لوسائل الإنتاج ، وهؤلاء  
المالكون طبقة قليلة العدد ، والطبقة الأجيرية التي يعمل أفرادها  
كثيرة العدد ، وقد جعلت العلاقات الاقتصادية هاتين الطبقتين  
وجها لوجه ؛ وكل منهما تحاول أن تزيد نصيبها من الدخل  
الاجتماعي ، والطبقة الرأسمالية صاحبة أدوات الإنتاج تستمد  
دخلها من الإيجارات والفوائد والأرباح ، وطبقة البروليتاريا

وهي طبقة العمال البارعين وغير البارعين ليس لها وسيلة للحصول على ما يقيم أودها إلا العمل والكدح ، والنظام القانوني السائد وهو من صنع الرأسمالين يطلق أيديهم في استغلال موارء البلاد الطبيعية ، وطبقة العمال التي يستأجرونها ، ويصف ماركس الطريقة التي يستغل فيها رأس المال العمال في خلال شرحه لنظرية « فائض القيمة »

وعنده أن القيمة النهائية لكل سلعة تقدر بالعمل اللازم لإنتاجها ، ولكن العمال الذين ينتجون في الواقع هذه السلعة لا يدفع لهم نصيبهم الكامل من الإنتاج ، وإنما يدفع لهم أقل أجر ممكن على حسب حاجاتهم الضرورية ، وصاحب رأس المال لا يحصل على قيمة الأجور فحسب وإنما يحصل كذلك على مبلغ فائض ، وهذا المبلغ الفائض يجي في صورة أرباح وفوائد وأجور ، وبلطف آخر إن العامل ينتج للسوق سلعا قيمتها أكثر مما يدفع له ، وتظهر هذه الحقيقة ظهوراً واضحاً في عدم التناسب بين الأجر الذي يتقاضاه وثمان يبيع السلعة التي أنتجها .

ونتيجة ذلك المحتومة هي أن أصحاب رأس المال يعجزون عن استهلاك هذا الفائض الذي حصلوه ، فتتفق هذه الزيادة في شراء الكماليات أو تتحول إلى أموال للاستثمار في الداخل

أو في الخارج ، ويزيد ذلك التناقض الكامن في اقتصاد النظام الرأسمالي ، وهو الاتجاه إلى الزيادة في الإنتاج في حين أن قوة الاستهلاك عند الطبقة العاملة في تناقص نسبي .

ويؤدي ذلك إلى أن يصبح النظام الرأسمالي بعد مراحل الامتداد والتوسع عرضة لأزمات زيادة الإنتاج المتوالية ، وتفاقم سوء حالة العمال ، وفي أثناء مرحلة الامتداد والتوسع يستطيع رأس المال أن يستوعب زيادة الإنتاج باستغلال الأسواق الجديدة ، ولكن نمو التصنيع في البلاد المختلفة وإقامة حواجز من التعريفات الجمركية ونقص التوزيع في الأسواق الخارجية والأسواق الداخلية جعلت رأس المال يدخل في مرحلة الاضمحلال والتهافت ، وهو بطبيعته لا يستطيع الخروج منها ؛ ومن سمات هذه المرحلة الأخيره إحلال الآلات محل العمال وانتشار البطالة على مدى واسع ، وتناقص الإنتاج في السوق الداخلي ، والتضحية بالمشروعات القائمة على التنافس لمصلحة التعاون الاحتكاري ، واشتداد التنافس على الأسواق الخارجية وموارد توظيف رأس المال ، ويسفر ذلك كله عن وقوع التناحر بين الدول الرأسمالية .

فاستغلال الملاك للعمال يشتر المجتمع الرأسمالي شطرين ،

والصراع الذى ينشأ بين الطبقتين ليس سياسة مقصودة يضعها أحد الطرفين وإنما هو سياسة يدفع الموقف الطرفين إلى اتباعها ، والنظام الرأسمالى لا يحمل طيه بذور هلاكه فحسب وإنما يساعد كذلك على ظهور الطبقة التى تعمل على إسقاطه ، وهذه الطبقة هى طبقة العمال .

وكلما تناقص عدد الرأسمالين نتيجة لزيادة التركيز الاقتصادى زاد عدد الأفراد فى صفوف العمال ، وكلما ازداد ظهور استغلال الرأسمالية حى وطيس الصراع بين الطبقتين ، وستدور المعركة بين الطبقتين فى كل الميادين ، سواء فى ذلك ميدان السياسة وميدان الاقتصاد وميدان الثقافة والفكر ، ويتعلم العمال كيف ينظمون صفوفهم ويحشدون جموعهم ويساومون من أجل الحصول على نصيب أوفر من الدخل ، وأن يرتبوا المقاطعة والاعتصاب والإضراب لإجابة طلباتهم، وأن يكونوا الأحزاب السياسية لتحقيق الغايات التى يستهدفونها ، ولا يتورعون عن استعمال أى أسلوب يؤدي إلى تقويض النفوذ الرأسمالى وتحسين أحوالهم .

ولكن الظفر بالامتيازات وتحسين الأحوال ورفع المستوى لا يكفي ، ويستمر الصراع حتى تصبح وسائل الإنتاج



تحت سيطرة العمال بعد انتزاعها من أيدي الرأسماليين وحتى القضاء النهائي على الدولة الرأسمالية؛ ويشير ماركس إلى أن التاريخ يرينا أن الطبقة المتحركة لا تنزل عن سلطانها ولا تسلم مافي حيازتها إلا بعد المقاومة العنيفة والدفاع المستميت ، وعلى العمال ألا يخدعهم الامل الكاذب فيجربى في ظنهم أن الرأسمالية ستوافق على زوال سلطانها وضياع ممتلكاتها ، فإنها حينها يحدق بها الخطر ستلجأ إلى كل وسيلة تملكها ، وتستغل ثروتها الضخمة وأجهزة الدعاية وسيطرة الدولة وقواتها المسلحة للإبقاء على كيانها ، والتشبث بسلطانها ، وعلى العمال أن يستعدوا ويشدوا حيازيمهم للثورة النهائية وخوض المعركة القاضية على الرأسمالية .

والغرض من قلب النظام الرأسمالى أصلا هو إيجاد مجتمع اشتراكى أساسه أن تكون وسائل الإنتاج ملكا عاما وتعمل للصالح العام ، ولا يسمح لإنسان أن يعيش عالة على عمل الآخرين أى أن فائض القيمة سينزول ، وينظم الإنتاج على أساس مصمم يرمى إلى توفير أكثر ما يمكن من السلع اللازمة لحاجة المستهلكين دون نظر إلى القدرة على الربح ، وستتاح فرصة العمل لكل إنسان ، وضمان حالة العامل الاقتصادية يعطيه نصيبا من الحرية

والراحة لا يجدهما في النظام الرأسمالى ، وسيغنى المجتمع بتأكيد روح التعاون والشعور بالتبعية المشتركة .

إلا أن يرى ماركس أنه يلزم أن تكون هناك ديكتاتورية عمالية في عهد البناء ولا يمكن تحديد مدة بقاء هذه الديكتاتورية التي تملى البرنامج وتقاوم الثورات الرجعية ، وستظل قائمة حتى يستقر النظام الاقتصادى الاشتراكى على أساس متين ، وتختفى كل مظاهر النظام الرأسمالى وتندثر آثاره ، ويصبح العالم جميعه مجتمعاً عمالياً ، وحينما يجيء هذا الزمن ويأمن العمال ظهور طبقة معادية لمبادئها تصبح الدولة التي كانت وظيفتها في كل عصر تأييد الطبقة المسيطرة شيئاً لا لزوم له ولا حاجة إليه ، فتمدبل وتذوى وينتهى عصرها ، والمجتمع الاشتراكى نفسه ليس سوى مرحلة انتقال للشيوعية ، وهى المجتمع الكامل المساواة والخالى خلواتاً من الطبقات .

والتقدم التاريخى من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى ومن النظام الاشتراكى إلى النظام الشيوعى لن يكون فى الأمم المختلفة على نمط واحد ، وإنما ستختلف مدته وتتفاوت ملاسباته تبعاً لظروف كل أمة من الأمم ، وستتأثر حركات الانتقال بماضى الأمة وتقاليدها ومدى تقبلها للمبادئ الماركسية وما تبذل من

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMar'touk/>

جهد في تحقيقها و قدرة زعمائها و كفايتهم في التوجيه و فهم الموقف  
و رسم الخطط الملائمة للأحوال المتقلبة .

و تدعو الماركسية عمال العالم للاتحاد و التغلب على النزعات  
القومية و الميول العنصرية في سبيل المصلحة العالمية ، و لن يكون  
انتصار الاشتراكية كاملا إلا إذا كان شاملا للعمال جميعهم في شتى  
أنحاء العالم .



## الاشتراكية التطورية

نظرية ماركس باعثاً على ظهور حركتين من الحركات الاجتماعية الكبرى، وهما الحركة الشيوعية والحركة الاشتراكية التطورية، والحركة الأولى تؤمن بالماركسية إيماناً تاماً وتحافظ على تعاليمها محافظة كاملة وتعمل على تنفيذ خططها في غير تردد ولا تراجع، ولا ترى مندوحة عن تطبيق مبادئ الماركسية الثورية على المجتمع الحديث؛ وسنفصل بيان اتجاهاتها في الفصل الخاص بالشيوعية

وأما الحركة الثانية، وهي حركة الاشتراكية التطورية فبالرغم من أنها قائمة على أساس الماركسية إلا أنها مع ذلك قد أدخلت على النظرية الماركسية تعديلات هامة، وهي تعترف بواقع الصراع الطبقي، ولسكنها تقلل من أهمية الدور الذي يلعبه هذا الصراع، وتحل طرائق الانتقال التدريجي محل الأساليب الثورية العنيفة وترى تعويض أصحاب الممتلكات بدلا من المصادرة المباشرة، ولا ترى القضاء على الدولة السياسية، وإنما ترى تحويلها إلى دولة ديمقراطية، وترفض فكرة إقامة إديكتاتورية في دور الانتقال رفضاً باتاً.

وقد بدأ الاتجاه إلى الاشتراكية التطورية في حياة ماركس نفسه ، فقد أخذ بعض المفكرين الاشتراكيين يبدون شيئاً من عدم الارتياح لرأى ماركس في مسألة حرب الطبقات ، ولم تأت المعارضة لهذه الفكرة من ناحية الاقصاديين أنصار فكرة «دعه يعمل» وإنما جاءت من الاشتراكيين الذين تحذروا الاتجاهات الثورية لهذه الفكرة ، ففي سنة ١٨٦٣ كسب الزعيم الاشتراكي الناشط الهمة فرديناند لاسال زعامة طبقة العمال الألمان بعد أن قدم برنامجاً يتقبل فيه تحليل ماركس للنظام الرأسمالي ولكنه يضع ثقته في تعاون المنتجين والتقدم السياسي عن طريق الاقتراع . وقد كانت النزعة القومية في ألمانيا عاملاً قوياً في اتجاهها الاشتراكي وكان لاسال واثقاً من أن العمال سيستولون في النهاية على جهاز الدولة ، ويجعلونه جهازاً ديمقراطياً اشتراكياً ، ولكن حزب لاسال الاشتراكي المعتدل ضعف شأنه ، وهان أمره بعد أن توالى عليه الهجوم من ناحيتين ، فبدأ بسمارك سلسلة من التشريع الاشتراكي مثل تأمين فقدان القدرة على العمل وصرف مرتبات للمتقدمين في السن ولم يترك هذا الإصلاح الاشتراكي سوى أهداف قليلة للحزب ، ومن ناحية أخرى قوى الجناح الماركسي الذي استفاد من سياسة الضغط التي عومل

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMar'touk/>

بها طبقة العمال بوجه عام ، حينما اجتمع الاشتراكيون الألمان سنة ١٨٩١ في مؤتمر إرفورت اتخذوا برنامجاً ماركسياً خالصاً ، وأعلنوا التضامن الدولي مع كل الطبقات المضطهدة وتصميمهم على أن يستولوا على جهاز الحكم للوصول إلى السيطرة الاقتصادية وفي الوقت نفسه على وجه التقريب كان ادوارد برنشتاين زعيم حزب اليمين الاشتراكي وصاحب فكرة اشتراكية « المنقحين » يوجه هجوماً فكرياً عنيفاً على مبادئ كارل ماركس كما كانت تفسرها زعامة الشيوعية ، وقد استرعى النظر في بحثه التفسير المادي للتاريخ إلى أن ماركس وإنجاز في مؤلفاتهما الأخيرة أوضحاً أن العوامل الاقتصادية ليست وحدها الدافع إلى التطور الاشتراكي ، وذهب برنشتاين إلى أن التفسير الصحيح للتاريخ لا بد أن يدخل في حسابه الأفكار القانونية والأخلاقية السائدة ، والتقاليد الدينية وطبيعة المجتمع الثقافية والبيئة الجغرافية ، وما إلى ذلك من العوامل الطبيعية ؛ ويسلم برنشتاين بأن العلاقات الاقتصادية لها المحل الأول ولكنه يقرر أنه بتقدم المجتمع الإنساني تكتسب العوامل الأخلاقية والعقلية ما يشبه الاستقلال ، وتعمل في دورها على إضعاف قوة الأحوال المادية من أجل مصلحتها .

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMar'touk/>

وحوّل لذلك برنشتاين نقده لآراء ماركس الاقتصادية ،  
ففسر نظرية ماركس في القيمة وفائض القيمة بأنها لم تزد على كونها  
صوراً عامة لاستغلال العمل ، وهي صالحة لإظهار عيوب النظام  
الرأسمالي بوجه عام ، ولكنها قاصرة في إظهار مدى سوء توزيع  
الدخل الحقيقي ، وعند برنشتاين أن قيمة السلعة نتيجة لعوامل  
الاستهلاك الذاتية كما أنها مقياس لوقت العمل الذي استنفد  
في صنعها ، وانتقد برنشتاين كذلك تحليل ماركس لديناميكية  
قوانين حركة المشروعات الاقتصادية ، وأعلن أنه بعد انقضاء  
نصف قرن على ظهور المانيفستو لم يتم دليل على أن طبقة العمال  
قد تجمعت لتواجه طبقة الملاك المحشدة ، أو أن ضغط المصالح  
المتنافسة قد أحدث انفجاراً ، والرأسمالية بدلا من أن تحفر  
قبرها لا تزال ماضية في تحسين أحوال الطبقة العاملة ، والطبقة  
المتوسطة لم تفقد ما في يدها ، ولم ترغبها الظروف على الانضمام  
للبلور تاريا كما قدر ماركس بل أخذ عددها في التزايد ، وأخذت  
ثروتها في التكاثر ، وحقيقة أن الرأسمالية قد استهدفت لأزمات  
شتى ، ولكن جانباً على الأقل من الثروة التي جمعتها وزع  
في مشروعات قسمت أرباحها وطرائق مختلفة للاستثمار ، وانهيار  
النظام الرأسمالي أكيد في النهاية ولكن لا يمكن اعتباره وشيك

الحدوث ، ومن العجب أن ينظم الاشتراكيون حركاتهم على أساس انتظار الانقلاب الهدام الذى يسمح باستيلائهم على جهاز الحكم .

وأشار برنشتاين فى الوقت نفسه إلى أن الطبقة العاملة قد نجحت فى صبغ النظم الاجتماعية والاقتصادية بالصبغة الديمقراطية ، وفى بلاد كثيرة توسعت الدولة فى منح حق الانتخاب ، وصدرت قوانين للمصانع ، وأصبحت الاتحادات التجارية أمراً مشروعاً ، ووضعت أسس إصلاحات كثيرة أخرى ، وكان عمل الاشتراكيين أن يتبعوا الوسائل الملائمة لروح العصر التقدمية لتحقيق المبادئ التى نادى بها المفكرون الأحرار ، وكانت الاشتراكية عند برنشتاين النتيجة المنطقية للحركة الديمقراطية ، وقد عارض بشدة استعمال أساليب العنف أو الاستعانة بالنظام الديكتاتورى فى أية مرحلة من المراحل ، والاتحادات التجارية هى التى تتولى القيادة فى ميدان الاقتصاد ويؤيدها فى ذلك اتحاد جماعة المنتجين والمستهلكين ، ولا تنتزع من المزارعين أراضيهم بل تقدم لهم المساعدات الفنية الحديثة لاستصلاح الأرض وتحسين الزراعة وزيادة المحصول ، وكان الهدفان السياسيان اللذان يرمى إليهما برنشتاين هما جعل حق التصويت فى الانتخاب عاماً



ومساعدة الحزب الاشتراكي الديمقراطي . وهاتين الطريقتين  
تتحقق الاشتراكية بالتدرج وبالطرق السلمية ، ويزيد عدد  
المقبلين عليها ، والمؤيدين لها ، لوضوح مزايا برنامجها وظهور  
حجتها من الوجهة المنطعية .

وجوهر النظرية الاشتراكية هو المطالبة بأن يكون امتلاك  
وسائل الإنتاج والاشراف عليها من حق الشعب جميعه ، والهدف  
الذي ترمى إليه الاشتراكية هو إيجاد البيئة التي تساعد على نشوء  
علاقات بنائية تعاونية بين الناس ؛ والاشتراكيون يعتقدون  
أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف مادام دافع الرغبة في الحصول  
على الربح هو الغالب على المجتمع ، ولذلك يعملون على تغيير  
البناء الاقتصادي الرأسمالي ؛ والاشتراكيون على اختلاف ألوانهم  
يؤيدون ماركس في تحليله لأسباب انقسام المجتمع إلى مالكيين  
وغير مالكيين ، ويوافقونه على أن القضاء على النظام الرأسمالي  
لا يتم الا باستيلاء الاشتراكيين على جهاز الحكم ، ولكن  
الاختلاف بين الماركسيين المحافظين والاشتراكيين التطوريين  
هو في الوسيلة التي يتم بها هذا الاستيلاء ؛ والنظام الرأسمالي في  
رأى الاشتراكية التطورية يحمل في داخله عوامل هلاكه ،  
فالإنتاج في النظام الرأسمالي متوقف على إدارة المنتجين ، وكل

منتج يحفزهُ طلب الربح ، و رغبات المنتجين بطبيعة الحال متعارضة ،  
فغير غريب أن يتمع بينهم التنافس و التخاصن ، و أزمات الصناعة  
والبطالة و نتائجها السيئة تزيد من أوزار النظام الرأسمالى .  
و الإصلاحات الجزئية مثل تدخل الدولة و التأمين الاجتماعى  
و تحديد الأسعار و رفع الأجور قد ترجىء انهيار هذا النظام  
حيناً من الزمن و لكنها لن تحول دون وقوعه ، و لا مناص  
للرأسمالية من إخلاء الطريق لظهور وسيلة خير منها للإنتاج  
و التوزيع ، و الانتقال إلى الاشتراكية هو الخطوة المنطقية التالية  
فى التطور الاقتصادى ، و ظواهر الأحوال جميعها تشير إليها  
و تتطلبها ، و اقتناع الاشتراكيين التطوريين بحتمية وقوع هذا  
الانتقال على مدى الأيام هو الذى يصر فهم عن التفكير فى الالتجاء  
إلى أساليب العنف و الشدة و الهدم و التدمير .

و يخالف الاشتراكيون التطوريون الفسكرة المركسية القائلة  
أن الطبقة المسالكة هى التى تسيطر على الحكومة النيابية ،  
و يقولون إن التصويت العام فى الانتخابات قد جعل الحكومات  
خاضعة لسيطرة الشعب ، و لم يبق إلا إقناع الرأى العام بضرورة  
التحول إلى النظام الاشتراكى ، و يمكن تحقيق ذلك بطرائق شتى  
منها قيام الأحزاب الاشتراكية بإقناع المواطنين لأخذ أصواتهم

في الانتخابات ، ومنها تنظيم العمال في اتحادات يفضل أن تكون اتحادات صناعية لتقوية الوعي الطبقي ، ولن تقتصر وظيفة هذه الاتحادات على الحصول على امتيازات وإنما يكون في طليعة أعمالها إعداد النواة من الرجال الذين يتولون الحكم والإدارة في العهد الاشتراكي ، ومنها إيجاد تعاون بين المنتجين والمستهلكين لتشجيع المشروعات التي لا ترمى إلى طلب الكسب والعمل على رفع مستوى المعيشة ؛ والاشتراكية التطورية حركة عمالية ولكن أنصارها يعتقدون أنه من الممكن إقناع الطبقة الوسطى بقبول برنامجهم والانضمام إلى صفوفهم ، وهم في ذلك يخالفون أنصار الاشتراكية الشيوعية .



# الشيوعية

الشيوعية هي الماركسية الثورية وقد وضعت موضع التنفيذ ، وأول ما يميزها من الاشتراكية التطورية هو أسلوبها وطريقتها ، والشيوعيون يعدون حرب الطبقات لازمة من لوازم المجتمع الرأسمالي لا سبيل له إلى الخلاص منها ، ومادام هذا النظام قائماً فإن جهاز الدولة رهين أشارته ، وليس في الإمكان تحقيق الاشتراكية بطريق الإصلاح التدريجي ، ولذا يوجه الشيوعيون خبراتهم المكتسبة وما أوتوا من حيلة واسعة ودهاء إلى الاستيلاء على الحكم بقوة السلاح ؛ والسمة الثانية التي تميزها من الاشتراكية التطورية هي طبيعة الهدف النهائي الذي ترمي إليه الشيوعية ؛ فالاشتراكية في رأى الشيوعيين مرحلة انتقال تشرف عليها ديكتاتورية عمالية ، وهذه الديكتاتورية تظل مسؤولة عن الحكم حتى يتم بناء المجتمع الخالي من الطبقات ويلغى نظام الدولة ويتم التوازن والانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع .

وتطبيق النظرية الشيوعية في روسيا هو الذي حولها من

دولة رأس مالية إلى الاتحاد السوفيتي أو اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفيتية .

وقد كان ماركس يتتظر حدوث الثورة البروليتارية في البلاد  
التي استوفى فيها النظام الرأس مالى مراحل تقدمه ، ولكن  
ما حدث كان يخالف ما قدر ، فقد جاءت الثورة في بلاد لم تعرف  
الحركة الصناعية ؛ ويمكن تفسير ذلك بظروف روسيا الخاصة  
وماضيها التاريخي ، ففي خلال القرن التاسع عشر توطن النظام  
الرأسمالى في معظم الدول الأوروبية ، وفي الوقت نفسه ذاع مذهب  
الأحرار وظهر له مؤيدون كثيرون ، وكانت روسيا حينذاك  
متخلفة سياسياً واقتصادياً ، يحكمها القياصرة حكماً استبدادياً  
لا هوادة فيه ولا رحمة ولا عاصم من طغيانه وفساده وسوء  
إدارته وعجزه وجهله ، وواجهت الدولة مشكلة محاولة مزج أمم  
مختلفة الأصول والعقائد والتقاليد وجعلها أمة واحدة ، واتخذت  
الدولة سياسة الشدة والقمع لإتمام المزج المطلوب والوحدة  
المنشودة ، وجاءت هذه السياسة بعكس المقصود إذ اشتدت تقعة  
الأقليات ، وتفاقت الأحوال السيئة .

وقد بذل بطرس الأكبر والقيصرة كاترين الثانية جهوداً  
جبارة لتصنيع روسيا ، ولكن برغم ذلك ظل تقدمها الصناعى

بطيئاً ، وظلت الزراعة غالبية عليها ، وحتى سنة ١٩٠٠ كان أربعة  
أخماس الأهالي من طبقة الزراع ، وكانت أكثر الأرض وهي  
مصدر خيرات البلاد في يد طبقة النبلاء ، وقد ألغيت العبودية  
في سنة ١٨٦١ ولكن إلغائها لم يكن له كبير أثر في تحسين  
أحوال الفلاحين الذين ركبهم الديون ، واستذلهم الظلم والفقر  
والحرمان .

وبالرغم من الرقابة الشديدة التي كانت مفروضة على  
المطبوعات فإن الأفكار الحرة المتطرفة التي ذاعت في الغرب  
وجدت سبيلها إلى روسيا ، وأخذت الرغبة في الحصول على  
الأرض وطلب الإصلاح الدستوري تزداد قوة وعنفاً بعد سنة  
١٨٦٠ ، ولما عمدت الحكومة إلى الإمعان في الضغط  
والإسراف في نفي المتذمرين الناقلين إلى سيبيريا أخذ التذمر يبدو  
في صورة الإرهاب والاعتقال .

وحينما بدأت الحركة الصناعية في روسيا ظهرت  
الأحزاب العمالية ، ففي سنة ١٨٩٦ ظهر حزب العمال  
الديمقراطيين المعتدلين ، وفي سنة ١٩٠١ ظهر الحزب الاشتراكي  
الثوري الأكثر تطرفاً ، وقد كان نمو الرأسمالية في روسيا  
مفاجئاً ، وكانت رهوس الأموال الموظفة في روسيا أكثرها

بريطانية ؛ وقد وجد العمال الروسيون في أواخر القرن التاسع عشر أنهم مضطرون إلى التكتل إزاء أصحاب رءوس الأموال ، وجعلهم ذلك ناضجين لقبول التنظيمات العمالية ، ولذلك امتازت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر في روسيا بالمناقشات والمجادلات العمالية ، وزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل . ورغم الضغط الشديد حدثت إضرابات واعتصابات ، وانتشرت من مدينة إلى مدينة أخرى وتكاثرت واشتدت وكان ذلك باعث ظهور الحركة العمالية وأحزاب العمال وفي المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الذي عقد في لندن سنة ١٩٠٣ حدث الانشقاق الذي أدى إلى ظهور أقلية صارت تعرف باسم حزب المنشفيك (أى الأقلية) وأكثريه صارت تسمى حزب البلشفيك (أى الأكثريه) ، وكان برنامج المنشفيك معتدلاً مقتصراً على الأغراض السياسية مثل إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الدستوري ، وكان هذا الحزب يقنع بأن يكون من الأحزاب التي تعمل للإصلاح في ظل هذا النظام ، أما البولشفيك وزعيمهم لينين فكانت لهم مطالب كبيرة وغايات بعيدة ، وكانوا يعلنون أنهم يريدون الاستيلاء على أداة الحكم بطريق الثورة وإيجاد ديكتاتورية العمال ليحولوا

دون وقوع الانقلاب المعارض لثورتهم ، وكان لهم برنامج شامل لجعل الأرض والمصانع داخلة في النطاق الاشتراكي .  
ونشبت الحرب اليابانية الروسية سنة ١٩٠٤ وزادت المعركة الداخلية في روسيا حدة ، وكشفت هذه الحرب فساد الحكم وضعفه ، وقوى ذلك موقف المتطرفين . وفي يوم ٢ يناير سنة ١٩٠٥ بعد سقوط بورت أرثر بثلاثة أسابيع تقدم موكب يؤلف من آلاف العمال في بطرسبرج وعلى رأسهم الأب جابون حاملين إشارات دينية ليقدّموا التماساً إلى « أبيهم الصغير » القيصر في قصر الشتاء ، ويقع هذا القصر على شاطئ نهر نيفا الأيسر مواجهاً حصن القديس بطرس والقديس بولس ، وعلى مقربة من القصر كان يقع ديوان البحرية ، وبينما كان الموكب يتقدم في هدوء خلف ديوان البحرية . ويقرب من الساحة الكبيرة أصدر الضباط أوامرهم إلى الجنود بإطلاق الرصاص ، وانهاج الرصاص على العمال غير المسلحين وبينهم النساء والأطفال ولم يكن هناك أمر بمنع سير الموكب ، ولا تحذير ولا إنذار ، وقتل ألف وجرح ألفان ، واستشاط العمال في بطرسبرج غضبا لوقوع هذا الإعتداء الصارخ ، واستفزع العالم المتمدن الحادث ، ووجد الذين أقدموا على هذه الجريمة الشنعاء أنهم قد أساءوا الفهم ،



فإنها بدلا من أن تخيف العمال وتخمد حركتهم زادتهم جرأة ،  
وبدأت حلقة متتابعة من الاضطرابات والثورات في كل ناحية  
من نواحي روسيا ، وخاف القيصر نيقولا الثاني عاقبة استفحال  
الثورات وتفاقم الاضطرابات فأرغم على الخضوع وأصدر بيانا  
في ٣٠ أكتوبر يعلن إيجاد مجلس نيابي ( دوما ) له سلطة  
تشريعية ، ولكن القيصر لم يف بعهده ولم يغير سياسته ، وأمهن  
في كبت الحريات ، وجعل اعتماده على الجواسيس والشرطة  
السرية ، وفي خلال هذه الأزمة كان الحزب البولشفيكي ينظم  
صفوفه ويدك دعوته ويؤسس مجالس نيابية من العمال  
الزراع والجنود .

وبينما كانت هذه الأزمة تزداد تعقيدا نشبت الحرب الكبرى  
الأولى سنة ١٩١٤ ، ورغم سوء الحالة في روسيا والخلافات الداخلية  
فإن الخوف من السيطرة الألمانية الحربية والأمل الذي راود  
النفوس في أن هذه الحرب قد تهيء الفرصة للإصلاح جعلها  
أكثر السكان يعملون على مناصرة الحكومة في خوض غمار  
الحرب ، وخرج الحزب الشيوعي وحده على هذا الإجماع وصرح  
بأن هزيمة روسيا في الحرب هي الفرصة الوحيدة لإحداث التغير  
المطلوب ، وكان لينين زعيم أصحاب هذا الرأي ، ولم تكن

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

الحرب في صالح روسيا فقد توالى هزائم الجيوش الروسية ،  
وظهر فساد الحكم وعجز القيادة الروسية في أردأ الصور ، واشتد  
كرب الشعب ، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً عظيماً ، وساءت  
الحالة الاقتصادية إلى أقصى حد . وفي ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧  
حدث اعتصاب عام ، واشتعلت الثورة ، واضطر القيصر نيقولا  
إلى التنازل عن العرش في ١٦ مارس ، وانتهى بتنازله حكم أسرة  
رومانوف ، وتألقت حكومة مؤقتة رئيسها الأمير ليفوف ،  
وكان أعضاؤها من المعتدلين ، ولكن الثورة لم تكن من صنع  
المعتدلين ، ولذلك عجزوا عن مواجهة الموقف وتصريف الأمور  
وتكونت حكومة كيرنسكي في منتصف يوليو وبها أغلبية  
اشتراكية ، وقد رأت متابعة الحرب في ظل نظام دستوري ،  
وعارض البلاشفة في ذلك واتخذوا لهم شعاراً معبراً عن الحاجات  
التي كانت تعالج في نفوس قوم قد أنهكتهم الحرب وهو السلام  
والأرض والخبز ، وقالوا إن تحقيق ذلك لن يكون إلا عن  
طريق تمكينهم من الوصول إلى الحكم . وفي ٧ نوفمبر سقطت  
حكومة كيرنسكي ، وخلفتها حكومة سوفيتية مكونة من زعماء  
البلاشفة وعلى رأسها لينين ، وفي يناير سنة ١٩١٨ بدأت هذه  
الحكومة مفاوضات ألمانيا لعقد الصلح في برست ليتوفسك ، وفي

١٠ يوليو أعلن الدستور الشيوعي . وبموجب هذا الدستور صودرت جميع الأرض من ملاكها السابقين ، وتقرر أن تكون ملكا للأمة الروسية كلها ، واستولت الحكومة على موارد الثروة الطبيعية والمصارف والموجودات المالية، ومدت الحكومة رواق سلطتها على وسائل النقل والمواصلات والمصانع والمناجم ، وأعلن أن العمل فريضة على كل إنسان ، ومنح حق التصويت في الانتخابات للرجال والنساء البالغى تسع عشرة سنة واستثنى من ذلك رجال الدين والتجار وأصحاب الدخول من غير العمال والمستأجرون ، وكانت الحكومة مكونة من السوفييتيين الذين تم انتخابهم محلياً في المقاطعات والجمهوريات والجمعيات القومية .

وصادفت النظام الجديد متاعب وصعاب شتى ما بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢١ فقد كانت الحرب الداخلية تكاد تقطع أوصال الدولة كما أرهاقها الحصار الاقتصادي وغزو قوات الحلفاء ، واستطاع الجيش الأحمر أن يرد الغزاة على أعقابهم ، ولكن الحالة الاقتصادية تدهورت ووجدت الحكومة أن تعميم النظام الاشتراكي في إطار تغلب عليه الصفة الزراعية وأساسه الصناعي جد محدود لا يفي بالغاية المطلوبة ، وكانت نتيجة ذلك إعداد سياسة اقتصادية جديدة لمواجهة الموقف ، ففي أوائل سنة ١٩٢١ سمحت

الدولة بالعودة الجزئية إلى نظام المشروعات الفردية والسوق الحرة وعودة رأس المال الأجنبي ، وقد رأى لينين فيما أسماه « رأس مالية الدولة » إجراء عملياً يسمح بتقدم الحالة الاقتصادية بحيث يمكن بعد ذلك تنفيذ المبادئ الاشتراكية ، وتظل حكومة العمال في خلال تلك الفترة قابضة على زمام الحكم ، وشبهه هذا الإجراء بالارتداد إلى الوراثة الذي يمكن بعد ذلك من الوثبة القوية إلى الأمام ، وكان لهذا الإجراء أثره النافع . فقد تحسنت الأحوال الاقتصادية وأمكن وضع أساس النظام الاشتراكي . واستمر هذا الإجراء سبع سنوات ، وحينما انتعشت الصناعة ضيق مجال العمل الفردي شيئاً فشيئاً في سبيل الملكية التعاونية وفي سنة ١٩٢٤ مات لينين ، وتولى بعده رئاسة الحزب يوسف إستالين . ولكن لم يتوطد مركزه إلا بعد صراع مر ومعرفة عنيفة بينه وبين منافسه العميد تروتسكي . وفي سنة ١٩٢٨ بدأ مشروع السنوات الخمس ، وكان هذا المشروع تمهيداً لاستكمال جعل الصناعة والزراعة خاضعتين خضوعاً تاماً للنظام الاشتراكي . وقد قضى النظام الشيوعي على النظام الرأسمالي في روسيا قضاء تاماً ، فالأرض والأموال وموارد الإنتاج جميعها تحت سيطرة الدولة . والمسيطر على الدولة الديكتاتورية البروليتارية ويديرها

هو الحزب الشيوعي ، ومعنى هذا أن روسيا لا تزال في مرحلة الاشتراكية الحكومية ولم تنتقل بعد إلى مرحلة الشيوعية الكاملة التي تصبح فيها الدولة لا لزوم لها وتذبل وتذوى ، ولم يضع ماركس ولا لينين تحديداً واضحاً لمدى هذه الفترة الانتقالية .

والدولة السوفيتية اتحاد مكون من ست عشرة جمهورية ، وتقوم الحكومة الفيدرالية في كل جمهورية منها بأعباء سياسية واقتصادية كبيرة ، ومن حق كل جمهورية أن تسن القوانين الملائمة لها وتدبر أحوالها حسب حاجاتها في الميادين البعيدة عن مجال السياسة العامة التي ينظر فيها إلى مصلحة الجمهوريات المتحدة نظرة شاملة ؛ ونظام الحكم يتدرج في شكل هرمي قاعدته المجالس المحلية وفي أعلاه المجلس الأعلى للولايات السوفيتية المتحدة ، والانتخاب بالاقتراع السري ، وكل من يبلغ الثامنة عشرة من الرجال أو النساء له حق الانتخاب .

ويعد أعضاء الحزب الشيوعي مهندسي الثورة وبناء المجتمع الجديد ، والحزب من الوجهة الرسمية منفصل عن الحكومة ، وليس له حق شرعي في الحكم ، ولكن الواقع أن أعضاء الحزب يشغلون أكثر الوظائف الكبيرة في معظم جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، ويقرر الحزب السياسة العامة في المسائل

الهامة التي يبحثها في اجتماعاته ، والقرارات التي ينتهي إليها  
تتحول إلى قانون أو أوامر تنفيذية ، ويشرف على تنفيذها  
أعضاء الحزب بوصفهم من موظفي الدولة .

ويستمد الحزب نفوذه العظيم ومكانته السامية من أنه نجح  
في القيام بالثورة ، وهو في روسيا الحزب الشرعي الوحيد ، وهو  
لا يبنى يضم إلى صفوفه الشبان الواعدين اللامعين ، وهو قوى  
الرابطة متماسك البنيان محكم النظام موحد الغاية ، وأفراده منبثون  
في الصناعة وفي الجيش وفي السياسة وبكل ناحية من نواحي  
الجمهوريات المتحدة ، ولا يمكن أن يبت في أمر من الأمور دون  
الرجوع إلى خلية الحزب المحلية أو الموظفين الرسميين ،  
وفي المسائل الخاصة بالتفسير الماركسي يتولى الحزب الشيوعي  
إصدار الحكم والإدلاء بالرأى .

ولا يدخل في صفوف الحزب إلا الأفراد الأقوياء الأجلاد  
الذين يهتمون أقصى ألوان الامتحان، وواجبات العضوية شاقة مجهدة  
ونظامه صارم ، وإذا كانت مزاياه وامتيازاته مغرية فإن تبعاته  
ثقال وتكاليفه متعبة ، ومن الحين إلى الحين تحدث فيه حركات  
التطهير لاستبعاد من يشك في ولائه للحزب أو من يظهر ضعفاً  
في احتمال تبعاته ، ويستكمل الحزب صفوفه بعد التشذيب من

جماعات منظمات الشباب والشبان الرواد وما إلى ذلك من المنظمات الشيوعية .

ومرحلة الاشتراكية في النظرية المركسية مرحلة إعداد وتدريب لتثبيت المبادئ الشيوعية ، وتدعيم للنظم الجماعية ، والتعفية على آثار النظم الرأسمالية ؛ والتعليم من الوسائل الهامة لإتمام هذا الانتقال ، والكتب والمسرح والصحافة والإذاعة تستغل جميعها للتوجيه في هذا السبيل ، وغاية التربية هي غرس القيم الاشتراكية في نفوس الناشئة ، فهي نوع من أنواع الدعاية ، وعمل الصحافة والإذاعة كذلك ، تهيئة الرأي العام لقبول الأهداف الاشتراكية ، وحرية بحث المسائل العامة وتقليبها على جوانبها المختلفة مسموح بها ، ولكن متى أعلنت الحكومة رأيها في الموضوع المطروح على بساط البحث منعت المناقشة ، وتوقف إبداء الرأي ، وصودرت الحرية ، ولا يسمح بحال من الأحوال بالتعرض بالنقد والتحدى للأسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي .

ومن المعتقدات الأساسية للاشتراكية المركسية المساواة التامة بين الناس بغض النظر عن الأصل الشعبي والقومية والعقيدة والجنس ، وذلك من ناحية الحالة الاجتماعية والسياسية

والقانونية والاقتصادية ، ومبدأ المساواة من المبادئ المقررة في الدستور الشيوعي ومخالفتها جزاؤها العقوبة الشديدة ، ومن نتائج ضمان هذه المساواة في الحقوق مشاركة المرأة في حياة الأمة الصناعية والسياسية .

وترجع كراهة الشيوعيين الروسين للدين إلى العهد القيصري ، فقد تحالفت الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية مع قوة الطغیان ، وناصرت الضغط على الحريات ؛ والنظرية الماركسية تعد الأديان السماوية نوعاً من أنواع المخدرات يصرف الإنسان عن معرفة تبعاته الأرضية ، ويحول اهتمامه إلى التماس المثوبة في الحياة الأخرى . والشيوعية تدعى القدرة على تحقيق الإخاء الإنساني عن طريق تنظيم المجتمع الاشتراكي على أساس المساواة والتعاون بدلا من الانقسام إلى طبقات والجهري وراه الكسب واكتناز المال واقتناء العقار ، وتقبل الشيوعية الآداب المسيحية ولكنها ترفض الاعتقاد بوجود الكائن الأسمى ، والعلم الطبيعي وعلم النفس كفيلان في رأى الشيوعيين بتفسير مظاهر الكون ؛ ويزعم الشيوعيون أن الديمقراطية الحقبة لا يمكن أن تتحقق في إطار النظام الرأسمالي ، وأن الحرية السياسية وهم من الأوهام مادام عدم المساواة الاقتصادية هو الغالب ،



ولن تكون هناك حرية حقيقية إلا إذا زالت الملكية الخاصة وزالت فروق الطبقات ، والشيعوية تدعى من أجل ذلك أنها ليست إلغاء للديمقراطية وإنما هي التحقيق الكامل للديمقراطية الحقة .

وواضح أن ادعاء الشيوعيين أن نظامهم هو الديمقراطية الصحيحة ينطوى على تحذ للديمقراطية كما يفهمها الغربيون ، وقد أشار إلى ذلك البهائية السياسى البريطانى الأستاذ إدوارد هالت كار فى محاضراته التى ألقاها سنة ١٩٤٦ فى جامعة أكسفورد وجمعها بعد ذلك فى كتابه القيم المسمى « الضغط السوفيتى على عالم الغرب ، وملخص رأيه فى هذا الموضوع أن الحلفاء فى الحرب الكبرى الثانية لم يعنوا بتأكيد صفة نهوضهم للدفاع عن كيان الديمقراطية والحرب فى أولى مراحلها على خلاف ما فعلوا فى الحرب الكبرى الأولى ، فقد أعلنوا فى أول نشوبها أنهم يخوضون غمارها لجعل العالم مكاناً أميناً للديمقراطية ، ويقول الأستاذ كار : إنه ربما كان من أسباب ذلك محاولة استرضاء بعض الدول التى لم تأخذ بالنظام الديمقراطى ، والعمل على ضمها إلى جانبهم ، وميثاق الاطلانطيق بالرغم من أفكاره الولسونية لم يذكر كلمة الديمقراطية ، ولقد كان المارشال استالين هو الذى

قام بالدور الذي لعبه ويلسون في الحرب الكبرى الأولى فأعلن أن الديمقراطية في طليعة أهداف الحلفاء .

ففي إذاعته في يوليو سنة ١٩٤١ تحدث عن محاربه هتلر بأنها جهاد أهل أوروبا وأمريكا للاستقلال والحرية الديمقراطية ، وردد ذلك في خطبه وتصريحاته بعد ذلك ؛ وفي الاجتماعات التالية التي عقدها الحلفاء أثنوا على الديمقراطية ، وأعلنوا عزمهم على حل المشكلات الأوروبية السياسية والاقتصادية بالوسائل الديمقراطية ، وقد أصبح معلوماً أن هذه الإشارات كانت من وحي حكومة السوفيت ، وهي لذلك لها دلالتها العامة ، فمن الملحوظ أن روسيا السوفيتية قد اضطلعت هذه المرة بعبء التبشير بالديمقراطية وكان المارشال استالين هو لسانها الناطق .

وهذا التحدى الذي قذفت به حكومة السوفيت إلى ميدان السياسة الأوروبية لم يكن جديدا ، وقد أعلنه لينين من قبل قائلا « إن ديمقراطية الصعاليك — البروليتاريا — أكثر مليون مرة من ديمقراطية الطبقة المتوسطة البورجوازية » وعلى هذا النمط جرى استالين في حديثه سنة ١٩٣٦ حيث وصف النظام الشيوعي الروسي « بأنه النظام الوحيد الديمقراطي في العالم » وليست هذه الأحاديث لونا من الدجل السياسى أو الدعاية الجوفاء ، وإنما هي

تبين لنا أن الروسيين يرون أن ديمقراطيتهم السوفيتية أرقى وأسمى  
من الديمقراطية الغربية البورجوازية، ولذا من المهم أن نفهم  
طبيعة الديمقراطية السوفيتية

ويرى الأستاذ كار أن الديمقراطية السوفيتية قد ورثت  
التقاليد الروسية ، وكان السائد في روسيا خلال العصور المتعاقبة  
رفع مكانة الجماعة في الحياة السياسية والاجتماعية ، وتأكيدهم حقوق  
الجماعات والواجبات والالتزامات الجماعية ، والفردية التي زرعتها  
في الغرب عهد إحياء العلوم وعهد الإصلاح الديني ، وهي قائمة  
على فكرة الإرادة الفردية باعتبارها الحكم الفيصل في الأمور  
وجعل الضمير الفردي الرقيب الأدبي على الإنسان ، مثل هذه  
الفردية لم تدخل في التقاليد الروسية ، ولم يوفق الحكام الروسيون  
في الملاءمة بين الحرية والسلطة ، والحرية في روسيا كانت تنحدر  
على الدوام إلى الفوضى ، كما أن السلطة في أغلب الحالات كانت  
تستحيل استبداداً وقهراً وطغياناً ، وكان يظهر هذا في عبث  
الحكام بالقوانين ، ومحاوله الشعب التغلب من سلطة القانون .

وتعليق الأستاذ كار لعناية ما يسمى بالديمقراطية السوفيتية  
بالجماعات وإهدارها لحقوق الأفراد بتأثرها بالتقاليد الروسية  
تعليق مقبول ، على أن الأستاذ كار لا يكتفي بهذا التعليق ويضيف

إليه سببا آخر وهو أن الديمقراطية الروسية تأثرت بالثورة الفرنسية ولم تتأثر بالثورة الإنجليزية ، وكلتا الثورتين كانت ثورة بورجوازية قامت لهدم نظام ملكي شرعى تؤيده كنيسة موطدة ، ولكن فلسفة الثورة الإنجليزية كما أنماها وبسطها الفيلسوف البريطاني لوك قائمة على الاعتراف بحقوق الأفراد تلقاء الكنيسة وتلقاء الدولة ، وكان لوك وأتباعه يرون الدولة حائطا يعمل الأفراد فى داخله مسترشدين بضياء أفكارهم الخاصة ، وحق المعارضة هو جوهر الديمقراطية البريطانية ، ومن ثم فكرة أن الحكومة الديمقراطية معناها الحكومة اللينة الهينة ، لأنه كلما ضعفت الحكومة عظم نصيب الأمة من الديمقراطية ، والصبغة الغالبة على الثورة الفرنسية تأثير روسو ، وروسو فى قبوله للعقد الاجتماعى نظر إليه بالعين التى نظر إليه بها هوبز — الفيلسوف البريطانى — من قبله ، واعتبره تنازلا من جانب الفرد عن حقوقه ضد المجتمع ، وروسو لا يعتبر الدولة بمثابة حائط لحماية الأفراد وإنما يجعل المجتمع والدولة شيئا واحداً ، ومخالفة الإرادة العامة ، فى شرعه خيانة ، وروسو هو أبو الثورة الفرنسية الروحية ، وهو كذلك أبو الديمقراطية الجماعية الكلية ، وتاريخ الثورة فى فرنسا قوى الاتجاه إلى الديمقراطية الجماعية ، ولم تكن

الثورة الفرنسية انتصارا للتسامح السياسى والقصد والاعتدال وصيانة حقوق الأفراد ضد الدولة ، وإنما كانت انتصاراً لرأى خاص عن سلطة الدولة ، وكل ما عملته الثورة الفرنسية هو أنها نقلت النظام الموجود من حاكم أسمى إلى حاكم آخر ، وأقامت السيادة الشعبية مكان السيادة الملكية ، ومنحت الشعب الحقوق التى كان يتمتع بها الملك دون أن تبحث تلك الحقوق والسلطات ؛ والديمقراطية الروسية بعيدة عن تقاليد الثورة الإنجليزية ، وهى متصلة بتقاليد الثورة الفرنسية الديمقراطية ، وهذا من أقوى أسباب عنايتها بالجماعات وترجيحها الجانب الجماعى على الجانب الفردى .

ويأخذ الروسيون الشيوعيون على الديمقراطية الغربية أنها ديمقراطية شكلية نظامية لا ينظر فيها إلى ما بين الطبقات من تفاوت ، وأنها ديمقراطية سياسية محضة ولا تمتد إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، وأنها تتسامح مع معارضها لأنها ينقصها الإيمان بنفسها ، ولو كانت واثقة من نفسها مؤمنة برسالتها لما وسعت صدرها لأعدائها ، ويعيبون الديمقراطية الغربية كذلك لأنها لا تعمل على إعداد الجماعات للاشتراك فى الحكم وتوجيه سياسة الدولة

وعند السوفيت أن الديمقراطية فى البلاد الرأسمالية حيث

لا يزال صراع الطبقات مستمراً إنما هي ديمقراطية الأقوياء وديمقراطية الطبقات المسورة، أما في روسيا فإنها ديمقراطية العمال أي ديمقراطية الجميع، ويرى الشيوعيون - كما سبق أن ذكرت - أن هذا النوع من الديمقراطية لا يمكن الوصول إليه إلا بالثورة وإقامة ديكتاتورية الصعاليك، ويستخلصون من ذلك أنه ليس هناك تناقض جوهرى فى الجمع بين الديمقراطية والديكتاتورية ويرون أنه حينما يُعَنَفَى على آثار المجتمع البورجوازى تصبح الديكتاتورية الصعلوكية لازوم لها، وينتهى أجلها . وتصور الديمقراطية الغربية مناقض لذلك ، فعندها أن النظم الدستورية النيابية لها أهمية كبرى وأن الديكتاتورية مناقضة للديمقراطية . وعند الشيوعيين أن الاشتراكية خطوة لازمة مكملة للديمقراطية ، فهى التى تجعل الديمقراطية حقيقية لفظاً ومعنى ، ويأخذون على الديمقراطية الغربية أنها لم تقلل من سيطرة صاحب رأس المال على عماله ، وأن ماتزعمه من إطلاق حرية الاجتماع وحرية إبداء الرأى وإذاعته ليس معناه أن الفرصة للتعبير عن الرأى متساوية .

واتهام الشيوعيين للديمقراطية الغربية بأنها تتساح مع خصومها وناقديها مسألة جديدة بالنظر ، فإن من أبرز عيوب النظام

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMar'touk/>

الشيوعى ضيقه بالمعارضة ، وشدة فتكه بخصومه ، والعمل على استئصال شأقتهم بكل الأساليب الممكنة ، وحركات التطهير المتوالية التى حدثت فى روسيا الشيوعية تريناً كيف ينكل الشيوعيون بمخالفهم ولو كان لهم من ماضيهم فى خدمة المبادئ- الشيوعية ما يشفع لهم أو ما يجعلهم على أقل تقدير جديرين بشيء من الترفق والرحمة . ويدافع الشيوعيون عن موقفهم قائلين لهم لا يقرون التساهل مع أعداء الديمقراطية الشيوعية الذين يضمرون لها السوء ويقيمون فى طريقها العقبات، وإن الديمقراطية قد تحتل الآراء المخالفة لها والمعادية لأصولها فى البلاد العريقة فى الأخذ بالنظام الديمقراطى أما فى البلاد حديثة العهد بالديمقراطية فإن حرية نقد أصولها والجملة عليها تهدد قواعد المجتمع وتشجع حركات الانقلاب ؛ وتسهل الديمقراطية الغربية مع ناقديها وخصومها فى نظر الشيوعيين دليل الضعف ، وآية التخاذل ، وعللة التردد والشك ، ويقول المدافعون عن الديمقراطية الغربية إن تساهلها وصبرها واحتمالها مقصور على احتمال الرأى الذى لا يمس أصول الديمقراطية ، على أن سحق الرأى المخالف متوقف على مدى ما ينجم عنه من الضرر ومقدار خطره وتهديده للنظم الديمقراطية ، وفى المجتمع القوى المتناسك يقل خطر الآراء المخالفة

ولكن في المجتمعات التي لم تتشرب بعد التقاليد الديمقراطية ولم يطل عهدا بها فإن الإسراف في التسامح وإطلاق الحرية للنقد الجاح قد تكون موجبة للتصدع وتمزيق الوحدة ، على أن التسليم للشيوعية بحق كبت الآراء المعارضة بالرغم من أنه يبدو في بعض الظروف أمراً لا يحيص عنه مستهدف على الدوام لسوء الاستعمال ، وتاريخ الشيوعية يرينا أنها قد أسرفت في استعمال هذا الحق حتى وصل بها الأمر إلى درجة التعسف والاستبداد والطغيان .

ويتهم الشيوعيون الديمقراطية الغربية بأنها لا تفسح المجال لاشتراك الجماعات في المراكز الهامة والأعمال الكبيرة ، وأن المناصب الرئيسية في يد الرجال الذين أهلهم تخصصهم للوصول إليها ، ومعظم هؤلاء من الطبقة الميسورة التي مكنت الثروة أصحابها من إعداد أولادهم للتخصص ، وفي هذا الاتهام مبالغة ملحوظة ، ففي الكثير من البلاد الديمقراطية وصل قوم بكفائتهم الشخصية وحدها إلى أسنى المناصب ولعبوا في سياسة بلادهم أدواراً من أهم الأدوار .

وخطورة الشيوعية أنها ليست برنامجاً سياسياً فحسب ، وإنما هي فلسفة وعتيدة ومحاولة جريئة لتنظيم مجموعة من الآراء



والتعاليم تشمل الحياة الإنسانية من جميع أقطارها ونواحيها الاجتماعية والاقتصادية والعقلية ، وتضع أسسا نظرية للحكومة وسياسة الدولة ، وأفكار الثورة الفرنسية بالقياس لأفكار الثورة الشيوعية محدودة المدى ، مستهمة المعالم ، وقد كان ينقصها وجود هيئة منظمة محكمة الوضع تشرف عليها وتتولى شرحها وتفسيرها ، وقد أكد لينين من بادىء الأمر أهمية وجود هيئة تشرف على سير الثورة ويرجع إليها في بسط تعاليمها ، وجلاء غوامضها ، فالبشيفية عقيدة تلهم أعمال الدولة ، وينظر إلى كل شيء في ضوء تعاليمها ، وقد أثبتت أنها تستطيع بث روح الولاء لها في نفوس أنصارها وحملهم على بذل النفس والتضحية بها في سبيل مبادئها ، وبعض هذا يرجع إلى إدعائها الجريء بأنها مصدر المبادئ المسيطرة على النشاط الإنساني جميعها .

ومجرد وجود نظام سياسى جديد قائم على عقيدة سياسية متماسكة مدعومة بكثير من حقائق التاريخ والاقتصاد والسياسة جدير بإيحاء مثل هذه الحماسة ، وحتى الذين لم يؤخذوا بزخارف هذه العقيدة ولم يخطف أبصارهم لمعانها الوهاج ورفضوا مضامينها كانوا يحسون جاذبيتها وقدرتها على استمالة النفوس والعبث بالأهواء ، وقد عانت الديمقراطية الحديثة ألوانا من

الإخفاق ، وأظهرت ضروبا من العجز والتقصير والانحراف عن المبادئ الديمقراطية الحققة حتى رميت بأنها لا تملك الدافع الأدبي ، ولا الاتساق الفكرى ، ولا قوتة الشباب الموجودة فى الشيوعية ، على أن التهديد الشيوعى أيقظ الديمقراطية من سباتها ، وبصرها بالكثير من عيوبها . ولا يمكن إنكار أن النقد الشديد الذى وجهته الشيوعية للديمقراطية كان له أثر حميد فى تنقيح الديمقراطية وتجديدها وإبرائها من كثير من العيوب والنقائص التى لصقت بها ، وأخذت عليها .

وقد كانت الفلسفة المادية ثورة على المسيحية ، وخروجاً على الفلسفة المثالية التى تؤمن بالقيم الروحية والأفكار الخالصة النقية وتعتبرها الحقيقة النهائية المستقرة خلف العالم المادى . وكان من أثر تسرب هذه الأفكار إلى عالم السياسة مهاجمة الطبقات ذوات الامتيازات واتهامها بأن ما تظهره من العناية بمسائل الروح يخفى وراءه رغبة مبيتة فى الدعوة إلى إهمال حاجات الجسد حينما تكون هذه الحاجات خاصة بالطبقة الفقيرة المحرومة ، ومن ثم أكدت الماركسية أن الحقيقة النهائية مادية واقتصادية قبل كل شىء .

وقد أثرت هذه الأفكار تأثيراً بعيداً فى العالم الحديث ،

وأصبح تحسين أحوال الجماعات المادية رسالة تثير الحماسة الأخلاقية ، وأصبحنا بمعزل عن تلك الأفكار التي كانت تذهب إلى أن العالم المادى كله شر ونقص ، وأن علينا مقاومة اغراماته وإسكات هواتفه ، ولم يعد الناس يكتفون بما وعدوا به في العالم الأخير لقاء حرمانهم في هذه الدنيا وما يعانون فيها من البؤس والشقاء ، ويعلم المصلحون في العهد الحاضر أنه لا فائدة من علاج أرواح الناس منفصلة عن أجسادهم .

أما في عالم الاقتصاد فإن التوسع في الدراسات الاقتصادية الذى حدث خلال السنوات الأخيرة من أبرز علامات الزمن وأدلها على الاتجاهات الحديثة ، وسواء كان سبب ذلك الضغط الشيوعى أو يقظة الوعى السياسى عند الطبقة الفقيرة أو مجرد تزايد ضغط الأحوال الاقتصادية فإن الاهتمام في العصر الحاضر بالتفكير فى أسس المجتمع الاقتصادية أصبح فى طليعة المسائل التى تشغل البال وتستأثر بالجهد العظيم .

وليست الفلسفة الماركسية مادية فحسب وإنما هى كذلك دياكتيكية كما سبق أن تحدثت فى الفصل الخاص بالماركسية ، وقد استمدت هذه الديالكتيكية من فلسفة هيغل المثالية ، وهى

ترى أن العالم يتطور ويتقدم بتنازع الأفكار وصراعها ، فكل فكرة تظهر سرعان ما تتصدى لها فكرة مناقضة لها وتهاجمها ، ومن صراع الفكرتين تنشأ فكرة ثالثة تشمل الفكرتين المتناقضتين ، ثم تبدأ العملية من جديد ، وهذا التدفع المستمر والحركة المتتابعة هو الحقيقة النهائية ، وهي حركة عقلية في صميمها لأنها تسير بخطوات يسيطر عليها منطق العقل ، وهذه هي الحركة التي سماها هيغل الديالكتيك . وقد وضع كارل ماركس صراع الطبقات والمصالح المادية في مكان صراع الأفكار ، والحقيقة أن مسألة صراع المبادئ تشغل حيزا في فلسفة ماركس أكثر من الحيز الذي تشغله المادية ، وقد غشي التصور الديالكتيكي الفكر الغربي منذ أواخر القرن التاسع عشر وأكد ذلك فكرة الصراع الدائم ، وأن المظهر الاجتماعي ليس شيئا ثابتا ، وإنما هو عملية ديناميكية ، وتبع ذلك الالتفات إلى فكرة أن التاريخ هو مفتاح الحقيقة ؛ ففي القرن الثامن عشر انتزعت الفلسفة من الدين وظيفة تفسير الحقيقة ، وفي القرن التاسع عشر انتقلت وظيفة تفسير الحقيقة من الفلسفة إلى التاريخ .

والاعتقاد بأن الحقيقة النهائية هي هذه الحركة الدائمة المستمرة المتدفقة ينفي الإيمان بوجود شيء مطاق خلفها ،

وما دام سير التاريخ خاضعاً لقوانين هذه الحركة فهو ليس بحاجة إذن إلى سند من هذا المطلق ، وعلى الناس أن يفتنوا لهذه القوانين ويخضعوا لها ويساعدوا على تنفيذها ، وهيكل نفسه ، وهو موحى هذا اللون من التفكير ، كان يبشر بأن الحرية هي الاعتراف بالضرورة وقبولها ، وهذا الاعتقاد بالجزئية التاريخية هو أساس ما يمكن أن نسميه الناحية العلية في الماركسية .

ومناقضات النظام الرأسمالي في رأى الشيوعيين تجعل مجيء الاشتراكية أمراً محتوماً ، ومن أقوال بوخارين — وكان من كبار زعماء البلاشفة وشراح فلسفتهم — « حينما ينظم الماركسيون الحزب الشيوعي ويتودونه إلى المعركة فإن هذا العمل يعتبر مظهراً من المظاهر المعبرة عن الضرورة التاريخية التي تتجلى في إرادة الرجال وأعمالهم، وقد قيل إن النظر إلى التاريخ من حيث هو حلقة متتابعة من الحوادث تسوق إحداها إلى الأخرى بدافع لا خلاص منه يسلب الكائنات الإنسانية بواعث العمل ، ولكن بعض المفكرين يرون أن هذا الاعتراض قد يكون صحيحاً من الوجهة المنطقية ، ولكنه خطأ من الوجهة النفسية ، فإن من طبيعة الناس الميل إلى مناصرة الحركة التي يثقون بأن انتصارها أمر لا مناص منه ، ولا شيء أقن بإضعاف قوة المقاومة من

إقناع الخصم بأنه خاسر لا محالة ، وقد استمدت الماركسية قوة كبيرة من الاعتقاد بأن تحقيق تكهناتها ضرورة تاريخية لا مفر منها ، والشيوعيون شديدو الاعتزاز بهذه الفكرة .

وهذا الإيمان بالتاريخ من معتقدات البلاشفة الأساسية ، وكلا لينين وتروتسكي جعل التاريخ إلهه ، ومن أقوال لينين « إن التاريخ لن يسامحنا إذا نحن لم نقبض على أزمة الحكم في هذه الآونة » والحق عند الشيوعيين هو معاونة الحركة التاريخية على التقدم وإنجاز رسالتها ، والباطل هو معارضتها وإقامة العراقيل في سبيلها ، وانتصار الصعاليك أمر محتوم علمياً في رأى الشيوعيين ، وهو من أجل ذلك حق أخلاقي .

وهذا التأكيد لأهمية التاريخ ينقلنا إلى ناحية هامة في الماركسية ، وهي قولها « بالنسبية » فقوانين العلوم الاجتماعية مستمدة من التاريخ وخاضعة له ومتأثرة به فما يصدق عن عصر من العصور لا يصدق عن عصر آخر ، فليس هناك إذن ديمقراطية مجردة ، وطبيعة الديمقراطية في أى مجتمع من المجتمعات متوقفة على تقدمه التاريخي وليس هناك قوانين اقتصادية عامة مبتوتة العلاقة بالزمان والمكان ، وإنما هناك مثلاً اقتصاديات عهد الرأسمالية ، وهناك اقتصاديات البيئة الاشتراكية ، ولكل منهما مبادئه وأصوله

الخاصة ، والحقيقة ليست ثابتة مستقره ، وكل شيء يتغير بتغير المرحلة التاريخية ويتبدل بتبدلها .

وهذا الإيمان بالنسبية العامة الشاملة من أمضى الأسلحة الهدامة في يد الماركسيين والشيوعيين ، فهم يستطيعون بهذا السلاح الخطير زعزعة أركان كل فكرة من الفكر السائدة التي يقوم عليها نظام المجتمع ، والقانون أمام هذه النسبية لا يخرج عن كونه قواعد معينة وضعتها طبقة غالبية من الناحية الاقتصادية لصيانة مصالحها والإبقاء على امتيازاتها ، ومهمة القانون البورجوازي حماية مصلحة الطبقة البورجوازية ، فالقانون أو النظام بموجب هذه النظرة شعار تقليدى يحاول به المسيطرون الغالبون أن يشوهوا عمل المتمردين عليهم وأعداء النظام السائد مهما يكن هذا النظام ظالما قاسيا ، والمساواة المجردة مساواة صورية ، وحق كل إنسان في إعطاء صوته لا يضمن وجود المساواة في المجتمع ما دام هناك الغنى والفقير ، والمساواة أمام القانون باطلة وسخرية حينما يكون القانون من وضع الطبقة صاحبة الامتيازات ، والحرية نفسها قد تكون حرية صورية ، وحرية قبول العمل أو رفضه حرية غير حقيقية إذا كان معنى الرفض أن يموت الإنسان جوعاً ، وحرية الرأى

ملغاة إذا كان في الاستمسك ببعض الآراء غنم وإذا كانت هناك آراء أخرى تعرض المتعلقين بها للخسارة المادية والضائقة الاقتصادية ، وحرية الصحافة وهم من الأوهام إذا كان المشرفون عليها من الرأسماليين ، وهكذا يحطم النقد الماركسي الشيوعي جميع القيم المطلقة للديمقراطية الحرة ، ويجعلها أمورا نسبية . وقد راجت هذه الأفكار في ربع القرن الأخير ، وأصبح التاريخ يدرس على أسس اجتماعية ، ففي القرن الثامن عشر أقام العقليون الفلسفة مقام الدين ، وجاء هيغل فأحل التاريخ محل الفلسفة وتبعه بعد ذلك ماركس فوضع علم الاجتماع في مكان التاريخ .

على أن ضغط فكرة النسبية كان أبعد من ذلك ، فإذا كانت نظم المجتمع وتقاليد ومثله العليا نتيجة محتومة للأحوال المادية الاقتصادية كما تزعم الماركسية الشيوعية ، فكذلك أفكار أفراد المجتمع وأعمالهم ، وقد جردت الماركسية الفرد من فرديته واعتبرته قبل كل شيء عضوا في طبقتة ، فما يعمل الفرد البورجوازي وما يعتقده ليس من نتاج فكره الخاص وإرادته الفردية ، وإنما هو نتيجة تفرضها عليه عضويته في المجتمع البورجوازي ، وبذلك تصبح النسبية وسيلة للتشكيك ، وتنتهي فلسفة ديكرت التي



جعلت تفكير الفرد نقطة الابداء الثابتة إلى لاشيء . وقد كانت فلسفه الاستنارة تقول « اعتمد على عقلك ، ولكن العقل البشرى الذى تحدى كل شيء قد أخذ فى هذه الفلسفة الماركسية الشيوعية يوجه سلاحه إلى نفسه ، وتحدث الفردية كل سلطان ، وناقشت كل قيمة ، وجعلت رأى الفرد الخاص المصدر الأخير ، ولكن هذا المصدر نفسه أصبح فى رأى الشيوعيين الماركسيين موضع الشك والاتهام ، والشك هنا قد وصل إلى صميم المتشكك نفسه ، فتفكيره وآراؤه وعقائده سبها موقفه الاجتماعى ، وموقفه الاجتماعى هذا مرتبط ارتباطا لا فكك منه بمرحلة التاريخ التى يجتازها العصر .

وهذا السلاح أداة هدم وتدمير لا مشيل لها ، فهو إذا دفع إلى النهاية يودى إلى الشك فى كل حق مطلق ، وفى قدرة الإنسان على معرفة الحق بوجه عام ، ولم تسر الفلسفة الماركسية الشيوعية بتفكيرها فى النسبية إلى هذا الحد ، وإنما اتخذت النسبية وسيلة لتنقد القيم والآراء والنظريات البورجوازية ، والواقع أن الذين يفكرون تفكيراً فردياً مستقلاً أشخاص قليلون ، وتفكير معظم الناس تمليه عليهم ظروفهم وما تتطلبه مصالحهم دون أن يشعروا ، ولسنا فى حاجة إلى براعة عظيمة

لنثبت أن النظريات السياسية أو الاقتصادية التي تغلب على عصر من العصور تعكس على الدوام آراء ومصالح الطبقة الغالبة ؛ ولا نزاع في أن فكرة النسبية التي بثها الماركسيون الشيوعيون كانت عاملاً قوياً في التقليل من شأن القيم البورجوازية .

ولم تكتف الثورة الشيوعية بمحاولة هدم النظم الراهنة والكشف عن أخطائها وعيوبها ، وإنما تصدت كذلك للقيم التي تستمد منها تلك النظم سلطانها الأدبي وقوتها المعنوية ، وهذا هو دأب الحركات الثورية والاتجاهات المستحدثة ، فالديانة المسيحية مثلاً لم تكتف بإظهار ظلم الحكم الروماني وقسوته وإنما هاجمت كذلك نظرية السلطة التي كان يمثلها ، وحركة الإصلاح الديني لم تكتف بإعلان نقائص الكنيسة وأعمالها الخاطئة ، وإنما هاجمت المبدأ الذي كان يجعل من الكنيسة ورئيسها مصدرًا للسلطة ، والثورة الفرنسية لم تقنع بتشويه سمعة الملك ووزرائه ، وإنما عملت على هدم مبدأ السلطة الملكية . وليست أخطر ناحية في الثورة الشيوعية هو أنها عرضت نقائص الديمقراطية وعيوب الرأسمالية ، وإنما هي أنها ناقشت مثلها العليا وسيادتها المحترمة وتقاليد المرعية وأعلنت أنها لا ترعى سوى مصلحة الطبقة الممتازة الميسورة ، وقد أشعلت حماسة

الطبقة الفقيرة وأثارت في نفوس أفرادها النعمة وحب التمرد  
وفي الوقت نفسه أضعفت ثقة أصحاب الامتيازات بأنفسهم  
وسلبتهم يقينهم ، وشككتهم في إخلاصهم لمبادئهم التي يقوم  
عليها سلطانهم الأدبي .

مخطورة الشيوعية هي في إنها تهدم موقف الخصم بتشكيكه  
في قوته وعدالة قضيته ، وحتيقة أن فكرة النسبية البارزة  
في الفلسفة الشيوعية الماركسية معناها مهاجمة كل نظام يدعي أنه  
نظام مطلق ، ولكن ماركس مع فرط إيمانه بالحركة التاريخية كان  
لا يرى بأساً في الانغماس في الأحكام الأدبية ، ولم يقف موقف  
المحايد ، ورغم علمه بأن أفكار الأفراد أو أعمالهم تفرضها عليهم  
ظروف حياتهم فإنه كان لا يتمتع عن الذم والمدح ونعت بعض  
الأعمال بأنها أعمال أدبية أخلاقية ، ووصف غيرها بأنها أعمال  
خارجة على الآداب ، مناقضة للفضيلة ، وبالرغم من إيمانه بأن  
انتصار البروليتاريا - طبقة الصعاليك - أمر لا بد منه كان يشجع  
الناس على العمل من أجل تحقيقه ، لأنه عمل أخلاقي ، وقد غلبت  
هذه النعمة على دعاة الشيوعية ، وقد تجلت هذه الظاهرة حينما  
استقر النظام السوفييتي ، وأخذ ينتقل من دور الثورة الهادمة  
إلى دور البناء ، وهكذا كل نظام اجتماعي يحتاج إلى إله أو مطلق

ليشد أزره ، ويستند إليه وإن كان في صميم أحواله ينكر الإله ، ولا يعترف بالحقائق المطلقة .

ولقد كانت الثورة الفرنسية ثورة سياسية قبل كل شيء ، وأما الثورة الشيوعية فإنها ثورة اجتماعية اقتصادية شاملة ، وكانت الحرية أحد أركان الثورة الفرنسية ، وقد قلل من بهاها اكتشاف أنه إذا لم توجد المساواة الاقتصادية فإن الحرية ميزة موقوفة على الأقلية ، والمساواة إذا لم تظل شكلية لا يمكن أن تتم إلا بالتضحية بجانب من الحرية ، ولذلك قيل إن المثل الأعلى للثورة الشيوعية ليس بالحرية ولا المساواة وإنما هو الإخاء ، وقد أعلن الشيوعيون أنهم يتكلمون باسم الطبقات المهضومة الحق في جميع أنحاء العالم ، ومن أسباب ما في الدعوة الشيوعية من الإغراء زعمها بأنها قومية قائمة على إخاء قوى الرابطة بين أمم كثيرة وشعوب مختلفة .

وقد كانت فكرة القومية عند أكثر الأمم وبخاصة الأمم الغربية مقترنة دائماً بفكرة التفوق الشعبي واحتقار الأمم الأخرى وبخاصة الأمم الملونة ، وقد أحست الأمم الغربية بقوة الدعاية الشيوعية من هذه الناحية وخطورة دعوى الإخاء هذه فأخذت تعالج مسألة العنصرية وتنفي عن نفسها تهمة النفور من الأمم الملونة .

ومن سمات النظام الشيوعى البارزة تغلب قيم الحضارة  
الجماعية على القيم الفردية ، وقد حذر العصر الرأسمالى الفرد من  
القيود التى كانت مفروضة عليه فى النظم الاجتماعية السابقة وترك  
له حرية اختيار العمل الذى يلائمه ، وأن يعتمد على جهوده  
وموارده ، وفى ظلالة نعمت الأقلية الجريئة ذات الكفاية  
والقدرة بالحياة وأثلت مكاتها ، ولكن العامل العادى وجد  
حرية الاختيار حرية وهمية ، وظل يرسف فى قيوده ؛ وكون  
الإنسان غير مضطر للعمل قد يكون نعمة يظفر بها بعض الناس  
ولكن سائر أفراد المجتمع يدفعون من أجلها ثمناً غالياً حينما  
يكون المجتمع غير ملزم بإعانة العمال المتعطلين ، فزايما الفردية  
لم تترك أثراً عميقاً بارزاً فى تحسين أحوال العمال الفقراء . ومهما  
يكن من الأمر فإن الارتداد عن الفردية والتبرم بها والتسكّر لها  
قد بدأ فى أواخر القرن التاسع عشر ، وبدأ يظهر للطبقات الفقيرة  
أن ضمان اتقاء الحاجة خير من الاستقلال الوهمى والمخاطرة غير  
المأمونة ، وكانت الاتحادات التجارية والتأمينات الاجتماعية  
ونمو التأمين الاجتماعى من العلامات الدالة على هذا الارتداد  
عن الفردية والاتجاه إلى قيم الحضارة الجماعية ، وهذه الحضارة

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMar'touk/>

الجماعية تؤكد حقوق الإنسان العادي وتعمل من أجل مصلحته .  
ومع ذلك فإن هذا ليس كسباً خالصاً ، ولا هو نعمة خالية  
من أى أثر للنقمة ، فقد تعاونت فكرة الانتصار للرجل  
العادي مع الاتجاه الصناعى الحديث القائم على الإنتاج بالجملة  
في محاولة لإزالة الفوارق بين الناس ، وجعلهم كالنسخ المكررة  
والطباعات المعادة ، وبطلت فكرة أن الترية تقوم على إنماء  
الشخصية وإظهار فردية كل إنسان وما يتميز به من المواهب  
والاستعدادات ، وأصبحت الترية تقوم على تنشئة الفرد في جو  
الأفكار السائدة ، وأخذة بالخضوع لها والتشبع بها ، واشتركت  
الصحافة والإذاعة في القضاء على التنوع ، وساعدت على صب  
الناس في القوالب المتشابهة ، وتلقينهم نفس الأفكار ، وتعويدهم  
نفس المأكل والمشرب ، وتوحيد الملامح ، وهذا كله يجرّد الفرد  
من شخصيته ويزيل ميزته الخاصة ؛ ومشكلة الفردية في الحضارة  
الجماعية الحديثة مشكلة قليلة النظير في العهود السابقة .

وهذا كله قد فطن له بعض المفكرين المعاصرين وتناولوه  
بالتحليل والتعليل ، والناحية التي أود أن أسترعى النظر لها هي  
أن الأفكار السوفيتية قد صيغت ونظمت استجابة لمطالب  
الحضارة الجماعية ، وساعد على نموها أن الإهتمام بالجماعة في

روسيا كان دائما أقوى من الاهتمام بالفرد ، ومن ثم أصبحت هذه الأفكار في روسيا أكثر تماسكا وأقوى تأثيراً منها في عالم الغرب حيث تتصدى لمقاومتها النزعات الفردية .

على أننا لا نستطيع إنكار أن إتجاه العالم إلى الحضارة الجماعية يبدو ضرورة تفرضها أحوال العالم الاقتصادية والسياسية ، فإما قبوله في صورة من الصور المخففة نسبياً والاعتراف به وإما تعريض الحضارة الراهنة للاضطرابات والهزات الشديدة ؛ والمشكلة التي تتطلب العناية والعلاج المستنير هي تقدير المدى الذي يسمح به بوجود النزعة الفردية في صورة مقبولة داخل نطاق هذا النظام الجماعي . وواضح أن الإسراف في النزعة الفردية يؤدي إلى الفوضى ، والمبالغة في النزعة الجماعية يؤدي إلى الإجهاد على الامتياز الفردي والطابع الشخصي ، والعالم الديمقراطي يزداد مع الأيام شعوراً بواجب الفرد نحو المجتمع ، وقد قدّر بعض زعماء الشيوعيين خطر تجريد الفرد من شخصيته ، وقدروا قيمة الإيجاء الفردي ، وفي حديث استالين مع المكاتب البريطاني ولز أنكر استالين استحالة التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وادعى استالين أن مصلحة الفرد لا تتحقق إلا في النظام الاشتراكي . ومهما يكن من قيمة هذه الأقوال والادعاءات فإنها توضح عناية زعماء

الشيوعية بمشكلة الحضارة الجماعية في علاقتها بالفرد ؛ و تقاليد الفردية بهيدة الجذور في نفوس أفراد الدول الغربية القديمة العهد بالحضارة ، ومن ثم الارتياح الذى يخالج النفوس بانظم الجماعية ، ومسألة مكانة الفرد فى المجتمع وعلاقة الفرد بالمجتمع لا تزال فى حاجة ماسة إلى المعالجة والبحث داخل حدود الحضارة الجماعية سواء فى الاتحاد السوفيتى أو العالم الغربى .

و يروى بعض المفكرين السياسيين أن الأساس النظرى السياسى الذى تقوم عليه حكومة الاتحاد السوفيتى هو « نظرية الدولة العضوية » ، والدولة بموجب هذه النظرية أجل شأنًا من الفرد ، والأفراد ليسوا عندها أكثر من آلات ووسائل لتوطيد الدولة وإعلاء شأنها والمحافظة على كيانها ، وأعمال هؤلاء الأفراد وأخلاقهم ومواهبهم وملكاتهم لا تقاس إلا بهذا المقياس ، فحياة الأفراد ووقف على خدمة الدولة ، وتذهب هذه النظرية إلى أن رعايا الدولة ليس عليهم أى التزامات أدبية لدولة أخرى من الدول ، والكثير من الأساليب السياسية التى تتبعها الحكومات الشيوعية تثبت صحة الأخذ بهذه النظرية ، فهى تبدى استخفافاً ملحوظاً بحياة الأفراد ، وتظهر قسوة فى اقتضاء مطالب الدولة وصيانة مصالحها ، ويرى الباحث السياسى المستر ولسندون - فى كتابه عن الدولة والآداب -



أنه ليس هناك فرق بين الأفكار النازية عن الدولة والأفكار الشيوعية ، فإذا وضعنا لفظه « النظام الشيوعي » فوق الجميع بدلا من لفظه « نظام نازى » وجدنا نفس الأفكار ونفس الأهداف . ولا نزاع فى أن هناك شبهاً بين النظام النازى والنظام الشيوعى مثل الاكتفاء بالحزب الواحد وإقصاء الأحزاب الأخرى والقضاء عليها ، وفرض الرقابة الشديدة على الصحف والمطبوعات والاستعانة بالجواسيس ، وبث العيون والأرصاد والعناية البالغة بالدعاية ، والقيام بحركات التطهير من الحين إلى الحين . وليس هذا غريباً ، فقد كانت النازية تقتبس من الشيوعية وتقلدها ، وكان الهدف الذى ترمى إليه النازية هو توحيد الشعب الألمانى وتمكينه من السيطرة على العالم ؛ وزعماء الشعب الروسى بوجه عام لم يزعموا أن روسيا خلقت لتسود العالم ، وتستعلى على جميع الشعوب والأقوام ، والروسيون يشعرون بقوميتهم ولكنهم مع ذلك لا يزعمون قصر المزايا والمحاسن على أنفسهم ، ولا يدعون أنهم منبع الحضاره ومصدر الثقافة وقادة الرقى والاستنارة ، وهى الآراء التى طالما تعلق بها بعض الأمم مثل الألمان ، وحاولوا إثباتها بالشواهد العلمية والأدلة التاريخية .

و غاية الدول الشيوعية هي توطيد النظام الشيوعي ، ولكن هل تكسفي بتوطيد النظام الشيوعي في داخل بلادها وتقنع بذلك وتقف عند هذا الحد ؟ وهل يهدد النظام الشيوعي السلام كما هددته نظرية التفوق الشعبي وطلب المجال الحيوى التي قال بها النازيون والفاشيون ؟

الواقع أن الشيوعية في جوهرها نظرية اقتصادية ترمى أول ما ترمى إلى السيطرة على وسائل الإنتاج ، وهي بهذه المثابة ليست من النظريات التي تدعو إلى العدوان وإثارة الحروب الدولية ، على أن هناك أمرين يجعلانها تميل إلى العدوان وهما أن تتخذ الدولة الشيوعية عقيدة دينية وتعدها رسالة من الرسالات المقدسة ، وتحاول إخضاع العالم لقبولها ، وفي هذه الحالة لا تكون الشيوعية في حد ذاتها هي المسؤولة عن ذلك ، وإنما تقع المسؤولية على الدولة التي اتخذتها وسيلة للعدوان ، والديانة المسيحية مثلا ليست بطبيعتها نزاعة إلى إثارة الحروب بل هي على النقيض من ذلك تدعو إلى السلام والإخاء ، ولكن حينما تعتمد دولة من الدول إلى نشرها بالقوة والإرهاب حينذاك تقع الحروب الصليبية . وفي الأيام الأولى من حياة الاتحاد السوفيتي كانت هناك علامات تنذر باتخاذ الشيوعية

وسيلة لإثارة الحرب، ونشر المذهب بالقوة والعدوان، والمعروف أن الخلاف الذي وقع بين تروتسكى واستالين كان سببه اصرار تروتسكى على أن تكون الشيوعية الروسية مقدمة لثورة عالمية لإذاعة المذهب الشيوعى ، أما استالين فكان من القائلين بالاشتراكية فى الدولة الواحدة ، وقد قامت حركات التطهير لتأييد الأخذ بهذه الفكرة ، ولكن إذ كان استالين قد رعى بعد ذلك إلى الثورة العالمية فإن المسئول فى هذه الحالة هو السياسة التى آثر أتباعها حكام روسيا

وهناك سبيل آخر قد يتخذه الشيوعيون وسيلة لتسويق الاعتداء ، وذلك أنه من الأشياء التى تلجأ إليها بعض الحكومات للخلاص من متاعبها الداخلية وعجزها عن معالجة مشكلاتها تحويل التفات الرأى العام إلى الغزو الخارجى لتهدأ ثورته وتأمين غضبه ، وإذا كان الأمر كذلك فى الدول الشيوعية فإن حكوماتها فى هذه الحالة تتخذ الشيوعية وسيلة من الوسائل السياسية لبسط النفوذ ، وقد يظن الشيوعيون أن الشيوعية فى دولة مفردة يحفظها بعض الدول السائرة فى فلكها مهددة بالهجوم والاعتداء من الدول الرأسمالية المحيطة بها ، وفى هذه الحالة تعمل الحكومات الشيوعية على مساعدة الأحزاب الشيوعية فى الخارج وإقامة

## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

حكومات موالية لها ، و توسع حدودها لتتغنى عن نفسها المخاوف و تتقى هجوم الأعداء ، و الحكومات الموالية لها ستعترض طريق كل من يريد مهاجمتها فهي بمثابة حدود أمامية لها .

وهذا كله لا يدل على أن الفكرة الشيوعية في حد ذاتها تنطوي على العدوان و تطلب التوسع و بسط النفوذ ، وإنما يدل على أن الحكومة الشيوعية تتخذها وسيلة لذلك التوسع أو ذلك العدوان أو طلب تأمين موقفها و حماية نفسها .

وخطر الأحزاب الشيوعية المنبثقة في البلاد الديمقراطية لا يستهان به ، و لا يمكن التقليل من أهميته ، فإن الشيوعية باعتبارها عقيدة مادية محضة تصبح تطلب الولاء التام و الإيمان العاصف المستغرق الذي لا يقبل وجود أى عقيدة أخرى في طريقه ، و من شأن العقائد الثورية أن تطلب الولاء التام المستغرق و الإيمان الثائر العاصف ، و لذلك تطلب الشيوعية من أنصارها أن يكونوا شيوعيين قبل كل شئ و شيوعيين ليس غير .

و الصراع بين الكتلة الغربية و الكتلة الشيوعية - سواء كان صراع عقائد و أفكار و مثل عليا أو كان صراعاً سياسياً خالصاً - هدفه بسط السلطان و توسيع النفوذ و العمل على كسب الأسواق و الحصول على الخامات ، و ما أخلقنا أن نقف من هذا الخلاف

موقف المحاييد ، فالنظام الشيوعي لا يلائم تقاليدنا وعقائدنا وموروثاتنا ، والدول الغربية لم تجمل في معاملتنا ، ولم نلق منها النصفة ، بل لقمنا منها العدوان والاستغلال والانطواء على النية السيئة والاهداف التسلطية ، وإقامة العقبات في سبيل تقدمنا ، ولم نتخلص من سلطانها ووصايتها وحمايتها إلا بعد جهاد طويل شاق ، والنظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني الذي اتخذناه أساساً لحياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية نكيفية بحيث يكون ملائماً لبيئتنا متجاوياً مع طبائعنا القومية وأحوالنا الثقافية وماضينا وتقاليدنا وآرائنا ومعتقداتنا ، ويكون في هذه الحالة معبراً عن شخصيتنا الدولية ، وكياننا الأسمى ، وموقفنا تجاه مشكلات الحياة الحاضرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .



## صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/AhmedMa'touk/>

الكتاب القادم

الظَاهِرُ <sup>البرس</sup> رُبَيْرَسُ  
فِي الْقَصَصِ الشَّعْبِيِّ

الدكتور عبد الحميد يونس

الثلث

مطابع دار القلم

١٨ شارع سوق التوفيقية

بالقاهرة